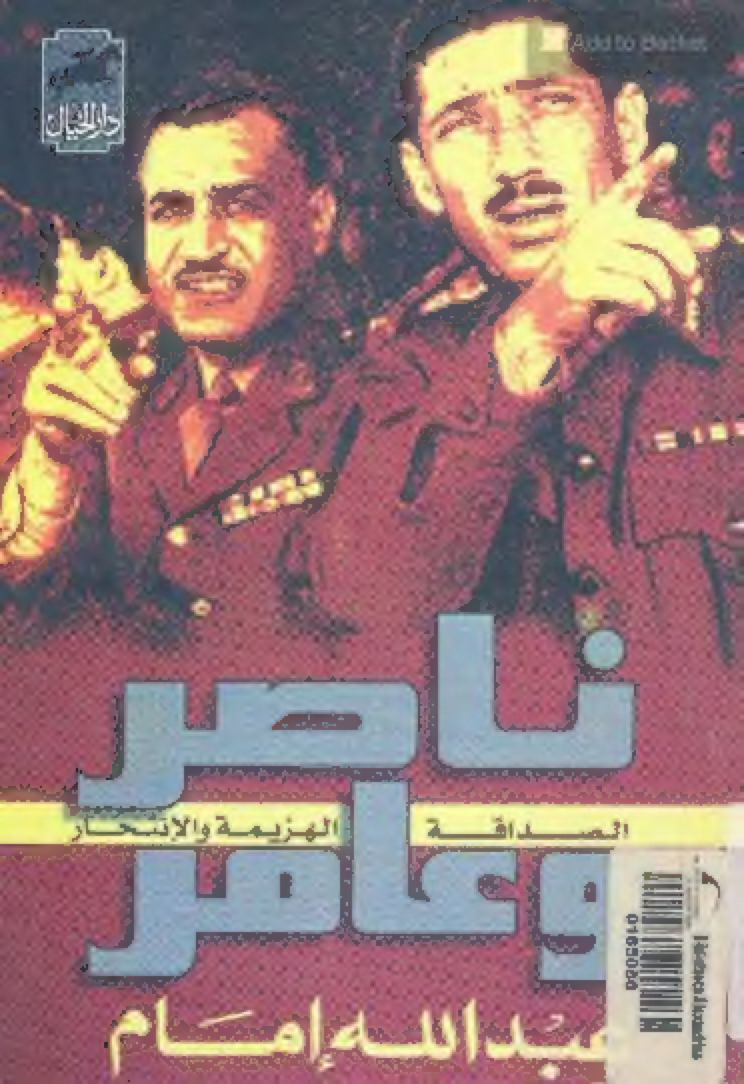

ناصر وعامر
الصداقة
الهزيمة والانتحار
عبدالله إمام

ناصر وعامر

الطبعة الثانية: يونيو ١٩٩٦

رقم الإيداع ٥٨٣٥ / ٩٦

الترقيم الدولي: 2 - 9719 - 19 - 977

دار الخيال

تصميم الغلاف: محمد الصباغ

جرافيكس: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: أمين لبيب

كمبيوتر: دار جهاد

عبد الله امام

ناصر وعامر

الصداقة.. الهزيمة.. الانتحار

بـــدايــــة جـــــديـدة فــى قصـــة قديمـة

الخطأ .. والخطيئة .. والعلاقة المستحيلة

سيظل التاريخ يذكر قصة الرئيس جمال عبدالناصر، والمشير عبدالحكيم عامر، على أنها واحدة من أبرز القصص الدرامية التي عاشتها مصر خلال عصرها الحديث..!

الصديقان القادمان من صعيد مصر بكل ما تحمله أخلاقيات الصعيدي من تحرك ومروءة وشهامة واعتداد بالنفس وبالرأي، واللذان شاركا في ثورة كانت من أبرز معالم القرن العشرين بما أحدثته من تغييرات وتأثيرات امتدت للعالم كله.. كيف بدأت هذه الصداقة وكيف استمرت، وكيف تحطمت، وما هي المطبات التي اعترضتها، والأحداث التي كانت تدور خلف الكواليس، ولا يعرفها إلا الدائرة الضيقة جداً من الزملاء والمعاونين... وكيف وتحدى عبدالناصر جميع رفاقه أعضاء مجلس الثورة بعامر، وانتصر له، وأيده وآزره، وفرضه قائداً للجيش.

وكان عامر قائداً محبوباً، سوف تظل ذكراه في وجدان رجال القوات المسلحة، بما قدمه من خدمات، وبشخصيته المتواضعة، وتصرفاته ذات الأصالة المصرية.. لذلك كان مرحلة هامة، ومؤثرة في حياة أبناء القوات المسلحة على مستوى العلاقات الإنسانية. ولم يكن ينقص عامر إلا أن يتخلص من أمور السياسة والمسئوليات المدنية، ويتفرغ لمهامه المحددة والثقيلة مستعينا في القوات

المسلحة بقيادات محترفة ودارسة وواعية ومتابعة لتعوض تخلفه - الذي فرضته عليه ظروف أعبائه - عن متابعة تطورات الجيوش الحديثة علماً، وسلاحاً، ونظريات وكان قد أحاط نفسه بشلة من المعاونين يدينون له بالولاء الشخصي، ورفض أي تدخل في شئون القوات المسلحة من أحد حتى ولو كان عبدالناصر نفسه، وفيما بعد ترهلت هذه القيادات، وامتدت تطلعاتها إلى خارج القوات المسلحة، واتجه الباقون منهم إلى حياة لاهية بعيدة عن الانضباط العسكري، وتسلل الفساد إلى مكتبه وعشش فيه ولم يقاومه الرجل، ولكنه انساق إليه، فقد زينوا له حياة ناعمة.. رخوة، هي بطبيعتها ضد العسكرية شكلاً، وموضوعاً.. فسهرات الليل الطويلة الممتدة وإدمان التدخين المستمر، مع كل ما يستتبع ذلك يباعد بين الرجل العسكري وبين طبيعة وظيفته وخصائصها.. وزملاء السهر، وشلة الليل، تكسر الحواجز بينهم وبين المسئول الكبير، فتتحطم واحدة من أبرز مقومات العسكرية: ودائما نلقي باللوم على المحيطين بالمسئول، ونرى أنهم وراء كل عمليات الفساد، والإفساد، وننسى أن المسئول نفسه هو الذي يختار معاونيه، ولم يفرضهم عليه أحد.. وعبدالحكيم عامر بالذات لم يكن أحد يستطيع أن يفرض عليه رأياً، أو شخصاً... فهو الذي اختار، ومحص، وجعل من القادة الذين عاونوه قبيلته، وعزوته، وأصدقاءه، بل وأهله أيضاً.. وهم السبب الأساسي في الكوارث التي حاقت بمصر.. وبعامر نفسه بعد أن بسطوا نفوذهم، وسيطروا عليه، وأتخموه بولائهم، وكان ولاء زائفاً مشوباً بالمصلحة الخاصة.

■■

لا أحد يستطيع أن ينطق بكلمة ولو هامسة في حق شخص عبدالحكيم عامر، الوطني الثائر، المتحمس، الواعي بتاريخ مصر، المؤمن بكل ما قامت به الثورة، والذين يحاولون أن يشككوا في تأييده بل ومشاركته في بعض أعمال الثورة

وقراراتها، كتوجهاتها الاشتراكية أو العلاقة مع الاتحاد السوفيتي، الجبهة الوحيدة التي كان يمكن الاستعانة بها في التسليح، وفي مواجهة محاولات أمريكا للسيطرة والهيمنة وغيرها من الأعمال، الذين يغفلون ذلك يجردون عامر من أهم أعماله، ويصورونه تابعاً لعبدالناصر، بلا رأى ولا موقف منفذاً لما يطلب منه.. ولم يكن عامر من هذا النوع، فقد كان مشاركا في كل الأعمال ومتحمسا لها.. ومبادراً في بعضها وقراءة في محاضر الاجتماعات السرية للجنة تصفية الإقطاع مثلا، وقد أصبحت هذه المحاضر متاحة.. نلمس منها فكر الرجل، وحماسه، ووعيه، وأنه لم يكن أبداً إمعة ولا مشاقاً... ولا تابعاً.

كان عامر مقاتلاً صلباً في سبيل رأيه.. وفي المعارك التي دخلها حتى مع عبدالناصر لم يتنازل عن رأيه، وانتصر، وفرض ما يريد، ولو كان ضد إرادة جميع زملائه أعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو.

وكان عبدالناصر يحبه، ويقدره صديقاً، وزميلاً، وثائراً، وكان يتعصب له، وينصره ظالما أو مظلوماً.

■ ■

قال لي صلاح نصر وهو من أخلص أصدقاء عامر .. (إن حكيم كان يقول دائما ستظل نساء مصر يحملن ويلدن مرة وراء مرة، ولكنهن ولو بعد مائة سنة لن ينجبن مثل جمال عبدالناصر..!!).

وسجلت ذلك ونشرته في حياة صلاح نصر.. فكيف أمكن لهذا الرجل صاحب هذا الرأى أن يغيره إلى حد التآمر على صديق عمره، ويجمع ضباطاً، وجنوداً، وسلاحاً، وأموالاً ثم يكتب بيده بيان الانقلاب الذى سيذاع بعد توليه الحكم.. أهي لعبة السلطة، تصل بالناس الذين يلمسونها إلى هذا الدرك،

والتضحية بكل القيم حرصاً على البقاء في مواقعهم.. أم أنها لعبة الذين أحاط عامر نفسه بهم.. وكانوا يريدونه حاكماً ليظلوا ينعمون بما هم فيه.. بعد أن وقف من قبل مرات ومرات سداً منيعاً يحول بين للمساس بأي واحد منهم، مهما كان مقصراً، مخطئاً، مذنباً، غير قادر على مزيد من العطاء للتجلد.. لا يهم.. فهؤلاء هم رجال المشير ومحظور الاقتراب منهم، لأن ذلك يمس النائب الأول لرئيس الجمهورية.. والقائد العام للقوات المسلحة.

وكان ذلك دائماً جوهر المشكلة.. وسبب كل البلاوي.. الهزيمة العسكرية مثلاً.. مهما كتب حولها من دراسات وأبحاث، سيظل العنصر البشري هو العامل الأساسي.. وراء حدوثها القائد، والجندي.!

والقائد.. كل القادة.. لم يجددوا معلوماتهم العسكرية، وظلوا في مواقعهم منذ تولى عامر مسئولية الجيش.. حتى ترك منصبه.. ولم يخرجوا إلى التقاعد وإنما إلى المحاكمة، بسبب مسئوليتهم عن الهزيمة أو المؤامرة..

وكان من المفروض أن يتركوا أماكنهم قبل ذلك بسنوات.. ولكن عامر بشهامة الصعيدي شيخ القبيلة أعلن في إصرار أن أي مساس بواحد من رجاله.. هو مساس به شخصياً!

ولم يكن أحد يستطيع أن يقترب منه.. ليس فقط لدوره في الثورة، ولا لمجرد صداقته وعلاقته الوطيدة بقائدها، ولكنه أيضاً.. وربما بالدرجة الأولى لأنه مسئول عن أمن الثورة الذي يعني استمرارها وبين الحين والآخر كانت تصل إلى عبدالناصر، من عبدالحكيم عامر أنباء عن اكتشاف مؤامرة من داخل الجيش للعصف بالثورة، والغريب أن أغلب هذه المؤامرات كان لها علاقة بمكتبه، أو وثيقة الصلة به.

وكان الهاجس الأمني عند عبدالناصر قوياً، حفاظاً على الثورة ومسيرتها في

ظل أعداء متربصون في الداخل والخارج، وكان لطبيعة الثورة دور كبير في تنمية هذا الهاجس، فقد بدأت الثورة ذاتها بحركة عسكرية داخل الجيش، فما الذي يمنع من تكرار ما حدث.

ولا شك أن الضباط الذين أعدوا خططاً لانقلابات عسكرية ـ تم كشفها بواسطة عامر ورجاله ـ كان يلح عليهم نفس الخاطر.. لماذا لا يجربون هم أيضاً؟؟

■ ■

قضايا كثيرة يطرحها هذا الكتاب.. وسوف يظل أغلبها موضع دراسات، واختلافات في الرأي ربما لأجيال من بعدنا.. من أبرزها: هزيمة ١٩٦٧، واختفاء عبدالحكيم عامر.. انتحاراً.. أو قتلاً.

وهزيمة بحجم ما وقع، وتداعياته، وما خلفته ومع استبعاد عنصر التآمر الخارجي ـ وهو أساسي ـ كانت لها أسبابها العسكرية.

ولا يختلف العسكريون كثيراً في تشخيص أسبابها لإذا استبعدنا من الذين يدافعون عن أنفسهم ويلقون باللوم على القيادة السياسية في هزيمة عسكرية، فإننا لن نجد اختلافاً في الوصول إلى أسبابها.

لم تكن الضربة الأولى التي وجهت إلى قواتنا المسلحة هي السبب في الهزيمة فدول كثيرة ـ على امتداد التاريخ العسكري ـ لم تبدأ بالهجوم.. ومع ذلك انتصرت..!

ودول كثيرة ـ تلقت الضربة الأولى.. ولم تنهر.

ودول كثيرة.. ووجهت بعدوان غادر لصدّه... ودحرته.

ولم يكن لدى هذه الدول تحذيرات أو مؤشرات.. أو تأكيدات بأن الضربة قادمة. وعليهم الاستعداد لمواجهتها.. وهو ما أكده عبدالناصر في اجتماع بجميع القادة المسئولين - بل وحدد موعده - بأن العدو سيهاجم جيش مصر يوم ٥ يونيو.. وسيبدأ بضربة جوية..!

وخرج رجال المشير، والقادة الذين اختارهم من الاجتماع بعد سماعهم تأكيدات الرئيس كما دخلوا لأول مرة.. لم يحركوا جنديا.. ولم يبلغوا مسئولاً بالتحذير.

وعندما يسأله أحد أصدقائه من القادة فيما بعد: كيف يا سيادة المشير لم تعملوا حساباً لهذا التحذير.. تكون إجابته: لم نستعد لأننا لم نعرف أن عبدالناصر مكشوف عنه الحجاب حتى يعرف موعد العدوان قبل بدايته!

هي نفسها طبيعة عبدالحكيم عامر.. اللامبالية.. وطبعاً لم يكن عبدالناصر مكشوفاً عنه الحجاب حتى يعلم الغيب، ولكنه كان يستقرئ الحوادث، ويحللها، بناء على معلومات تجمعت لديه.. ولو استعدت القوات المسلحة لمواجهة الضربة الأولى.. ولو أخذت تحذير عبدالناصر على محمل الجد.. لكانت النتائج مختلفة.. ولكن التاريخ لا يعرف كلمة «لو» على أية حال.

ولم تكن القضية فقط هي مجرد الضربة الأولى. والضربة الثانية، ولا أن عبدالناصر حدد بالدقة، في اجتماع مسجل بالصوت والصورة، موعد العدوان وطبيعته.. ولكنها كانت أساساً في الانهيار التام الذي حدث في القوات المسلحة بعد هذه الضربة.. فالجيش لم يكن مستعداً للحرب، ولا مدرباً عليها، ولا مؤهلاً لها.. وهو ما قام به الفريق أول محمد فوزي عندما أعاد بناء الجيش على أسس علمية، مزوداً بكفاءة قتالية، مستوعباً تكنولوجيا العصر، مما مكنه بعد ذلك من تأدية المهام القتالية التي أوكلت إليه بناء على قرار حرب ١٩٧٣.

عندما تلقت القوات الضربة الجوية.. لم يكن فى الجيش المصرى كله قائد على مكتبه أو فى موقعه.

كان المشير نفسه ومعه كبار معاونيه فى الجو.. فى طريقهم إلى سيناء للاجتماع بقادة القوات فى الجبهة.

وكان كل قادة الجبهة ينتظرون المشير عامر فى مطار تمادة بسيناء.. وكان القادة المتواجدون فى القاهرة فى طريقهم إلى مواقعهم بعد أن ودعوا المشير فى مطار الماظة.

وكان «عريف».. صغير يمسك بيده برقية بالشفرة تقول «إن العدوان بدأ مع بداية الفجر بتحرك قوات «برية» صهيونية فى اتجاه قرية أم بسيس.. هذه البرقية كان يمكن، أن تغير الكثير.. لأنها تعنى أن الضربة الأولى بدأت مع الفجر وعلى الجيش أن يتحرك.. ولكن «العريف» المسكين لم يجد من يسلم له البرقية، لأن الوزير ليس فى مكتبه.

ومثل ما يصف عبداللطيف البغدادى قيادة عامر خلال حرب ٥٦ بأنه «كما لو كان يقود واحدة من ألعاب «التليفزيون» أى أنه كان يلعب «أتارى» خلال تلك الحرب التى حققنا فيها انتصاراً سياسياً فقط.. فقد كان يدير حرب ٦٧ بنفس الطريقة، لأن معلوماته لم تتجدد ولم تتطور، فقد توقف عند مادرسه من العلوم العسكرية قبل الثورة.. وبعدها لم يكن متاحاً له ـ حتى لو أراد أن يطور معلوماته العسكرية بعد أن شغل بأعبائه وهموم سياسية لا حدود لها، بعضها فرض عليه، وبعضها بحكم مواقعه، وبعضها انساق إليه إرضاء ـ لتطلعات رجاله، أو لطموحاتهم أو لإحكام السيطرة على أكبر قدر من مفاتيح السلطة.

وكانت قمة لعبة «الأتارى» التى مارسها هو قرار الانسحاب العشوائى الذى يعترف هو بنفسه حتى فى بيان الانقلاب الذى كتبه بخط يده أنه هو الذى اتخذه.

وكانت صورة الجيش المنسحب بلا خطة وبقرار عصبي، مثل الألعاب التي يحركها البعض بأيديهم على شاشات التليفزيون، السيارات تتصادم، فرقة ذاهبة وأخرى عائدة، طائرات العدو تقصف الذاهبين والقادمين.. أسلحة ملقاة في الرمال، دبابات تتقلب.. وهكذا.

وأعلن عبدالناصر عقب الهزيمة أنه سوف يتنحى عن الحكم ليعود إلى صفوف الجماهير ويؤدي واجبه معها كواحد منها.. وقال في خطاب التنحي «إنه برغم أية عوامل قد أكون بنيت عليها موقفي من الأزمة فإني على استعداد لأن أتحمل المسئولية كلها.. عن كل ما حدث»

ولم يشأ أن يريح الشعب من نفسه.. لم يوجه أي اتهام للمشير.. ولا حتى لرجاله.. ولم يفعل المشير نفس الشيء فعندما أعد هو ورجاله خطة للانقلاب، كان معه بيان سياسي يريح منهم مسئولية ما حدث كله.. ولا يعترف العسكريون بأي تقصير من جانبهم. وعلى كل حال.. فإن الكلمة النهائية في موضوع الهزيمة العسكرية لن تقال أبداً لأن جميع الذين يتعرضون لها ينظرون من خلال عدسات خاصة يرون من خلالها فقط ما يريدون خدمة لأهداف تبعد بهم عن الوصول إلى الحقيقة المجردة، فنحن نعيش في زمن الحقيقة لها ألف وجه ووجه

ويعتصم عامر، ويتحصن في بيته، ويحوله إلى ثكنة عسكرية.. وتدور مفاوضات شاقة ومضنية وغريبة.. شاقة لأنها في أماكن مختلفة.. سرية وعلنية بين القاهرة وقريته «أسطال» بالمنيا.. ومضنية.. لأن كل طرف تمسك برأيه

ويوقعه ولم يجد منه أبداً رغم استخدام الألفاظ والصيغ والحلول التي يجيدها المفاوضون

وغريبة.. لأنه بعد كل ما حدث، وبعد الهزيمة المدمرة والمفجعة يصر عبدالناصر على تمسكه بوجود عامر بجواره نائباً لرئيس الجمهورية العربية المتحدة ويصر عامر على أن يعود في نفس مواقعه. مسئولاً عن القوات المسلحة، وقائداً عاماً لها.. وهذه المسئولية عنده ستأتي في المرتبة الأولى.. ومن البديهي أنه كان سيعيد نفس القيادات القديمة.. ألم يجمعها حوله لتكون أداته الرئيسية في مشروع الانقلاب بعد ذلك. وغريب أن عبدالناصر لايريد أن يفرط في عامر بعد كل ما حدث.. وغريب أن عامر لا يريد أن يفرط في الجيش بعد كل ما حدث أيضاً.. وفشلت المفاوضات لأن عبدالناصر رفض الاستجابة لطلب عامر.. ولأن عامر رفض قبول مطلب عبدالناصر

وموقف الرجلين في هذا الأمر محير فعلاً يصعب تبريره.. أو تفسيره.

■ ■

ونصل إلى المحطة الأخيرة في هذه العلاقة المستحيلة.. وهي اختفاء عبدالحكيم عامر من الحياة.. وفاة.. أو انتحاراً.. أو قتلاً.. وهي قضية لا يريد البعض حسمها، إلا من منظور خاص جداً.. وطبيعي أن بعض أعداء جمال عبدالناصر يسعون لتشويه صورته، وتوجيه أي اتهامات له يبحثون في قضية عامر وانتحاره عنصراً هاماً لتحقيق هدفهم.. فالانتحار بالسم، أو القتل يجعل مستحيلاً الوصول إلى الحقيقة حوله.. والذين يقودون الحملة على عبدالناصر متخذين من عامر حجة.. هم من أعداء عامر أيضاً، وليسوا من أنصاره، وهم من المعادين للثورة التي كان هو الرجل الثاني فيها.. فهم غير حريصين على الرئيس ولا على المشير، وليسوا متعاطفين مع أي منهما، ولا متفقين معهما، ولكنه طريق لهدم المعبد كله جذرياً.. جذرياً

ووفقاً لشهادة عصام الدين حسونة وزير العدل الذى حققت فى عهده القضية وكان رجل ملئتير، وصديقاً لأسرته من قبل الثورة، فإن السادات شجع أسرة عامر على أن تشكك فى قضية انتحاره ضمن الحملة التى قدمها على عبدالناصر

وكان السادات - وفقاً لشهادة حسين الشافعى - الذى حاكم رجال عامر على المؤامرة - واحداً من رجال عامر والمقربين إليه.

وكتب السادات - البحث عن الذات - ولم يشكك أن عامر انتحر وكان عبدالناصر قد طلب عامر لمقابلته، وظن عامر أنها المرحلة النهائية فى المفاوضات، فذهب إليه، وهناك فوجىء بزملائه أعضاء مجلس الثورة أى أن عبدالناصر لم يكن وحده. وكانت شبه محاكمة وعرضاً للعلاقات بينهما منذ بداية الثورة فى حضور الزملاء. وانتهى الأمر بثلاث وقائع يجمع عليها كل الذين حضروا الجلسة

■ الأولى: أن عبدالناصر أعلن أنه لن يستطيع التعاون مع عامر بعد ذلك وتركه مع زملائه أعضاء مجلس الثورة، وصعد إلى غرفته بالطابق الثانى من منزله ليستريح بعد جلسة مجهدة استمرت حتى مطلع الفجر

■ الثانية: أن عامر دخل «الحمام» وعاد ليعلن لزملائه أنه قد تناول سماً، وأنه انتحر، ويقول حسين الشافعى إنه «ضبطه» بقوة، واستدعى الطبيب لإعطائه حقنة ضد السم. ويقول الدكتور الصاوى حبيب طبيب رئاسة الجمهورية إن عامر كان رافضاً الحقنة، وأنه تمكن بصعوبة، وبمعاونة حسين الشافعى من القيام بعمله، وكان عامر يردد أنه مصر على الانتحار

■ الثالثة: أن السادات حاول - بينما عامر فى طريقه إلى بيته بعد انتهاء علاجه - التدخل بتوجيه نصيحة إليه بادئاً كلامه بقوله: أنا من رأيى.. ولم يتركه عامر يكمل رأيه، فتوجه إليه وصفعه على وجهه قائلاً: من أمثى يا ابن .. يا .. بقى لك رأى ؟!!

وربما هذه وغيرها مما حصل كان له أثر في حقد السادات على عامر. أما حقده على عبدالناصر فهو قضية أخرى متشعبة لا تدخل في موضوعنا الآن.

وبعيداً عن التحقيقات، وتقارير الطب الشرعي، وشهادات المعاصرين، ووصف عصام الدين حسونة لجلسة مجلس الوزراء التي ناقشت هذه القضية والحزن الذي خيم عليها، ومدى تأثر عبدالناصر وبكائه لرحيل صديق عمره بعيداً عن كل ذلك، فإن هناك أيضاً ثلاث وقائع ترجح انتحار المشير.

● الأولى: أنه حاول الانتحار في بيت عبدالناصر أمام زملائه أعضاء مجلس الثورة.. أي أن فكرة الانتحار واردة لديه.

● الثانية: أن شمس بدران قال في المحاكمة العلنية في قضية المؤامرة أنه بعد الهزيمة كان عبدالحكيم يريد الانتحار، مثل كبار القادة العسكريين الذين ينهون حياتهم عندما تهزم جيوشهم.. ففكرة الانتحار واردة لديه.

● الثالثة: أنه عندما صحبه الفريق أول محمد فوزي، والفريق عبدالمنعم رياض من بيته بشارع الطحاوية بالجيزة حيث كان يسكن مع زوجته وأولاده وبناته إلى حيث سيتم تحديد إقامته بلا سلطات، بعد هزيمة جيشه هو أخرى عسكريته منه ولو لديها، صرخت فيه، بأنه أخرج شيئاً ووضعه في فمه واصطحباه إلى مستشفى المعادي حيث تم علاجه وأخرج السم المخلوط بالأفيون من أمعائه، وشهد الأطباء أنه عندما علم أنه شفي من السم قال: "إن هذا أسوأ يوم في حياته؛ لأنه كان يريد أن يموت".. أي أنه كان مصراً على الانتحار.

وفي هذه الأثناء استدعيت السيدة برلنتي عبدالحميد للتحقيق وكان ارتباطه بها سراً، أي أن علاقته بها كتمت وهي ما كان يحرص على إخفائها لأسباب عديدة من بينها زوجته وأولاده وبناته.. بعد ذلك كله ما الذي يمنع – من حيث المنطق والعقل – من أن يكون قد انتحر عندما وجد نفسه محدد الإقامة بين أربعة جدران، فاقداً كل القوة، محطم النفسية؟ أليس كل ذلك دافعاً

للانتحار، وخاصة أنه أقدم عليه من قبل في ظروف أقل قسوة ولم يتمكن لأنه كان هناك باستمرار من يحول بينه وبين تنفيذ فكرته .. الآن يجد أمامه الأمور أكثر يسراً، ومعنوياته قد ساءت إزاء كل هذه الأحداث التي وقعت عما كان عليه ساعة وجوده في بيت عبدالناصر، وقد ترك رجاله، ومعهم كل أدوات مؤامرته وعاد ليوجد بيته خالياً إلا من أسرته بعد أن ألقي القبض عليهم جميعاً.

ويعطي نفر من أفراد أسرة عبدالحكيم عامر الأصلية، وأولاده وبناته عندما يتساءلون وراء «وهم» أن أباهم قتل .. وهو ما أثارته ابنته نجيبة وأمال في تحقيق النيابة منذ البداية، وحققه النائب العام المستشار محمد عبدالسلام وأثبت في تقريره عدم صحته.

والنائب العام بعد ذلك .. وخلال حكم السادات أصدر كتاباً اسمه «سنوات عصيبة» كله هجوم على عصر عبدالناصر، ولكنه عندما تعرض لقضية عامر قال أنه ثبت لديه إنه قد انتحر!

وأخيراً .. من الأكرم بالنسبة لعامر أن يكون قد وضع نهاية لحياته بعد الهزيمة بالانتحار، وقد يكون من الأكرم لأولاده أن يدفع أبوهم دمه ثمناً لأنه قاد جيشه إلى الانتحار، فدماء عامر ليست أثمن من دماء الألوف الذين استشهدوا في الحرب.

سوف يحترم الناس عامر لأنه انتحر لأنه هزم .. وتبقى ذكراه .. خيراً من أن يحاولوا أن يلصقوا به شيئاً لم يحدث، وهو أنه قتل

القضايا التي تناولها هذا الكتاب عديدة على طريق رصد هذه العلاقة الشديدة التعقيد بين الرجل الأول في مصر، والرجل الثاني

ولقد حاولت دراسة هذه العلاقة، متتبعاً بشهود كل الوقائع، لم أستبعد رأياً، ولم أصادر قولاً، لتكون أقرب ما تكون إلى الحقيقة، ولتظل مرجعاً موثقاً يمكن الرجوع إليه.

■ ■

منحاز أنا لعبدالناصر طبعاً ليس فقط لأني أرى فيه الزعيم والقائد

وعبدالناصر له أخطاء كثيرة كأي إنسان بشر

ولكن لأني من خلال دراستي أيقنت أنه الصواب ولى الخطأ والخطيئة في هذه العلاقة جاءه منذ البداية وعقدت الأمور ولم يكن من السهل حلها لذلك حدث كل ما حدث. مما تحمله الصفحات التالية

عبد الله إمام

يونيو ١٩٩٦

١

الصداقــة

علامات استفهام كثيرة في علاقة الرجل الأول والرجل الثاني في مصر، خلال أخطر السنوات في تاريخها الحديث.. كانت العلاقة تبدو على السطح مثالية، ولكن وراء الكواليس كانت تدور أعنف معارك الصراع بين ناصر والشعب معه. وعامر والجيش معه وقرر ناصر أن يستقيل، ويطرح لتحكيم الشعب

مثل المآسي الإغريقية، عاشت وانتهت قصة جمال عبدالناصر وعبد الحكيم عامر، بين رئيس مصر والنائب الأول لرئيس مصر

كان الرئيس ونائبه صديقين، صداقة متينة امتدت حوالي ٢٠ عاما، أسسا تنظيم «الضباط الأحرار» معا وخططا للثورة معا، وليلة ٢٣ يوليو خرجا في سيارة واحدة. ولم يفترقا، وعندما نجحت الثورة، كانا: الرجل الأول، والرجل الثاني بين قادتها

وكان الرجل الثاني وفيا جدا للرجل الأول، والرجل الأول يتحدث بإعجاب عن الرجل الثاني. وبلغ من قوة صداقتهما أن كليهما أطلق على ابنه اسم الآخر. جمال عبد الناصر سمى ابنه عبد الحكيم، وعامر أطلق على ابنه اسم جمال. وزيادة في توثيق أواصر الصلة تزوج شقيق جمال عبد الناصر الطيار حسين، ابنة المشير عامر السيدة آمال

ولكن العلاقة بينهما لم تستمر بالصورة التي بدأت بها أمام الناس، فخلف كواليس القيادة كانت تدور أعنف قصص الصراع

وكان كل منهما يريد السيطرة على الأمر

عبد الناصر يريد أن يُحكم سيطرته على مصر ومؤسستها العسكرية. وعبد الحكيم يريد أن يمد نفوذه إلى عبد الناصر وجماهيره

وهكذا بدأ الصراع بين الطرفين، عبد الناصر والشعب معه في جانب، وعبدالحكيم يرى أن الجيش معه في جانب آخر

كان عبد الناصر قد تعرف إلى عبد الحكيم عامر عندما عملا معا في منقباد في وسط صعيد مصر. ولما عادا إلى القاهرة استأجرا شقة معا. وعاشا سويا عامين آخرين جمعت بينهما الاهتمامات السياسية ثم فرقتهما شئون العمل، عندما نقل عبدالناصر إلى السودان، ولكنهما التقيا مرة ثانية عام ١٩٤٨، عندما درسا وتخرجا معا من كلية أركان الحرب

وكان عامر أول من جنده عبد الناصر لتنظيم «الضباط الأحرار» وكان أقرب «الضباط الأحرار» وأحب أعضاء مجلس الثورة إلى نفسه.

■ ■

وعندما نجحت حركة الجيش كان جمال عبد الناصر أول مدير لمكتب القائد العام محمد نجيب، ثم تلاه في هذا المنصب عبد الحكيم عامر. وبعدها رشحه عبد الناصر ليكون قائداً عاماً للقوات المسلحة حتى يضمن ولاءها للنظام الجديد.

وعندما أعلنت الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣، كان محمد نجيب رئيساً لأول جمهورية، والصاغ عبد الحكيم عامر قائداً لجيش مصر. ويستمر قائداً للقوات المسلحة حتى وقعت الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧، وبعدها لم يقبل إطلاقاً أن يترك قيادته للجيش طواعية.

وكان مجلس الثورة قد انتهى - في يونيو ١٩٥٣ - إلى قرارين: إعلان أن تتحول مصر إلى النظام الجمهوري، وتعيين عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة.

وكتب محمد نجيب في مذكراته: «لقد ثرت ثورة عنيفة معترضاً ترقية عبد الحكيم عامر من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء دفعة واحدة، وتعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة مبيناً أن ذلك سوف يخلق نقمة عامة في الجيش، قد تكون صامتة ومطوية في الصدور، ولكنها ستكون قابلة للانفجار في أية لحظة. ولفت إليهم إني اعترضت على تعيين الفريق محمد حيدر رغم أقدميته لأنه كان بعيداً عن صفوف الجيش، وأنا اليوم أعترض على ترقية عبد الحكيم عامر، وتعيينه قائداً عاماً للجيش لأنه ليس مؤهلاً لذلك.

«ولم ييأس المجلس من الوصول إلى غرضه، فتكرر عرض الموضوع أكثر من مرة وفي كل مرة كنت أرفض وأثور ويعلو صوتي بلا نصير يتفق معي، وهددت بالاستقالة فتأجل الموضوع ثلاثة أسابيع»

«لم أعترض فقط على ترقية عبد الحكيم عامر أربع رتب دفعة واحدة بما ليس له

سابقة فى الجيش المصرى، ولكننى اعترضت أيضا على إعلان النظام الجمهورى، لأنه كان يجب أن ينُص عليه فى الدستور أولاً»

«وأشهد أنى قبلت تحت ضغط وإلحاح استمر ثلاثة أسابيع بعد أن فكرت كثيراً فى الاستقالة، وأعترف الآن أن هذا كان خطئى الكبير الذى وقعت فيه فقد شعرت بعد قليل أنى أصبحت فى مركز أقل قوة بعد أن تركت قيادة الجيش، والشخص الوحيد الذى استقال نتيجة لهذا الموقف كان اللواء الجوى حسن محمود قائد القوات الجوية»

والحقيقة أن هذا لم يكن رأى اللواء محمد نجيب فى ذلك الوقت، فعندما اعترض عدد من العسكريين على تعيين ضابط برتبة صاغ قائدا للجيش، حاول نجيب إقناعهم بأن عامر من العبقريات العسكرية النادرة «وأن هناك فى التاريخ أمثلة كثيرة أحدها الإسكندر المقدونى»!

وكان عامر هو الذى رشح محمد نجيب لتولى رئاسة الحركة بعد أن رشح آخرون اللواء فؤاد صادق، وكان ما يرجح كفة اللواء صادق أنه قائد القوات فى فلسطين، ويتمتع بسمعة حسنة بين الضباط، لكن محمد نجيب كان شيئا مختلفا، فهو الذى خاض مع «الضباط الأحرار» معركة انتخابات رئاسة نادى الضباط لحسابها مرشح الملك اللواء حسين سرى عامر، وكان الملك قد نقل محمد نجيب مديراً لسلاح الحدود ليحل مكانه حسين سرى عامر، وفاز اللواء نجيب مما جعل الملك يحل مجلس إدارة النادى

ويقول محمد نجيب أنه تعرف على عبد الحكيم عامر على أرض فلسطين عندما كان نجيب يتولى قيادة اللواء العاشر، «وكان عبد الحكيم عامر قد عين أركان حرب للواء، ولقد وجدت فيه ضابطا ذكيا دؤوبا، وعندما سمعنى أردد هذه الآراء «عدونا ليس اليهود بقدر منهم الذين يرتكبون خلف ظهورنا الآثام والموبقات» ذهب إلى صديقه البكباشى جمال عبد الناصر وقال له – كما أخبرنى فيما بعد – «لقد عثرت فى اللواء محمد نجيب على كنز عظيم»!

ورشح جمال عبد الناصر صديقه عامر ليتولى قيادة الجيش ، وقال لبعض زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة إنه لابد أن يتولى أمر الجيش واحد منا، وفي الوقت نفسه يتولى عبد اللطيف البغدادي منصب وزير الحربية، ويقول البغدادي إنه فهم من حديث عبدالناصر لعامر أن تصبح له السيطرة السياسية على الجيش معتمدا على قوة الصداقة المتينة والتفاهم التام بينهما.

ويستمر عبد اللطيف البغدادي في حديثه قائلا: «وعندما أُعلن قرار تعيين عبد الحكيم عامر قائدا للجيش تقدم قائد سلاح الطيران اللواء حسن محمود باستقالته من القوات الجوية، ورفض أن يستمر في منصبه احتراما لرتبة اللواء التي يحملها، ولأن عبدالحكيم عامر الذي كان صاغا ورقي إلى رتبة اللواء دفعة واحدة يرأسه ، وهو لا يرضى لنفسه بهذا الوضع وظل متمسكا بموقفه رغم محاولتي مع حسن إبراهيم إقناعه بالاستمرار وكان ذلك بتكليف من المجلس لنا، ولكنه أصر على موقفه احتراما للأقدمية العسكرية ، وهناك فرق بين منصب القائد العام كمنصب عسكري وبين منصب وزير الحربية وهو منصب سياسي ولا يضيره من يشغله ، ونتيجة لهذا الإصرار قُبلت استقالته وعين بدلا منه الطيار محمد صدقي محمود».

ويقول البغدادي إنه كان من نتائج تعيين عبد الحكيم عامر قائدا للجيش أن أبعد بقية أعضاء مجلس قيادة الثورة عن وحداتهم العسكرية بحجة أن نترك حرية العمل لعامر حتى لا نتسبب في سوء تفاهم بيننا لو استمرت علاقتنا بزملائنا الضباط ، وتم العمل على إبعاد زملائنا عنا بواسطة ضباط مكتب عبد الحكيم ، وكان ذلك يجري بتهديدهم أو بحجة إبعادهم عنا حتى لا يضاروا، وفي الوقت نفسه كان ضباط مكتب القائد العام يعملون على تقرب ضباط الجيش من عبد الحكيم عامر بخدمات تقدم إليهم حتى أصبح لا هم للكثير من الضباط إلا التقرب من عامر وجمال عبد الناصر ، أو إلى من هم مقربون منهما طمعا في منصب أفضل أو خدمة تؤدى لهم ، وأصبح الجيش بمرور الزمن أداة قوة في يد جمال وعبد الحكيم عامر واستمرتا حتى نهايتها معه».

ويحكي عبد اللطيف البغدادي قصة نشأة العلاقة بين جمال عبد الناصر وعامر قائلا: «إنهما كانا صديقين منذ فترة طويلة قبل الثورة لقد كانا يعملان معا في وحدة

من وحدات الجيش المصري في السودان، وكان جمال قد نقل إليها عام ١٩٣٩، وظل فيها حتى آخر عام ١٩٤٦ عندما نقل إلى وحدة قريبة من العلمين غرب الإسكندرية، ولكنه سرعان ما نقل إلى السودان ثانية في صيف ١٩٤٢ وعاد إلى القاهرة في منتصف عام ١٩٤٣ ليلتحق بالكلية الحربية كمدرس فيها.

■ ■

وقد مُنح عبد الحكيم عامر رتبة المشير في أول يونيو ١٩٥٨ وأصبح في الوقت نفسه نائبا لرئيس الجمهورية، وبذلك أصبح أول شخص يشتهر بهذه الرتبة الجديدة التي لم تكن معروفة من قبل على مستوى العالم العربي كله حتى ولو كان الملك فاروق يحملها.

ورتبة مشير ظهرت كمقابل للرتبة الأجنبية (مارشال) ودخلت الكلمة قاموس اللغة العربية لتكون أعلى رتبة في القوات المسلحة رتبة خصيصا من أجل عبد الحكيم عامر أول مشير عربي شهير، وكان جمال عبد الناصر قد أصبح رئيسا للجمهورية العربية المتحدة التي توحدت فيها دولتا مصر وسوريا أي أن صعود عبد الناصر كان يؤدي بالتالي إلى صعود عامر.

وأصدر عبد الناصر قرارا بتفويض عامر في كل اختصاصات رئيس الجمهورية بالنسبة إلى سوريا.

وقام عامر لأول مرة في حياته بجولات في كل محافظات سوريا ألقى خلالها خطبا ملتهبة وأشاد فيها بالقائد الأعلى جمال عبد الناصر ولكن ذلك كله كان بعد أن وضع أول لغم في العلاقة بين الصديقين الحميمين، عندما اتخذ عبدالناصر قرار تأميم قناة السويس دون استشارة عامر، ثم عندما انفجر هذا اللغم عام ١٩٥٦ خلال الحرب، فقد ظهر خلالها أن عامر بمعلوماته العسكرية وبالمحيطين به، وبقادة جيشه أقل من أن يقود حربا كبرى، كما أجمع كل زملائه أعضاء مجلس الثورة وربما عبر بعضهم عن ذلك، وربما لجأ أحد رأيهم عن أنه نوع من الغيرة أو حسد وتسلب أكثر من محاولة للتدخل في القوات المسلحة ولكنها لم تنجح لأن عامر كان يرفض أن تمتد يد إلى رجاله أو أن يقول أي إنسان كلمة سوء أمامه عن معاونيه[٤]

وعندما أراد عبد الناصر التدخل في شئون القوات المسلحة ، استقال عامر ، ولكن عبد الناصر استرضاه وعاد أقوى مما كان، بل صدر بعد أن قدم استقالته بثلاثة شهور قرار بتعيينه نائب أول لرئيس الجمهورية

وكانت بعض الدول تفهم مشكلة الرجل الأول والرجل الثاني فيوم منح الاتحاد السوفيتي أرفع وسام سوفيتي لعبد الناصر ، منح أيضا نفس الوسام للمشير عامر

وكان عامر مصريا مخلصاً، انتماؤه مصر، يصادق ويعادي بناء على مصلحة بلاده ولم يرتبط بالشرق أو الغرب إلا في حدود ما يقدم إلى بلاده. وكان فكره واضحا في لجنة تصفية الإقطاع، وبرغم أن جلساتها كانت مغلقة وسرية، إلا أنه كان حاسما وحازما في تطبيق العدالة وفي رفض الاستغلال ومنعه

ولقد حاول بعض المقربين منه بعد وفاته أن يشيروا إليه أنه كان معاديا لما يجري في مصر ، وأنه كان ضد كثير من التوجهات وهذه شهادة ضد عامر وهي أيضاً ليست صادقة

لقد كان عامر الرجل الثاني في النظام ، وبديهي أنه لم يكن معاديا لتوجهات هذا النظام، بل كان مشاركا في صنعها كما كان مسئولا عن الدفاع عنها

اعترض فقط اعتراضا تكتيكيا على قضية الديمقراطية الناقصة ولكنه عاد وعاش خمس سنوات في ظل عهد الديمقراطية الناقصة من وجهة نظره

ويمكن أن يقال أن عامر الوطني المخلص سبب له رجاله المشاكل وهم الذين أحاطوا به واستغلوا نفوذهم ومارسوا كثيراً من المثالب في حق ثورة يوليو، وفي حق عبدالناصر وفي حق عامر أيضا !

فمن اللافت للانتباه أن كل الذين أدينوا فيما بعد في قضايا التعذيب هم من رجال المشير، وأعضاء في قيادة المؤسسة العسكرية.

فقد كان رجال المشير عامر قادة المخابرات الحربية ، والمخابرات العامة والمباحث

الجنائية العسكرية، والشرطة العسكرية ولم توجه هذه الأجهزة جهدها وعملها كله إلى القوات المسلحة، أو إلى واجباتها الأساسية، وإنما مارست أيضا عملا يخص المواطنين المدنيين، فهؤلاء هم الذين تولوا القضايا السياسية الكبرى التي مرت بمصر، وهم الذين تولوا تصفية خلايا الإقطاع، وهم أيضا الذين نزلوا إلى مختلف المواقع المدنية يديرونها أو يُحكمون سيطرتهم عليها حتى تدار إدارة عسكرية

لم يكن ذلك على كل حال يتم في الخفاء أو أنه ضد إرادة عبد الناصر، فقد كان موافقاً عليه ويرضى عنه، ويباركه، أو على الأقل هكذا كان يبدو للناس

■ ■

كان هناك صراع حاد وخفي منذ نهاية الخمسينات بين عبد الناصر وعامر

وعندما وصل الصراع إلى ذروته أدرك عبد الناصر أن هناك طرفين لمعادلة كي يستقر نظام الحكم، هما القوات المسلحة والشعب.. ليسا متناقضين ولكن هناك من يحاول غرس هذا التناقض وتنميته

وأيقن عبد الناصر أن القوات المسلحة تدين بالولاء المطلق للمشير عبد الحكيم عامر الذي منح الضباط امتيازات لا حصر لها لم يكونوا يطمعون فيها، وفي الوقت نفسه فإن وطنيته وطيبته السمحة وشهامته وأخلاقياته وتعاملاته وصفاته الشخصية جعلته محبوبا من الجيش

ولم يكتف عامر بذلك بل بسط نفوذه إلى الحياة المدنية بواسطة الضباط فكان منهم الوزراء والسفراء والمحافظون ورؤساء المدن والشركات والنوادي، واستخدمهم للإشراف على المؤسسات العامة والجمعيات الاستهلاكية والعديد من الأنشطة.

وإلى جانب أن المشير أصبح له بهذا الأسلوب رجال في كافة المواقع، إلا أنه كان يُرضي أيضا بعض رجال القوات المسلحة وضباطها الذين كانوا يتوقون أن يستقبلهم مستمرون في الحياة المدنية بعد انتهاء الخدمة العسكرية أو حتى أثنائها؟

وقرر جمال عبد الناصر أن يدخل حلبة هذا الصراع قبل أن يترك رئاسة الجمهورية ليتفرغ لبناء التنظيم السياسي. وأعلن ذلك في إحدى خطبه وأعد له مكتباً في الدور الحادي عشر في مبنى الاتحاد الاشتراكي، وقرر أن تكون إقالة المشير في هذا الطابق بل وزوده بغرفة نوم أيضاً

في تلك الفترة رأى عبد الناصر أن لا وسيلة أمامه إلا أن يلجأ إلى الشعب ويطلعه. وأعلن ذلك.. ولكنه لم يفعل

لماذا؟ علامة استفهام تضاف إلى علامات الاستفهام الكثيرة في قضية ناصر وعامر

ويصف محمد حسنين هيكل عبد الحكيم عامر بأنه كان نصف فنان ونصف بوهيمي. وطيبا جدا، ولكنه - عسكريا - توقف عند رتبة صاغ أي أنه يستطيع أن يقود كتيبة لكنه لا يستطيع أن يقود جيشا

ولقد أصبح عامر ضابطا سياسيا، والضابط السياسي لا يمكن أن يكون مسئولا عن قيادة جيوش. وجزء من مأساة ١٩٦٧ كان راجعا لحب ناصر لعبد الحكيم عامر، ذلك أن هذا الحب حال دون أن يقتنع عبد الناصر بدرجة كافية أن عبد الحكيم عامر لا يصلح للقيادة!

والحقيقة أن عبد الحكيم عامر لم يكن قادرا على إدارة القوات المسلحة مع التقدم الهائل في المعدات، والخطط الحربية. ليس فقط لأنه وقف بمعلوماته عند رتبة عسكرية صغيرة وقت قيام الثورة ثم قفز على أثرها إلى رتبة اللواء مرة واحدة، ولكن لأنه لم يكن لديه وقت للقراءة والاستيعاب وتتبع الجديد، لم يكن لديه وقت ممارسة مهامه كقائد عام. ففي السنوات الأولى كانت أعباؤه السياسية متنوعة، وبعدها سلك طريقا آخر إلى جانب هذه الأعباء. ولم تكن شخصية عامر من النوع الحازم الذي يشعر بالمسئولية فقد كان يغلب عليه طابع اللامبالاة

ويروي أمين هويدي قصتين تكشفان الرؤية الصحيحة لشخصية المشير

■ الواقعة الأولى التي يقول عنها هويدي أنها تجسم طبيعة المشير، وقعت أوائل عام ١٩٦٥ عندما كنت سفيرا في بغداد. وطلب الرئيس عبد السلام عارف من الرئيس عبد الناصر أن يزور العراق، وكان جمال عبد الناصر يدقق كثيراً في تحركاته وزياراته للبلاد العربية، حتى أنه لم يزر معظم هذه البلاد. فلم يزر إلا السعودية، والسودان، والجزائر، وتونس لحضور احتفالات الجلاء، وليبيا بعد الثورة والمغرب لحضور مؤتمر القمة العربي هناك، وكذلك سوريا بعد الوحدة وفي أثنائها فقط!

ويوم قامت ثورة العراق وصل الخبر إلى عبد الناصر وهو على ظهر الباخرة عائدا من يوغوسلافيا. وآثر العودة إلى يوغوسلافيا حيث كانت في انتظاره طائرة خاصة حملته للقاء خروشوف لمناقشة دعم الاتحاد السوفيتي للثورة الوليدة وتأييدها. وكان يستعد للعودة عن نفس الطريق بالبحر إلا أن خروشوف قال له كيف تعود بالبحر، والأسطول السادس قد أنزل رجاله إلى لبنان. إنك ستكون مثل البطة سهل اصطيادها. وأخطر شاه إيران أن طائرة سوفيتية تحمل زائراً روسياً كبيراً سوف تعبر المجال الجوي الإيراني وكانت الطائرة تحمل جمال عبد الناصر

وبعد عبور الأجواء الجوية الإيرانية طلب عبد الناصر من الطيار السوفيتي أن يهبط من ارتفاعه حتى يستطيع من خلال المنظار المكبر أن يرى بغداد التي كان يتشوق لرؤيتها، ولم يرها أبداً من قبل ولا من بعد.. وعاد عبد الناصر إلى دمشق دون أن يزور بغداد التي كان مشوقا لرؤيتها

كانت هناك عوامل سياسية متعددة جعلته يعتذر عن الدعوة التي وجهت إليه لزيارة بغداد. وقرر أن يقوم المشير عامر بهذه الزيارة بدلا منه على رأس وفد ردا للزيارات المتعددة التي قام بها الرئيس عارف إلى القاهرة.

ومن هنا تبدأ رواية أمين هويدي الذي يقول: نزل عبد الحكيم عامر ضيفا على الحكومة العراقية التي أحاطت هذه الزيارة بكل مظاهر التكريم والحفاوة، وأقام المشير في قصر بغداد هو ومرافقوه

وفي صباح اليوم التالي للزيارة اتصل بي تليفونيا سكرتير في منزل عضو السفارة الذي خصصته للإقامة مع الوفد في قصر [illegible] وطلب مني الحضور فورا إلى القصر، ورفض الرجل أن يزيد حرفا واحدا على ذلك

وعندما وصلت إلى هناك كان أحد ضباط القصر في انتظاري على الباب ومعه عضو السفارة، وسلمني مظروفا ذكر أن به أوراقا وجدوها متناثرة بالأمس على سرير المشير، أثناء وجوده في القصر الجمهوري ورأوا من الأمانة أن يسلموها داخل مظروف مغلق

وفتحت المظروف وكانت المفاجأة، كان بداخله عدة تقارير اصطحبها معه من القاهرة ليقرأها وهو في بغداد عن العلاقة بين عارف وعبد الناصر، وتتحدث عن عبد السلام عارف حديثا لا يرضيه. كانت التقارير سرية للغاية، ومع ذلك تركت هكذا دون اهتمام يطلع عليها من يشاء. ولكن من المؤكد أن الرئيس عارف اطلع عليها، وقد يكون المختصون، وهذا مؤكد، قد احتفظوا بصورة منها، وأعادوا لنا الأصل، وذهبت إلى المشير أقص عليه ما حدث. لكن الرجل قابل الموضوع بشيء من السخرية والاستهزاء، ولم يكن لي بد أكثر من أن أعنف المسئول عن جمع أوراق المشير.

ولما ذهبنا للاجتماع مع الرئيس عارف كان الرجل بادي التأثر وأخذ في حديثه يرد على ما أثير في التقارير التي يؤكد اطلاعه عليها، والحديث يدور بين ركب وآخر ممن يحاولون الوقيعة بين القاهرة وبغداد

ولم تكن هذه هي نهاية المفاجآت في تلك الزيارة. ففي مساء نفس اليوم أقمت حفل استقبال كبيرا بمبنى السفارة المصرية بمناسبة زيارة المشير، حضره أكثر من ألف مدعو من رجالات العراق ورجال السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي. ودعوت الرئيس عارف للحضور فوعد بذلك مكرما لزيارة المشير، وعندما وصل ركب الرئيس عارف إلى دار السفارة دعوت المشير لنخرج سويا لاستقباله فرفض مصرا على استقباله في إحدى القاعات الداخلية في الدار

وخرجنا معا لاستقبال الرئيس عارف الذي دخل معنا ليحيي المشير عامر حيث شاء أن يبقى كما هو

وبعد فترة من الوقت دعوت الجميع للخروج لتحية الضيوف في حديقة السفارة، إلا أنني فوجئت برفض المشير أن يخرج للناس الذين حضروا لتكريمه، وقد ألح عليه المشير عارف في أن يخرج معنا لتحية المدعوين إلا أنه اعتذر عن ذلك، ولم يجد الرئيس عارف بدا من أن يخرج وحده للضيوف ومضى معه، وظل المشير داخل الغرفة مما أثار شيئا ضيقا لدى المدعوين العراقيين الذين حضروا خصيصا لتحية مندوب عبد الناصر

هذه القصة التي يرويها أمين هويدي - كتاب أضواء على النكسة - والتي عرضت موجزا سريعا لها تعكس جوانب متعددة من شخصية المشير عامر، اللامبالاة.. عدم الاكتراث.. إهمال الناس.. البعد عن الدبلوماسية.. الانطواء.. وغيرها من الصفات التي ما كان يجب أن تكون في القائد العسكري.. أو حتى السياسي

■ ■

القصة الثانية التي يرويها أمين هويدي أيضا تعكس نفس الجوانب من شخصية الرجل الثاني في مصر، كما تعكس صورة من تعامله مع جمال عبد الناصر، وكانت القصة في إبريل عام ١٩٦٦ عقب وفاة الرئيس عبد السلام عارف في حادث الطائرة المعروف..

كان أمين هويدي وزيرا للإرشاد القومي، وفي الصباح الباكر اتصل به الرئيس عبد الناصر، وفي نبرة واضحة قاطعة أخبره بأنه سوف يسافر ضمن الوفد الذي سيرأسه المشير عامر لتقديم التعزية في وفاة عارف.

وقال عبد الناصر إن المشير عامر سوف يمر عليه في الساعة الحادية عشرة صباحا، ورأى عليه أن يمر على عبد الناصر في العاشرة والنصف للتحدث في أمر العلاقة مع بغداد في ضوء الظروف الجديدة وأيضا في ضوء أن أمين هويدي أمضى سنوات سفيرا في بغداد ويعرف التيارات المتحكمة فيها، لذلك يكون أقدر من غيره على رصد احتمالات المستقبل.

وذهب هويدي في الموعد، واستمع إلى توجيهات الرئيس، وكان مضمونها أنه لا دخل للقاهرة في أحداث من يخلف عارف، فتلك مسألة عراقية تخص العراقيين أنفسهم.

ونظر هويدي في ساعته فوجد أنها قد قاربت على الحادية عشرة موعد حضور المشير، وأراد أن ينصرف حتى يترك للرئيس ومساعده فرصة للاجتماع. ولكن المشير لم يحضر. وأصبحت الحادية عشرة والنصف ولم يحضر المشير. الثانية عشرة ولم يحضر المشير وعبد الناصر ينظر في ساعته وقد قطب جبينه وبدت الحيرة في عينيه.

ويقول أمين هويدي إنه لما تجاوز التأخير أي تبرير وقف الرئيس قائلاً: "أعمل إيه في المشير بتاعكم؟... حتى الموعد الذي أحدده أصبح لا يحترم!"

■ ■

في تحقيقات القضايا التي قدمت للمحكمة الخاصة عقب النكسة اتضح أن معظم الأوراق كانت تعرض على المشير عامر ليوقعها في منزل السيدة برلنتي عبد الحميد وأن الأوراق كانت تظل في منزله إلى اليوم التالي، ولكن لم يثبت أن لذلك أية علاقة بالنكسة العسكرية.

ويقول عبد المنعم أبو زيد كبير حرس المشير، والمقرب إليه: أن الأوراق كانت توجد متناثرة في حديقة الفيلا التي يسكنها المشير مع برلنتي. وأن أكثر من واقعة حدثت وغضب فيها المشير صبيحة معرفته أن الأوراق وجدت في حديقة الفيلا. ويرجع أبو زيد ذلك ليس لإهمال المشير ولكن لتعمد من السيدة برلنتي لسوء العلاقات بينه وبين عبد المنعم أبو زيد، ولو أنها كانت تتظاهر بأنه ربما كان المتسبب في ذلك أولاد البواب إسحق!

كل هذه الحكايات تعكس صورا من تصرفات المشير في حياته الخاصة. إنه لم يكن عسكريا منضبطا. والانضباط هو أهم صفات الرجل العسكري العادي فضلا عن أن يكون قائدا عاما للقوات المسلحة.

وحوت بالمعلومات العسكرية للمشير التي وقفت عند مرحلة معينة يرفض هذا المنطق الدكتور حسن صبري الخولي، وكان من الأصدقاء المقربين للمشير عامر قائلا في خصوص كان عبد الحكيم عامر مؤهلا للقيادة . مثلا أنور السادات لم يكن قائدا للجيش وخطأ حرب أكتوبر أن أنور السادات كان يتولى قيادة الحرب، وهو لا يزيد عن رتبة نقيب في سلاح الإشارة . لم يأخذ أية فرقة عسكرية من فرق الأسلحة أو التخصصات، ولم يدخل كلية أركان حرب ولم يكن لديه أية خبرة سابقة بالقوات المسلحة

أما عبد الحكيم عامر فالعكس تماما، فهو ضابط حصل على ترقي بري، كما حصل على أعلى شهادة في ذلك الوقت، وهي شهادة أركان حرب ثم اشترك في الحرب [illegible]، وحصل على ترقية استثنائية بسبب أدائه في هذه الحرب . ووصل حتى رتبة رائد . نعم . ولكن مادام لديه مسئولون مؤهلون يقومون بتقديم التقارير الفنية المناسبة فعليه فقط أن يعطي القرار السليم . وكان عبد الحكيم عامر ذا ذكاء حاد وخارق وغير عادي.

أما عيوبه فهي في الناحية السلوكية وهي التي أدت إلى كثير من الأخطاء في حرب ١٩٥٦، أو الانفصال . أو حرب ١٩٦٧

وتختلف رؤية أمين هويدي في هذه القضية، فعبد الحكيم عامر بسيط ومحبوب، وكان ذلك مطلوبا في قائد الجيش في بداية الثورة أما بعد ذلك فكان يجب اختيار شخص آخر مكانه . وكان لابد أن تحدد مدة بقاء القائد العام حتى تعود القوات المسلحة إلى واجبها الأساسي.

وعقب العدوان الثلاثي كان لابد من التغيير . ففي هذه المعركة لم يكن قائدا، وكلنا نعلم هذا . فهو لم يكن من الكفاءة حتى يقود جيشا في حرب، كان ضابطا جيدا وممتازا، ولكنه لم يكن قائدا، والكلام منقول لأمين هويدي . وعجيب . ولنأخذ المثل من إسرائيل . الدولة عادة توجد ثم تقيم أجهزتها، وهذا عكس ما حدث في إسرائيل حيث أنشئت الأجهزة . الأحزاب والجيش والمنظمات قبل أن تقوم الدولة وهذه الدولة وجد جيشها كقوة للحرب أو للعصابات . وكان يشكل قوة جهازها السياسي والعسكري، واختلفوا في طريقة التعامل مع العرب ومع الانجليز . وحينما

خاضوا حرب الاستقلال – كما يسمونها – كان بن جوريون حريصا جدا على أنه بعد إنشاء الدولة، يضم كل هذه العصابات في جيش الدفاع.

وقصة الباخرة «ألتالينا» معروفة. فهي باخرة جلبها مناحم بيجين، محملة بالأسلحة. وكان بن جوريون يفكر أن يستولى على السلطة بعد انتهاء الحرب، لذلك اتخذ قراراً بأنه إما أن تصادر الأسلحة لصالح الجيش أو أنه سيغرق السفينة بما فيها. وجرت لحظات رهيبة. ولكنها انتهت بأن أغرقت السفينة. وعندما سئل (بن جوريون): ما هو أخطر منصب في الدولة قال: قائد كتيبة مشاة.. أو كتيبة مدرعة.. إن هؤلاء هم الذين سيحمون لهم إسرائيل!

إذن فقائد الكتيبة هام. وقائد الفرقة أكثر أهمية. وقائد الجيش أكثر وأكثر أهمية. فماذا إذن يكون مقدار أهمية القائد العام. لنا أن نقدرها. ونعرض شخصية عبد الحكيم عامر ثم نسأل أنفسنا: هل كان هو الرجل المناسب في المكان المناسب؟؟

■ ■

كانت حياة المشير عبد الحكيم عامر بعيدة تماما عن الانضباط العسكري، بل لعله كان ينكر في حياته هذا الانضباط. فقائد الجيش يأوى إلى فراشه كل ليلة مع مشارف الفجر. وهذا القائد يترك الأوراق الهامة والمذكرات مهملة، يوقعها في أي مكان أو لا يوقعها. ولا بد للقائد أن يكون أشد الناس انضباطا. ولكن عندما كان عبد الحكيم عامر يذهب إلى مجلس الأمة كانت توضع أمامه «منفضة» سجائر. فهو الوحيد الذي دخل هذه القاعة منذ أنشئت في عهد الخديوي إسماعيل، واستثنى من قرار حظر التدخين، فقد كان لا يطيق أن تفارقه السيجارة لحظة واحدة حتى في الأماكن التي يحظر فيها التدخين، وكان يتم دائما استثناء قائد القوات المسلحة.

ويُطرح سؤال منطقي: إذا كان القائد لا يذهب إلى مكتبه – إذا ذهب – إلا والقادة والمشرفون يجمعون أوراقهم مع انتهاء يوم العمل، فمن الذي كان يدير العمل اليومي في القوات المسلحة؟

إنه مكتب المشير عامر، وأي مسئول يمكن أن يعتمد على مكتبه في إدارة العمل إذا غاب أو في الحالات الاستثنائية على أن لا يكون ذلك هو الطابع الغالب وأن يضم المكتب كفاءات لممارسة هذا العمل.

ولم يكن المشير يترك لأفراد مكتبه إدارة العمل في الحالات الاستثنائية فقط، بل كان يشركها معهم بصفة دائمة. ولم يكن هذا المكتب يضم كفاءات، بل كان يضم مجموعة من الأصدقاء أو شلة استطاعت أن تستقطب المشير وأن تزين له أحيانا حياة مختلفة، حتى أن أمين هويدي قال لي أن عبد الناصر قال له ذات مرة: "إن عبد الحكيم عامر تغير كثيراً، ولم يعد عبد الحكيم الذي كنا نعرفه، وكان عبد الحكيم فلاحاً صعيدياً". ويواصل أمين هويدي روايته نقلاً عن عبد الناصر الذي أخبره أن عامر قد تغير حتى أنه جاءه يقول له: لماذا تعيش هذه الحياة الجافة القاسية بين المكتب والمنزل؟ فقد كان مكتب عبد الناصر في منزله، وكان لا يغادره إلا لحضور اجتماع أو استقبال ضيف.

يومها قال عامر لعبد الناصر: لابد أن يكون لك "باك دور" أي "باب خلفي" سواء في حياتك أو في علاقاتك بالناس. وكان عبد الناصر يحكي لأمين هويدي مستغرباً: "كيف وصل الأمر بعبد الحكيم عامر إلى هذا الحد؟"

ويميل الكثيرون إلى تحميل مسئولية التغير الذي حدث في عبد الحكيم عامر إلى ثلاثة عوامل:

١ـ مجموعة من أفراد مكتبه الذين انتهزوا فرصة عدم وجود اللائم وتصرفوا كما يشاءون.

٢ـ الفجوة التي وقعت بينه وبين عبد الناصر والتي زادته حدة بعد الانفصال، فلم يعودا صديقين كما كانا في السابق ولم يعودا يقضيان وقت فراغهما معاً، فشق عامر لنفسه طريقاً آخر.

٣ـ صداقته الحميمة بصلاح نصر مدير المخابرات.

ويرى أمين هويدي أنه بعد أن بدأ الصراع خفيا بين عبد الناصر وعامر رغم تظاهر الرجلين أمام الناس بمظاهر الود والأخوة فإن المشير لجأ إلى اتخاذ بعض الترتيبات التي تجعل من الصعب على عبد الناصر التخلص منه في المستقبل كما تخلص من الزملاء الآخرين من قبل.

وهنا أسقط المشير من حسابه القواعد المتعارف عليها في اختيار معاونيه، مما كان له أثر في نكسة ١٩٦٧ بدون شك، ولم يعد مهماً العلم أو المعرفة بل لم يعد مهماً توافر الخلق أو السمعة الطيبة أو القدوة الحسنة، إنما أصبح المهم اختيار من يتميزون بالولاء لشخصه، وأغدق الرجل على هؤلاء دون حساب، وفتح لهم أبوابه وقلبه، ولم يعد يرى القوات المسلحة إلا من خلالهم، لأنهم يؤمنون له وضعه ويجعلون أمر التخلص منه صعبا إن لم يكن مستحيلا

ولقد نجح المشير في تحقيق ذلك إلى حد كبير وفي وقت قصير بحيث أصبح عبدالناصر بمرور الوقت، غير قادر على تنحية المشير حتى ولو رغب في هذا التغيير

ويقول أحمد حمروش «إن المجموعة التي أحاطت بالمشير كانت كابية للإجابة إليه وكان أمراً معروفاً ومتداولاً ما يتم في هذا الجو من بذخ يصل إلى اللامحدود»

وكان مكتب عبد الحكيم عامر مسئولا بصورة كبيرة عن كثير من التجاوزات التي وقعت في مصر، بل والتي وصمت القائد العام شخصيا. وقد بدأ تكوين المكتب عندما عُين عامر قائداً عاما وكان صلاح نصر هو مدير المكتب للشئون العامة في بداية الثورة

كان صلاح نصر في ذلك الوقت برتبة مقدم، وكان عضوا في تنظيم «الضباط الأحرار»، وكان عبد الحكيم عامر هو الذي جنده. فعندما دخل صلاح نصر الكلية الحربية، شاءت الظروف أن يشرف الطالب عبد الحكيم عامر، على جزء من الجماعة التي كان يقودها الطالب عز الدين أبو الشقار، وكان من بين الطلبة الذين يشرف عليهم الطالب صلاح نصر، والطالب صلاح سالم

ومن عام ١٩٤٩ التقى صلاح نصر بصديقه القديم عبد الحكيم عامر الذي أخبره

بوجود «تنظيم الضباط الأحرار» وبصلتها التي بجمال عبد الناصر، وتعرف عليه، ولكن صلته التنظيمية الأساسية ظلت تابعة لعبد الحكيم عامر، يذهب إليه في منزله بالعباسية لكي يتلقى منه الأوامر والتكليفات والمنشورات، حتى عصر ليلة الثورة عندما عُقد اجتماع أخير في منزل صلاح نصر في حدائق القبة تم فيه تحديد بعض الواجبات النهائية.

ويقول لي صلاح نصر أنه «أثناء أزمة ١٩٥٤ وقرار الضباط بالعودة إلى الثكنات، وأن يتولى الأمر محمد نجيب، تجمهر الضباط في مبنى القيادة واتخذت نفسي قرارا نفذته على الفور فاتصلت بالقائمقام محمد السيد عبد الرحمن قائد الكتيبة ١٣ وأمرته بمحاصرة المدرعات كما اتصلت بعلي صبري وطلبت منه أن يُخرج طلعة طيران، وعندما سمع عبد الحكيم عامر أزيز الطائرات، وعلم أنني الذي أمرت بإجرائها، ثار وخلع رتبته العسكرية وهو يقول «تعال أنت اصبح قائد عام» وربما كانت هذه الأزمة الوحيدة بين صلاح نصر وعبد الحكيم عامر، فقد كان عامر ونصر صديقين حميمين وظلا كذلك. ولقد وقف صلاح نصر مع عبد الحكيم عامر ضد عبد الناصر، وحوكم بتهمة التآمر على عبد الناصر مع رجال المشير. ويقول صلاح نصر «أن عامر ظل بالنسبة إلى دائما بمثابة الشقيق، أما عبد الناصر فكان دائما الصديق، وهناك فرق بين الأخ الشقيق وبين الصديق»

كان صلاح نصر مدير مكتب المشير قبل إنشاء جهاز المخابرات العامة عام ١٩٥٦، ولم يمارس نشاطه في المخابرات إلا بعد انتهاء العدوان الثلاثي. وفي بداية عام ١٩٥٧ عندما نقل صلاح نصر إلى المخابرات العامة خلع حلته العسكرية إلى الأبد وارتدى الملابس المدنية. ويعتبر البعض ارتباط عبد الحكيم عامر بصلاح نصر السبب الذي أدى إلى التحول الخطير في حياة عامر، خاصة بعد أن أصيبت العلاقة بينه وبين عبد الناصر بالفتور عقب الانفصال بين مصر وسوريا.

وكان صلاح نصر مدير مكتب عبد الحكيم عامر للشئون العامة وعندما نقل إلى المخابرات تولى مسئولية المكتب شمس بدران وقد عين بدران فيما بعد وزيرا

للداخلية وكان هناك اثنان من الضباط ينتظران دورهما في مكتب عامر هما علي شفيق صفوت وشمس بدران

ويقول صلاح نصر إن منصب مدير مكتب القائد العام منصب هام وحساس، فقد تولاه بعد الثورة جمال عبد الناصر، ثم عبد الحكيم عامر كمدير لمكتب محمد نجيب، ثم توليته مديرا لمكتب عامر وبعد ذلك تولاه عباس رضوان ثم شمس بدران

وكان هذا المكتب مسئولا عن شئون الأفراد والبعثات والمنح الدراسية، وسفر الضباط للعلاج، ورأس القوات المسلحة. وكانت تتبعه إدارة شئون الضباط والمخابرات الحربية

وبعد تعيين عباس رضوان وزيرا للداخلية حدث خلاف بين شمس بدران وعلي شفيق صفوت حول هذا المنصب، فقد كان علي شفيق أقدم في الرتبة وكلاهما من الضباط الأحرار، وحسم المشير الخلاف وعين شمس بدران.

■ ■

كان عبد المنعم أبو زيد «رفقة» في القوات المسلحة ولعب دورا هاما في حياة عامر، فقد كان كاتم أسرار المشير وسكرتيره الخاص. عبد المنعم أبو زيد كما قال لي استطاعته تعليمه في سلاح الشخصية له اهتمام بالسياسة، يذهب إلى حزب مصر الفتاة ليستمع إلى أحمد حسين ويواظب على «حديث الثلاثاء» للشيخ حسن البنا. ويقول إنه بدأ يتحرك سياسيا بين الجنود وبعض الضباط الذين كانوا يتعاطفون مع «تنظيم الضباط الأحرار» وعرف منهم صلاح سالم وعامر، وعلي شفيق في رفح، وعندما قامت الثورة ورقي عامر يوم ١٨ يونيو ١٩٥٣ إلى رتبة لواء انتدبه صلاح سالم هو وعلي شفيق إلى القيادة، وعمل عبد المنعم موسى أبو زيد حارسا خاصا لعامر. وكانت رتبته أساسا فقد بدأت قوة الحراسة على المشير محدودة ولكنها تضخمت بعد الانفصال. وظل عبد المنعم موسى أبو زيد مرتبطا بالمشير عامر، وكلما ازداد صعودا زادت مسئوليات عبد المنعم أبو زيد حتى أصبح هو قائد قوة الحراسة والمسئول عنها، وحصل على رتبة رائد، وكان معه عدد من الجنود

والعبـاط.. ويـقول أبو زيد: فلم أكن مجرد رائد عادي في القوات المسلحة، كنت أدخل على المشير في أي وقت، كنت مخزن أسرار المشير، أنقل إليه آخر إشاعة وآخر تعليق، وكنت أرعى كل شئون منزله، وعندما كان أحد يسأله أين أولاده كان يناديني ويسألني عنهم، وكنت أشتري له ملابسه. وبعد أن قسمت الأعمال انتخب من أكل فيه أحد الثقة لكي يتولى أمور منزل المشير عامر ـ السيدة زوجته وأولاده ـ وهو أخي الأكبر الحاج سلامة، والسيدة حرم المشير عامر سيدة فاضلة ولها دين في عنقنا، فعندما جاء الموت أمها أقرضتنا عليها، ومعي فلاحون نحسون المهد، لذلك كان موقفي دائما إلى جانب زوجة المشير وأم أولاده. ولقد سبب لي هذا الموقف مشاكل وصلت إلى أن دخلت السجن وعذبت تعذيبا لم يشهده بشر

ويواصل عبد المنعم أبو زيد: إن «علي شفيق» كان السكرتير العسكري الخصوصي وأصبحت له خطورته، ورغم أن مدير المكتب كان شمس بدران فإن السكرتير الخصوصي كانت تتبعه كل الأمور الخاصة بالمنزل والأولاد والبيت.

وكانت لشمس بدران شلة مكونة من حسن خليل رئيس المباحث الجنائية، وهو خريج دفعته وقد عينه شمس بدران ملحقا عسكريا في بيروت، ثم نقله إلى منصب مدير المباحث العسكرية، وأيضا فؤاد المهداوي محافظ مرسى مطروح، ومحمد أبو نار. ولقد بدأ المكتب على حد رواية عبد المنعم أبو زيد بعملية منظمة، فالمقدم صلاح نصر مديرا له، والرائد عباس رضوان مساعدا له. وبعد أن تولى صلاح نصر مسئولية المخابرات، تولى مسئولية المكتب عباس رضوان، وكان هناك اتجاه لتعيينه وزيرا، فنقل إلى المخابرات تمهيدا للمنصب الجديد، وبرز اتجاه لتعيين حسن عبد المجيد مسئول الشئون العامة للقوات المسلحة مديرا للمكتب، ولكن شمس بدران استطاع بنفوذه أن يفوز بالموقع بعد نزاع بينه وبين علي شفيق وكلاهما برتبة نقيب، ومنذ اليوم الأول بدأ الصراع علي شفيق يصدر أوامر ينفذها شمس بدران. شمس بدران يصدر قرارات فلا ينفذها علي شفيق، وأصيب المشير بصداع. وكان علي شفيق هو الأقرب من المشير، وكانت كثير من الأمور الصغيرة في يد علي شفيق، ولكنها كانت على صغرها تمنحه نفوذا، فعلي شفيق كان يطوف

مع المشير على القوات، ويحضر معه المشاورات ويصدر إليه المشير الأوامر التي كان ينفذها على الفور. وكانت الاستثناءات في الحصول على السيارات من شركة النصر التي كانت بالدور لمدة طويلة، من اختصاص علي شفيق، حتى أن شفيق شمس بدران عندما أراد الحصول على سيارة توسط لدى علي شفيق ليعطيها له في اليوم نفسه.

وانقسم قادة القوات المسلحة أيضاً: سليمان عزت قائد القوات البحرية وصدقي محمود قائد القوات الجوية يميلان إلى علي شفيق، لإحساسهما أنه مع المشير دائماً وقادة الطيران كانوا يعتبرون شمس بدران مدير مكتب المشير لشئون القوات البرية فقط لذلك لم يكن تعاملهم مع بدران، بل مع المشير مباشرة أو مع علي شفيق. وكان عبد المحسن مرتجي قائد القوات البرية لا يظهر ميله أو عداءه إلى شمس بدران، وإن كان يميل أكثر إلى التعاطف مع علي شفيق على أساس أن شفيق له اهتمامات رياضية مثله، وكان علي شفيق قد عين رئيساً لاتحاد الملاكمة!

■ ■

وكان القائد العام الذي يستيقظ بعد ظهر كل يوم قد ترك الأمور لمن حوله من مديري مكتبه المتصارعين، ولم يحاول أن يحسم الصراع؛ فهو يحتاج إلى علي شفيق، وقد نشأت بينهما صداقة وعلاقة ذات طابع خاص، وهو يحتاج أيضاً إلى شمس بدران الذي يقال إن عبد الناصر كان قد وضعه في مكتب المشير كأحد رجاله إلا أنه انحاز إلى المشير ووقف معه وأصبح أحد رجاله.

ويضرب الدكتور حسن صبري الخولي - في حديث معي - مثلاً عن شرود علي شمس صبوت قائلاً: «كان مكتب المشير عامر ينقصه الانضباط منذ البداية، وللأسف أن هذه القصة حدثت أمامي، وهناك شهود عليها، فقد كنا في جلسته نتناول طعام العشاء وقال علي شفيق على الملأ وهو يضحك: ما رأيكم في أن نرقي فلاناً؟ وضحك الجميع! وكتب علي شفيق ورقة بأن الضابط المذكور حارب معركة وله بطولات، وصعد إلى المشير عامر ووقعها منه وترقى الضابط ترقية استثنائية!

وكانت تحدث تجاوزات ولكنني لا أدري فيها الكثير مثلما يدري عنه القائد العام للقوات المصرية في اليمن الذي كان موجودا هناك وكان من المفروض أن تُرفع إليه هذه الأوراق ويصدق عليها . وقد حدثت أخطاء كثيرة من هذا النوع في اليمن ، أما ما قيل وتردد من أن الضباط كانوا يُهربون بضائع من اليمن فهو أمر يحدث في كل الجيوش من فئات قليلة منحرفة والمسئول عنها يكون القائد العام هناك ، وعلى كل فإن مكتب المشير لم يكن قدوة حسنة!

■ ■

ومن أبرز التجاوزات التي وقعت عن طريق مكتب المشير ما أسفرت عنه القضايا التي نُظرت أمام المحاكم ، والتي تحمل فيها المكتب مسئولية التعذيب ، فهذه القضايا لم يدن فيها إلا رجال المشير في السجن الحربي أو في مباحث الجنائية العسكرية إذا استثنينا إدانة صلاح نصر في قضية الجاسوس مصطفى أمين.

أما بقية القضايا فقد حُكم فيها ضد رجال المشير ، وكان أكثر الأحكام قسوة ضد شمس بدران الذي علق على هذه الأحكام قائلا : إنني أتحمل المسئولية الكاملة عن كل ما وقع مما يسمى بالتعذيب في القضايا التي أشرفت على التحقيق فيها، فإذا كانت وسيلة الضغط والإجبار قد اتبعت في بعض الحالات للحصول على المعلومات من المتهمين فقد كان ذلك يستهدف مصلحة عليا وهي أمن البلد وإنقاذها من الدمار والعسف ... ولقد كان بوسعي أن أبرئ نفسي وأقول أنا أيضا إنني كنت أنفذ أوامر كبار المسئولين الذين طلبوا مني ذلك ، ولكنني لا أقولها بل فعلت ما فعلت عن قناعة

الخلاف

تأميم القناة
حرب السويس
الانفصال

٢

- كان عامر ضد تأميم قناة السويس، لذلك حرص عبدالناصر على ألا يخبره بقراره بتأميم القناة وهما في الطريق إلى الإسكندرية قبل إعلان القرار بساعات.
- كان عامر يدير معركة ١٩٥٦، على طريقة معارك الحرب في العشرينيات وكانت نتائج الحرب انتصاراً سياسياً وهزيمة عسكرية، قال عنها عبدالناصر «لقد هزمني جيشي»
- خرج انفصال الوحدة بين مصر وسوريا من مكتب عبدالحكيم عامر، وقاد رجاله في دمشق عملية الانقضاض على الوحدة. وكان عامر هو المسئول عن الإقليم الشمالي، وقد أحس بالهزيمة وعاد محطماً ليعيش إلى حياة لاهية

كان أول الخلافات الحادة بين عبد الناصر وعامر يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٦ في القطار المتجه إلى الإسكندرية   يومها فقط أخبر عبد الناصر عامر أنه سوف يعلن تأميم قناة السويس غداً

وكان أمر التأميم قد بحث من عام أو أكثر ولم يوافق عليه عامر، وطلب فقط زيادة الرسوم، وربما خشي عبد الناصر أن يخطره بقراره الخطير بعد أن درسه حتى لا يغضب إذا لم يستجب لرأيه   وكان عامر عنيدا يصر على رأيه لذلك آثر ناصر أن يفاجئه في القطار قبيل إلقاء الخطاب بساعات

كان جمال عبد الناصر قد قرر أن يُعلن في خطابه في ذلك اليوم تأميم شركة قناة السويس ردا على سحب الغرب عرضه بتمويل السد العالي   بعد أن وافق عبدالناصر على كل ما اقترحته أمريكا وشروطها لتمويل هذا المشروع، وقال لسفير مصر لدى واشنطن د.أحمد حسين الذي التقى به في برج العرب قبل سفره لأمريكا لمقابلة دالاس وزير الخارجية الأمريكي: "إنني سأقبل كل الشروط   ولكن حافظ على كرامة مصر، لأن أمريكا لن تمول هذا المشروع"

وتعمد السفير أن يدلي بتصريح في مطار لندن وهو في طريقه إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأن مصر قد وافقت على كل الشروط الأمريكية ، وكان يهدف أن يقرأ دالاس التصريح قبل أن يصل إليه فيعرف أنه لن يستطيع أن يقنع عبد الناصر

ولكن دالاس اتخذ موقفا آخر عقب قراءته التصريح   وهو الرفض المطلق، ورفضت أمريكا حتى الموافقة المصرية على شروطها التي سبق أن قدمتها   وكان على عبد الناصر أن يتخذ موقفا

قال لي الدكتور مصطفى الحفناوي عضو أول مجلس إدارة لهيئة القناة بعد تأميمها والحاصل على شهادة الدكتوراة من باريس في تاريخ قناة السويس، والذي أمضى سنوات قبل الثورة يصرخ دوماً مطالبا بتأميم القناة، إنه التقى مع جمال عبدالناصر في منزل أحد الأصدقاء بمنطقة الهرم ودار حديث طويل بينهما حول قناة السويس،   وكان يصحبه جمال عبدالناصر في تلك الجلسة صديقه الشيخ أحمد

حسن الباقوري. وفي هذا اللقاء شرح الدكتور مصطفى الحفناوي قضية تأميم قناة السويس، ولكن عبد الناصر طلب أن يؤجل بحث الموضوع قليلا لأنه يحتاج إلى إمكانيات وإن كان سوف يقوم به. كان ذلك في عام ١٩٥٤، وبعدها يئس الدكتور الحفناوي من أن رجال الثورة يمكن أن يتبنوا قضيته بتأميم القناة، وظل يشهّر بعبد الناصر الذي يدعي الوطنية، ثم يرفض القيام باسترداد قناة مصر لمصر.

عادت إلى عبد الناصر فكرة تأميم القناة عندما قرأ البيان الأمريكي بسحب العرض الخاص بتمويل السد العالي. وكان في الطائرة مع نهرو عائدين من اجتماع في بريوني مع تيتو، وقدم ضابط الطائرة رسالة لاسلكية بنص البيان إلى عبد الناصر الذي قال بمجرد قراءته البرقية لزميله في الرحلة عبد اللطيف البغدادي: إن هذا ليس سحبا للعرض بتمويل السد، ولكنه هجوم سافر على النظام ودعوة للشعب المصري إلى إسقاطه.

عادت الفكرة القديمة إلى ذهن عبد الناصر، وقرر أن يرد إليهم الصفعة بتأميم القناة. لقد كان امتياز قناة السويس سوف ينتهي عام ١٩٦٨ وكان عائدها ٣٥ مليون من الجنيهات تحصل منه مصر على أقل من ٧٪. وكانت الحكومة المصرية قد طلبت من الشركة عام ١٩٥٥ ضرورة زيادة نصيب مصر من عائدها والعمل على زيادة عدد المصريين المشتغلين بالإدارة والملاحة بها، ولكن الشركة ردت على هذا الطلب بطلب آخر هو مد فترة الامتياز بعد عام ١٩٦٨، حتى تستجيب لهذه المطالب.
وكان من رأي عبد الحكيم عامر — على حد رواية البغدادي — عندما سمع بالاتجاه إلى التأميم أنه يجب الضغط على الشركة حتى تزيد نسبة حصة مصر من دخلها السنوي. ويضيف البغدادي أن فكرة تأميم القناة كانت ماثلة في أذهاننا منذ فترة طويلة من بعد قيام الثورة ولم يكن قد حان الوقت المناسب لاتخاذ هذه الخطوة لوجود قوات بريطانية في منطقة القناة حتى يوم ١٣ يونيو ١٩٥٦.

وكانت إدارة التعبئة العامة بالقوات المسلحة قد كلفت منذ عام ١٩٥٤ بالحصول على البيانات والمعلومات اللازمة والكافية عن نشاط شركة قناة السويس وإدارتها

وقد أصدرت عددا خاصا من مجلتها «الهندسة» عام ١٩٥٥ طالبت فيه بتأميم القناة ، ونشرت فيه مجموعة الدراسات التي تؤيد هذا المطلب وكان عنوان العدد الخاص «هذه القناة لنا» ويقول أحمد حمروش الذي كان مسئولا عن المجلة أن العدد صدر بناء على طلب من عبد الناصر شخصيا، وكان ذلك كله قبل عام من التأميم ، ومن رفض تمويل بناء سد مصر العالي

● ●

عاد عبدالناصر من يوغوسلافيا قبل الاحتفال بعيد الثورة بأيام وألقى خطابا مشتعلاً في ٢٣ يوليو . وفي اليوم التالي للخطاب الذي استمع إليه الدكتور مصطفى الحفناوي من الإذاعة ، وهو يقيم في عزبته على مقربة من مدينة الإسكندرية، فوجئ بما لم يكن يتوقعه، واسقط في يده عندما رأى سيارة من سيارات الشرطة العسكرية تتجه إلى العزبة .. وطلب الضابط من الدكتور الحفناوي أن يصحبه .. وصحبه في طائرة حربية إلى القاهرة ، وظن الدكتور الحفناوي أنه ألقي القبض عليه نتيجة الحملة التي كان يشنها في كل أحاديثه ضد الثورة ، ورسائلها لأنهم في رأيه لن يحققوا مطالبه وأمنيته وهي تأميم قناة السويس

وهبطت الطائرة في أحد المطارات الحربية بجوار القاهرة ليستقل إحدى سيارات البوليس الحربي وهو لا يعرف إلى أين يتجه .. حتى فوجئ بنفسه في منزل عبد الناصر، ومعه عدد من أعضاء مجلس الثورة وعندما رآه عبد الناصر بادره قائلا: أنت نفسك في إيه؟؟

ورد الدكتور الحفناوي على حد قوله لي: هل هذا هو السؤال الذي يوجه إلى المحكوم عليه بالإعدام قبل أن يعدم ؟

ولكن عبد الناصر ضحك قائلا: إنه لم يجد سوى هذه الوسيلة لاستدعائه .. بعد أن بحث عنه في كل مكان ، وهو يريده ، لأمر هام ، سوف يسره جدا، رغم الطريقة الفظة التي اتبعت في إحضاره .. وأخبره عبد الناصر أنه سوف يحقق أمنيته في تأميم قناة السويس ، وطلب منه أن يشرح لمن كانوا يجلسون معه ــ ولم يكن بينهم المشير عامر ــ قصة القناة من أولها حتى نهايتها؛ تاريخها وإنشائها وامتيازاتها ، وإيراداتها ومستقبلها

وعندما انتهى من شرح القصة، أمره بأن يعتكف في منزله حيث كان يعيش بمفرده بعد أن تركت أسرته في المعمورة ولأن يعد مشروع قانون التأميم ولا يتصل بأحد، ثم يذهب إليه في مبنى مجلس الثورة مساء يوم ٢٤ يوليو في الساعة الثامنة مساء ومعه مشروع قانون التأميم الذي حضره من أن يعرف به أحد.

وفي الموعد ذهب د. بدوي إلى عبد الناصر ومعه مشروع القانون، وأخبره عبدالناصر بخطة الاستيلاء على القناة، وطلب منه أن يكون جاهزا لكي يدخل مقر هيئة القناة بالقاهرة مع القوة التي ستستولى عليها

وفي اليوم التالي يوم ٢٥ يوليو، كان عبد الناصر بصحبة المشير عامر وعدد من أعضاء مجلس الثورة يتجهون إلى الإسكندرية للاحتفال بعيد الثورة، وكان معروفا أن جمال عبد الناصر سوف يلقي في الاحتفال خطابه السنوي بمدينة الإسكندرية يوم ٢٦ يوليو في ذكرى يوم مغادرة الملك السابق فاروق البلاد عن طريق البحر منها

في القطار المتجه إلى الإسكندرية، قال عبد الناصر للمشير عامر أنه سوف يعلن في خطابه تأميم قناة السويس. ورغم أن المشير قد أيد رأي ناصر إلا أنه تضايق، لأنه لم يكن على علم بهذه الخطوة الهائلة، قبل اتخاذ قرار نهائي بشأنها، بل أنه علم بها قبل إعلانها بساعات فقط في حين أن الآخرين - كما اتضح له فيما بعد - كانوا على علم بها من قبل وشاركوا في مناقشتها

كان عبد الناصر قد عقد من قبل اجتماعا حضره زكريا محيي الدين وعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف بغدادي لمناقشة الموضوع بأكمله. وفي الاجتماع طرح عبدالناصر فكرة تمويل السد العالي عن طريق دخل قناة السويس، واقترح عبد الحكيم زيادة رسوم المرور في القناة، ولكن جمال عبد الناصر رد بأن هذه الزيادة لا تكفي وأن صافي أرباح الشركة ٣٢ مليون جنيه في العام ودخلها ٩١ مليون وذلك يعتبر أقل مما يتطلبه المشروع الكبير

وفي هذه الجلسة تم تكليف المشير عامر بالاتصال بالسفير السوفيتي لبحث إمكانية أن يُمول المشروع بواسطة السوفييت. وعندما استقر رأي جمال عبد الناصر على ضرورة تأميم القناة جمع أعضاء مجلس قيادة الثورة رغم أن المجلس قد انتهى دوره

رسمياً بانتهاء فترة الانتقال وانتخاب عبد الناصر رئيساً للجمهورية، في ٢٥ يونيو ١٩٥٦، وناقش مع زملائه الأمر وناقشوا أيضاً المخاطر التي قد تتعرض لها مصر نتيجة تأميم القناة. ومن الغريب أن زكريا محيي الدين يروي أن ما استقر عليه الأمر هو ما حدث بالضبط من أن تأميم القناة سيدفع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لغزو مصر بحجة حماية الملاحة في القناة. كل ذلك كان يتم دون أن يشارك فيه عبد الحكيم عامر - إن صحت رواية صلاح نصر - ولعل عبد الناصر، وقد رأى أن للمشير من رأيه زيادة الرسوم لم يشأ أن يشركه في مناقشة نظراً لطبيعته الانفعالية فقد كان للمشير إما أن يتعصر رأيه أو يغضب أو يستقيل أو يهدد بالانتحار على نحو ما وقع في مرات سابقة.

■ ■

على أية حال فوجئ المشير في القطار المتجه إلى الإسكندرية بأن الشركة العالمية لقناة السويس سوف تصبح شركة مساهمة مصرية بقرار من رئيس الجمهورية بعد ساعات قليلة. وأصيب بصدمة. وكان هذا الموقف من عبد الناصر له أثره على علاقته بالمشير. ويبدو أن المشير عامر لم يكن وحده الذي تم مفاجأً بقرار تأميم القناة، فإن المرحوم السادات يروي في كتابه «البحث عن الذات» أنه لم يحضر احتفال الثورة في الإسكندرية لأنه كان مريضاً بنزلة معوية حادة، واعتذر عن الحضور، فطلب منه عبد الناصر أن يستمع إلى خطابه من الراديو.

ويقول المرحوم السادات: فتحت الراديو وجلست إلى جواره، وكان خطاباً طويلاً كالعادة، ولم يكن به شيء يلفت النظر، إلى أن جاء منتصف الخطاب تقريباً فسمعته يتحدث عن «فرديناند دي ليسبس» ساعتها أدركت ماذا ينوي فعله ولم تمض دقائق بعد ذلك، حتى تحقق ما أدركت فقد سمعت عبد الناصر يعلن تأميم قناة السويس رداً على «جون فوستر دالاس». والحقيقة أني شعرت بالفخر. فها هي مصر الدولة الصغيرة ترفع صوتها أخيراً، لتتحدى أكبر قوة في العالم. كانت هذه نقطة تحول في تاريخ ثورتنا بل وفي تاريخ مصر بأسره. وقد أحدث القرار دوياً هائلاً في خارج مصر وداخلها، وأصبح عبد الناصر بطلاً أسطورياً من أبطال الشعب المصري الذي

كان تواقاً إلى أن يرفع رأسه ويشعر بذاته بعد ما ذاقه من هوان وقهر على أيدي الاستعمار البريطاني طوال قرن تقريباً.

وفي اليوم التالي استقبل عبد الناصر القطار عائداً إلى القاهرة فوجد الشعب المصري كله في استقباله.. وذهب إلى مجلس الوزراء ومن الشرفة ألقى خطاباً زاد نار الحماس اشتعالاً.. ودخل بعد الخطاب مكتبه.

قلت له: اسمع يا جمال

قال: نعم

قلت: إنت ما استشرتنيش على هذا القرار وإنت خلاص أخذته.. لكن أنا عاوز أقول لك حاجة

قال: إيه؟

قلت: إنت لو سألتني كنت حاقول لك حاسب.. لأن هذه الخطوة معناها الحرب واحنا مش جاهزين.. فاحنا لسه واخدين السلاح من روسيا (في سبتمبر من السنة الماضية ١٩٥٥) انعقدت الصفقة ولم يبدأ التوريد إلا في أكتوبر ونوفمبر ولسه ما إتدربناش عليه بالقدر الكافي، لأن كل تدريبنا كان إنجليزي غربي، لو كنت سألتني عن رأيي كنت حاقول لك حاسب يا جمال

ولكن بما إنك اتخذت القرار خلاص فيجب أن نقف جميعاً إلى جانبك وأنا أولهم. وفعلاً من يوم ٢٧ يوليو أخذت أساندهم في مقالاتي بجريدة الجمهورية «هذا الأسد» وأمريكا بجبروتها

كان عبد الناصر قد وقف يوم ٢٢ يوليو يهاجم سحب أمريكا لتمويل السد العالي.. ويرد على ما أشاعه الأمريكان حول الاقتصاد المصري، ويقول لهم: «موتوا بغيظكم.. فإن مصر سوف تبني السد العالي ولو بأظافر أبنائها».

وكانت الشائعات قد بدأت تسري بأن جمال سوف يؤمم القناة حتى أن جان لاكوتير في كتابه عن عبد الناصر يقول: إن بعض موظفي السفارة البريطانية قد سمعوا بقرار التأميم قبل أن يصدر بساعات ولكن أحداً لم يصدقهم!

ومع ذلك فإن عامر فوجئ.. كما فوجئ الصالحات بالقرار.

وفي مدينة الإسكندرية عقد عبد الناصر اجتماعا لمجلس الوزراء، ووضع أمامهم مشروع تأميم القناة فوافق الوزراء جميعاً، إلا الوزير فتحي رضوان، فقد اقترح ألا يتم ربط تأميم القناة بعملية سحب تمويل السد العالي حتى لا ينقص ذلك من حق مصر في تأميم قناتها، ولم يؤثر في جمال عبد الناصر هذا الرأي، فقد كان قد اتخذ قراره

كانت فكرة تأميم القناة راسخة في ذهنه، وعندما سأله صحفي فرنسي بعد ذلك «هل لو لم يسحب الغرب تمويل السد كنتم ستؤممون القناة؟ فقال له: نعم ... أنتم فقط أعطيتمونا التوقيت»

ولقد ثبت من وثائق شركة القناة المؤممة – كما قال لي الدكتور الحتاوي – أن الشركة قد شكلت لجنة سنة ١٩٥٤ للتعرف على الضباط لإقناعهم بمد امتياز الشركة، وقال التقرير الذي أعده سابا حبشي عضو مجلس إدارة القناة قبل التأميم أنهم قابلوا الضابط جمال عبد الناصر وزير الداخلية، وعرضوا عليه الموضوع، ولكنه لم يبد أي رأي، وأخذ يتحدث لهم في موضوعات مختلفة بعيدة عن المشكلة التي عرضوها عليه. وكانت المفاجأة تفجير مدويا لعبد الناصر عقب إعلانه تأميم القناة، وأن المصريين استولوا فعلا على الشركة طبقا لخطته. وهي الخطة الموضوعة وبينما كان تأميم القناة هو بداية الصعود الحقيقي لعبد الناصر كانت تتكون في نفس المشير عامر أشياء ضد عبد الناصر

لقد غُرس أول لغم في صدام الثقة بين الصديقين منذ تقرر تأميم القناة. تألم المشير كثيرا لهذا التصرف الذي تم دون علمه، ولكنه صمت، وربما صارح بذلك بعض أصدقائه. وربما حاول منذ تلك اللحظة أن يؤمن نفسه عن طريق كسب شعبية شخصية داخل القوات المسلحة. وسوف نرى بعد ذلك أن الصدام المباشر وقع بين عبد الناصر وبين المشير عامر عقب تأميم القناة مباشرة، أهي مجرد مصادفة، أم أن لها جذورا من عدم الثقة والتي غرست نتيجة تصرف عبد الناصر؟ لا أحد يدري على كل حال، فقد كان الخلاف الثاني عسكريا بحتا

كان من المفروض أن يجتمع مجلس الأمة طبقا للدستور في نوفمبر ١٩٥٦ ، ولكن أحداث التأميم أجلت ذلك . فتم انتخاب أعضائه واجتماعهم في ٢٢ يوليو ١٩٥٧ ، وهو المجلس الذي رأسه عبد اللطيف بغدادي .

وكان قد أعلن رسميا حل مجلس قيادة الثورة بعد انتهاء الفترة الانتقالية، وانتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية ، وأقام جمال عبد الناصر حفل تكريم لأعضاء المجلس في نادي ضباط القوات المسلحة ، ومنح كلا منهم «قلادة النيل» التي جعلتهم يتقدمون في البروتوكول على الوزراء .

يومها كان ترتيب عامر في تسلم القلادة الأخير، وكان الوحيد الذي رفع القلادة بيده إلى الضباط تحية فأصلوه تصفيقا . وعندما قال عامر لعبد الناصر — على حد رواية البغدادي — أن الضباط سألوه لماذا كان ترتيبه الأخير في تسلم القلادة .

ولم يكن عبد الناصر سعيدا عندما رفع عامر القلادة إلى الضباط ، فقد كان واضحا أنه يريد أن يُظهر أمام عبد الناصر ، وأمام زملائه في مجلس قيادة الثورة موقعه المتميز بالنسبة إلى القوات المسلحة .

وبحصول ضباط الثورة على «قلادة النيل» انتهى دور مجلس القيادة وإن ظل ناصر يعتمد على أعضائه بصفة شخصية، ويقول البغدادي إن عبد الناصر تشاور معه في قرار تأميم القناة، وأن علي صبري كان على علم مسبق بالقرار الذي كان بمثابة لغم في العلاقات بين ناصر وعامر .

ولم تمض شهور قليلة حتى انفجر اللغم وتحول إلى خلاف ثم إلى صدام أثناء حرب السويس ١٩٥٦ .

وكانت كل المحاولات الدولية التي بذلت لاحتواء قرار التأميم أو التراجع عنه قد فشلت وتوقع الجميع الحرب . وكان رأي عبد الناصر أن الهجوم سيقع من ناحية الغرب . ومن الإسكندرية بالذات، لأن هدف الحرب هو إسقاط النظام، وسقوط الإسكندرية فيه تهديد للعاصمة وللنظام فضلا عن أن الإسكندرية أقرب جغرافيا للقوات الآتية من الغرب، واستبعد عبد الناصر اشتراك إسرائيل في العدوان لأن

معنى ذلك أن مصالح الدولتين المعتديتين (إنجلترا وفرنسا) في العالم العربي سوف تتعرض للخطر، إذ يمكن تبرير تعاون كل من فرنسا وإنجلترا بأنهما تدافعان عن مصالحهما، أما اشتراك إسرائيل فإنه سوف يعطي الحرب إيحاءا أخرى ورأى عبدالناصر أنها لا يمكن أن تكون حماقة على إنجلترا إيدن؛ أو فرنسا موليه»

يقول ثروت عكاشة الملحق العسكري لمصر في فرنسا في ذلك الوقت: «إنه كان يتابع بدقة الحشود العسكرية وتحركاتها والموقف السياسي في فرنسا وكان يبلغ عبد الناصر بكل المعلومات أولا بأول، وإنه تمكّن من الحصول على تفاصيل خطة العدوان الثلاثي على مصر، وأبلغها إلى جمال عبد الناصر عن طريق الملحق الصحفي للسفارة في رسالة شفوية، فقد خاف أن يكتب رسالة تتسرب إلى أي جهة، وتلقى عبد الناصر أيضا تقريرا من الملحق العسكري في تركيا، وكان صلاح سالم قد عاد من لندن يحمل المعلومات نفسها.

ومع كل هذه التقارير فإن احتمالات اشتراك إسرائيل في الحرب ظلت تبدو بعيدة. وعندما تحركت القوات الإسرائيلية في اتجاه سيناء جمع عبد الناصر زملاءه أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم وناقش معهم الموقف واستقر رأيهم جميعا على مواجهة العدوان بلا تردد

ويقول زكريا محيي الدين إنه ظن أن كل ما تردد عن الغزو الإنجليزي ـ الفرنسي كان مجرد خطة دفاعية تصرف النظر عن الغزو الإسرائيلي، وفي اليوم التالي بدأت الخطة تتضح أكثر فأكثر، فقد ظهرت طائرات الاستطلاع البريطانية في الجو واستدعي في وقت واحد السفيران المصريان في كل من لندن وباريس «سامي أبو الفتوح» و«كمال عبد النبي» وتم تسليمهما إنذارا بأن توقف مصر وإسرائيل إطلاق النار فورا، وبأن تنسحب كل منهما عشرة أميال بعيدا عن ضفتي القناة، وبأن تقبل مصر بوجود قوات إنجليزية وفرنسية في بورسعيد والسويس والإسماعيلية، بحجة حماية الملاحة في القناة، على أن يتم ذلك خلال ١٢ ساعة وإلا اضطرت الدولتان إلى التدخل بالقوة.

وعقد عبد الناصر اجتماعا لمجلس الوزراء في اليوم الذي تلقى فيه الإنذار، ووقف على منبر الأزهر، ليعلن من فوقه «إننا سنقاتل ولن نستسلم أبدا»

في مساء ٢٩ أكتوبر ، أي في يوم تحرك القوات الإسرائيلية ، عقد عبد الناصر اجتماعا عاجلا في مبنى القيادة العسكرية المشتركة في مصر الجديدة حضره عامر والبغدادي وزكريا محيي الدين والشافعي، وقرر المجتمعون استخدام القوات الجوية لمواجهة قوات العدو الإسرائيلي عند ممر متلا

ويقول عبد اللطيف البغدادي إن صدقي محمود رئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية حضر الاجتماع، وصدرت إليه الأوامر بقيام قواتنا الجوية بضرب تلك القوات التي تحركت عند الممر ، وكذلك مطارات العدو فورا، ولكن ظهر عليه الاضطراب والارتباك وادعى أن هناك بعض الصعوبات التي تعترض قيام الطائرات المقاتلة بعملياتها فورا ، بحجة عدم توافر الوقود اللازم لها في مطار غرب القاهرة ، وهو القاعدة الخاصة بقاذفات القنابل ، وإذا كانت القاعدة العامة بالعودة بها هي ملء خزانات الطائرات بالوقود يوميا بعد انتهاء طيرانها اليومي لذا اقترحت عليه أن تقوم الطائرات بالمهمة المطلوبة منها في تلك الليلة بما تحمله في خزاناتها من وقود ، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة في الوقت نفسه ليتم توفير كميات الوقود الضرورية في الصباح، وانصرف بعد ذلك ، وبعد انصرافه تكلم مع عبد الناصر مصرحا بأنه غير مرتاح إلى «صدقي» للاضطراب الذي ظهر عليه، وطلب من صاحبنا عبد الحكيم عامر تولي الإشراف على القوات الجوية»

ويقول البغدادي إنه أحس أن عبد الحكيم عامر غير راض عن قرار عبد الناصر بإشرافه على القوات الجوية لأن عبد الناصر قال له «اعمل وكأنك رأيت أن تمر عليهم بالقوات الجوية كزيارة لهم عند ذهابك إلى منزلك»

وهكذا كان عبد الناصر يتجه منذ اللحظة الأولى إلى تغيير صدقي محمود قائد القوات الجوية الذي ظل في موقعه إلى ما بعد هزيمة ١٩٦٧

كان عبد الحكيم يدير معركة سيناء بحالة عصبية على حد رواية البغدادي الذي يصور إدارة عامر للمعركة سنة ١٩٥٦ وكأنها إحدى المعارك التي يرسمها على شاشة التليفزيون . القائد يتصرف بعصبية ويريد أن يحقق نصرا سريعا ووسيلته إلى ذلك دفع مزيد من القوات إلى المعركة، وكلما تأخر سماعه نبأ النصر الذي كان ينتظره دفع إلى المعركة بقوات جديدة!

وفي هذه الأثناء جاء الإنذار ، ووقعت ثلاثة أحداث هامة ، أغفل الكثيرون تفاصيلها . الأول أن عبد الحكيم عامر وفقاً لرواية البغدادي قد انهار ، وطلب قبول الإنذار والتسليم.

والثاني أن صلاح سالم لم تتحمل أعصابه الإنذار الذي وجه إلى مصر ، وكان من رأيه أن أعضاء مجلس الثورة قد أدوا دورهم وأن عليهم أن يستسلموا ، واقترح أن يذهب جمال عبد الناصر إلى السفير البريطاني "تريفليان" وأن يسلم نفسه ؛ وتم بعجب هذا التردد عبد الناصر الذي هاجم صلاح واتهمه بالجبن ؛ ولكن صلاح سالم لم يتحمل هذا الاتهام القاسي ؛ وعندما دخل جندي للرئاسة حاملاً إليهم فناجين القهوة استوقفه صلاح سالم – على حد رواية صلاح نصر نفسه – وطلب منه أن يخلع ملابسه العسكرية فوراً أمامهم، واستسلم الجندي ، وبدا الأمر ساخراً، ولا أحد يدري لماذا فعل صلاح سالم ذلك ، ولكنهم سرعان ما تبينوا الحقيقة عندما خلع صلاح سالم أيضاً ملابسه الفخمة ، وارتدى ملابس الجندي ، وتركهم قائلاً أنه ذاهب إلى السويس ليحارب كجندي ، وانطلق صلاح سالم إلى السويس وعُين قائداً للمقاومة الشعبية في السويس ، وكان أول عمل قام به أن أغرق ٦ سفن كانت تحمل أسمنت في القناة، وبذلك استحالت الملاحة فيها

والحدث الثالث أن بعض رجال الأحزاب السابقة على الثورة كانوا قد اجتمعوا ؛ وقرروا أن يوجهوا رسالة إلى عبد الناصر يطلبون إليه أن يسلمهم زمام الأمور ، فهم أقدر على التفاهم، وإنقاذ البلاد مما أوصلها إليه العسكريون. وكانت مشكلتهم في اختيار من يعلق الجرس في رقبة القط، أي من يذهب إلى عبد الناصر ، ويخبره بهذا القرار، ويسلم إليه مطلبهم

وعندما وصلت إلى عبد الناصر أنباء هذه الاجتماعات عن طريق سليمان حافظ اعتبرهم دعاة استسلام ، وقال أنه سوف يأمر بإطلاق الرصاص في حديقة مبنى مجلس الثورة على أي شخص يأتي إليه طالباً منه الاستسلام ، وصدر قرار باعتقالهم ، كما صدر أيضاً قرار باعتقال اللواء محمد نجيب.

وكان سليمان حافظ قد طلب في لقائه مع البغدادي أن يتنحى عبد الناصر ، ويتولى محمد نجيب المسئولية بالتعاون مع رجال الأحزاب السابقين حتى يمكن التفاهم مع الغزاة ، وكان ذلك أيضاً مطلب الإنجليز وفقاً لما ظهر بعد ذلك.

ويقول البغدادي أن عامر متضايق من الحرب ، وقال لعبد الناصر «إن الاستمرار في المعركة سيترتب عليه تدمير البلاد وقتل الكثير من المدنيين ، والشعب سيكره النظام والقائمين عليه وأنه يفضل تجنباً لهذا التدمير أن نطلب إيقاف القتال».

وقد أعاد هذا الرأي أمام البغدادي الذي صمم «وناقشه في ضرورة أن نكسب بشرف أو نخسر بشرف».

وكان جمال عبد الناصر قد أعلن — وفقاً لرواية البغدادي — أنهم لن يسلموا أبداً ومن الأشرف «أن ننتحر جميعاً» وطلب من زكريا محيي الدين إحضار عدد من زجاجات سم (سيانور البوتاسيوم) تكفي لعدد أعضاء مجلس الثورة لاستخدامها عند الهزيمة . وذهب كمال الدين حسين إلى الإسماعيلية ليقود المقاومة الشعبية من هناك . وقال عبد الناصر للبغدادي «إنني سوف أذهب إلى بورسعيد لأقاتل مع الناس» . ولكن البغدادي أصر على أن يصحبه وطلب البغدادي أن يبلغا عامر بقرار سفرهما إلى بورسعيد حتى لا يفاجأ به وهو قائد الجيش.

وفي الطريق اكتشف البغدادي أن عبد الناصر لم يخطر عامر وإنما طلب من زكريا محيي الدين ، أن يبلغه في اليوم التالي.

لا شك أنه كان في صدر عبد الناصر شيء ما دفعه إلى اتخاذ هذا القرار . وهو أن يسافر إلى بورسعيد ليشترك مع المقاتلين بنفسه وألا يخطر قائد الجيش المحارب بسفره . رغم إلحاح البغدادي عليه.

■ ■

هناك عبارة مشهورة يرددها عرب الصحراء الغربية في مصر ، وهي أنه أثناء الحرب العالمية كان «روميل» قائد قوات المحور يستقل السفن للحملة بالوقود من إيطاليا ليواصل زحفه في اتجاه مدينة الإسكندرية . ولما وصلت السفن وجدها محملة بالماء بدلاً من البنزين في عملية خيانة فقال كلمته المشهورة «عزمتني صديقي» !

ومثل هذه العبارة سمعها البغدادي من عبدالناصر وهما في الطريق إلى الإسماعيلية: الدبابات منصرفة والعربات المدرعة محطمة والمعدات العسكرية محترقة، وتحسر عبد الناصر على المعدات التي تلفت وتساءل: كم أنفق عليها؟ ثم قال: «لقد هزمني جيشي»!

ويقول لي كمال الدين حسين وكان يتولى قيادة الدفاع والمقاومة الشعبية في الإسماعيلية، أن عبد الناصر بكى عندما رأى تنظيم وحماس قوات الدفاع الشعبي في الإسماعيلية، وبعد أن تفقد هذه القوات، قرر استئناف رحلته إلى بورسعيد، إلا أن كمال الدين حسين ألح عليه أن يقضي الليل في الإسماعيلية وأن يذهب إلى بورسعيد مع أول ضوء نهار.

ونام عبد الناصر والبغدادي على سرير واحد صغير وهو سرير كمال الدين حسين في مبنى قيادة قوات الدفاع الشعبي، ولكنه سرعان ما أيقظهما بعد ساعات ليقول لهما إن القوات أنزلت بالمظلات في بورسعيد يوم ٥ نوفمبر - في مطار الجميل، وعند كوبري الرسوة وفي منطقة المقابر، وتكبدت قوات المظلات الأولى خسائر جسيمة إلا أن العدو عاد وأنزل جنوداً أكثر، ونصحهما كمال الدين حسين بالعودة إلى القاهرة وعدم الذهاب إلى بورسعيد.. واستجابا للنصيحة وعادا.

وكان عبد الناصر قد اتخذ قرارا بسحب القوات المصرية من سيناء بعد أن تأكد أن الهدف هو تطويق القوات لتصفية والقضاء عليها عن طريق إنزال قوات عسكرية في منطقة القناة.. وصدر قرار الانسحاب - وهو قرار صائب - صلاح نصر هو الوحيد الذي قال لي إن عامر هو الذي اتخذ هذا القرار بالانسحاب بينما يرى أمين هويدي أن عبد الناصر هو الذي اتخذ هذا القرار مما كان له أثر على نفسية عامر الذي اتخذ قرار الانسحاب عام ١٩٦٧، على غرار القرار السابق لعبد الناصر.

ويقول البغدادي الذي لم يكن يفارق جمال عبدالناصر في تلك الفترة أن عبدالناصر هو الذي اتخذ قرار الانسحاب عام ١٩٥٦

ويقول كمال الدين حسين أن عبد الناصر اتخذ قراره بانسحاب القوات المسلحة من سيناء بعد انكشاف مؤامرة الدول المعتدية الثلاث حتى لا يقع الجيش المصري في مصيدة خطتهم. وعندما أصدر هذا القرار سرع عبدالحكيم عامر بسحب القوات التي بالقناة تكون في مواجهة القوات البريطانية حيثما لو تقدمت إلى القاهرة ونقل قيادة القوات إلى الزقازيق بدلاً من الإسماعيلية

وكانت فكرة عبد الناصر تقتضي الانسحاب من سيناء والدفاع عن القناة و أوكل الدفاع عن الإسماعيلية إلى كمال الدين حسين

وكان نصراً سياسيا بكل المقاييس رغم أن القوات المسلحة لم تؤد واجبها كما تقتضي الأصول والتقاليد العسكرية، الأمر الذي أدى إلى طرد القيادة الأربعة المسئولين عن قيادة القوات المختلفة في بورسعيد

وإذا أجملت الحرب بنتائجها وأحداثها ـ كما هو معروف ـ فقد حققت مصر انتصارا لاشك فيه.

وقرر عبد الناصر بعد انتهاء الحرب أن يجري تقييما للأوضاع العسكرية على ضوء النتائج التي أسفرت عنها، ومنها أن النتيجة كانت نصرا سياسيا، وهزيمة عسكرية.

وبرز في مقدمة النتائج موقف القوات الجوية، وما ظهر عنها من تقصير. وفي يوم ١٥ نوفمبر أقام عبد الناصر عشاء في منزله حضره زملائه أعضاء مجلس الثورة وتحدث عن أخطاء الطيران في معركة السويس وقال أن صدقي محمود رئيس أركان حرب الطيران يمكن أن ينتقل إلى منصب وكيل وزارة الحربية لشئون الطيران، ويبعد عن القوات المسلحة.

وقال عبدالحكيم عامر «إذا كان الطيران قد أخطأ فأعتبروني مسئولاً أيضا، ومن المستحسن أن أستقيل أنا أيضا»

ورد عليه عبد الناصر بأن له وضعا سياسيا، وأن المناقشة تدور حول مبدأ إبعاد القادة الذين لم يكونوا أكفاء في الحرب. وكان من رأي عبد الناصر أن إبعاد اللواء عبد الحكيم عامر في تلك الفترة سيكون إضعافا للثورة

بعدما أصبحت مناقشة الموضوع على ضوء مشروع التعديل الوزاري الذي أعده زكريا محيي الدين واقترح فيه أن يتولى عامر وزارة الشئون البلدية والقروية

ورفض عامر، كما رفض المساس بقيادات الجيش، واعتبر أن مناقشة مثل هذا الموضوع فيها مساس به شخصيا، بل إنه خجل من فكرة التي طرحها بأن يستقيل لأن أعصابه لم تعد تتحمل!

انحاز عامر لضباط الجيش وبشهادة الصعيدي قرر أن يقف إلى جوارهم والتي بكل ثقله في هذه المعركة واعتبرها معركة شخصية. وكان كل أعضاء مجلس الثورة يوافقون على قرار عبد الناصر بعزل قادة الأسلحة الثلاثة، ولكن عامر كان يقف وحده رافضا محاسبتهم

ولابد أن نقرر هنا ـ وقد انتصر المشير في هذه المعركة ـ أن بقاء المشير كان نتيجة إخلاصه للثورة ولعبد الناصر شخصيا، وأن الاهتمام بأمن القوات المسلحة هو الذي رجح كفة المشير في هذه المعركة

هل كان عبد الناصر قادرا على اتخاذ القرار وتنفيذه، وتحمل مسئولية النتائج المحتملة وأولها أن يترك المشير موقعه في الجيش وربما في الحياة السياسية كلها؟

هناك رأيان: الأول يقول إن عبد الناصر لم يكن قادراً على اتخاذ مثل هذا القرار لأن نتائجه لم تكن في صالح استمرار النظام، حيث إن هذه القيادات العسكرية والقيادات الأصغر التابعة لها ترتبط بالمشير عامر ارتباطا شخصيا، ومعنى عدم وجوده أنها سوف تفقد سلطتها المستمدة منه وبذلك يمكن أن تتصرف تصرفات غير محسوبة النتائج. فالأمر لم يكن متعلقا بشخص المشير والقادة الأسلحة الثلاثة ولكنه كان ممتدا إلى درجة أنه يمكن أن يمتد إلى كثير من ضباط القوات المسلحة.

ويقول الرأي الثاني أن عبد الناصر وقد بدأ سلم الصعود الشعبي والجماهيري، كان يستطيع بما تكون له من رصيد لدى الجماهير أن يتخذ القرار وسوف يجد لدى الجماهير الحماية اللازمة.

وعلى أية حال فإنه ينبغي أن نضع في اعتبارنا ونحن نرجح كفة أي من الرأيين ، أن الجماهير غير المنظمة لا يمكن أن يثمر حماسها عن شيء إيجابي وفعال

وهكذا كان العدوان الثلاثي سببا في تفجير ثاني أزمة بين الصديقين رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر ، وصديقه قائد القوات المشير عبد الحكيم عامر

فقائد القوات لم يستعد لقرار الانسحاب من سيناء بل إنه اعترض عليه وربما تحامل أيضا لأن عبد الناصر وضع الخطة الدفاعية، وكانت وجهة نظر المشير عامر ومعه العسكريون نقل القيادة إلى مديرية الزقازيق

وفشل العدوان الثلاثي في تحقيق أهدافه فلا هو أسقط النظام، ولا أعاد القناة وكانت حرب السويس نهاية رئيسي وزراء الدولتين المعتديتين إيدن وموليه .

وأعطت حرب السويس النموذج لكل الشعوب الصغيرة في أنها يمكن أن تسترد إرادتها، رغم أن ما حدث فيها كان نصرا سياسيا فقط . وكانت أصداء هذا النصر السياسي الذي حققه شعب مصر في رد العدوان تتردد في كل مكان داخل مصر وخارجها . ففي مصر عادت القناة وتأكد الاستقلال وتم تمصير الاقتصاد ، وبدأت زعامة عبد الناصر في الصعود

وبالنسبة للعالم العربي فقد برزت القومية العربية واضحة في حماس كل الشعوب والحكومات العربية مع مصر . سواء بقطع البترول ، أو العلاقات الدبلوماسية مع المعتدين أو تخريب ونسف المصالح الاقتصادية للدول المعتدية

كانت زعامة عبد الناصر تشق طريقها نحو الصعود مدعمة بما أحيط بالنصر السياسي من ضجة إعلامية كبرى ، حيث كانت المرة الأولى التي تتصدى دولة من الدول الصغرى للدول العظمى وتغلبها ، ولا تحقق الدول العظمى بالحرب على مآربها . ولقد كان لهذه التجربة صداها البعيد بالنسبة لشعوب آسيا وأفريقيا وسنرى بعد الحرب مباشرة أول مؤتمر للشعوب الآسيوية والأفريقية يعقد في مصر ويسفر عن إنشاء منظمة تضامن هذه الشعوب مقرها القاهرة

وكان لهذه الحرب آثارها المباشرة بالنسبة لكل من أمريكا والاتحاد السوفيتي، الذي أرسل رئيسه "بولجانين" إنذارا إلى "إيدن وموليه" وتساءل فيه عن الوضع لو أن بريطانيا وفرنسا استهدفتا لهجوم من دولة أقوى منهما كثيرا تستطيع أن تضربهما لا بالمدافع والطائرات بل بالصواريخ الموجهة.

ولقد ثبت من الوثائق أن أمريكا كانت منذ البداية على علم بهذه الحرب وشاركت في تخطيطها، ولكنها لم تُستشر في الموعد، وأن الاتصالات واللقاءات تمت من وراء ظهرها، وفوجئت بالمد الجماهيري العربي وأرادت أن تستثمر الوضع فاحتلت دور المؤيد لمصر، وسعت لإيقاف الحرب، وبعدها قدم أيزنهاور مشروعه الشهير للشرق الأوسط الذي رفضته مصر.

بعد حرب السويس وكما ذكر العديد من المؤرخين المصريين كان "إيدن" قد انتهى حيث أذيع في ٢٠ نوفمبر بيان يقول إن "إيدن" يعاني إرهاقا وأن "بتلر" حامل أختام المملكة سيرأس اجتماعات مجلس الوزراء في غيبته. بعدها اعتزل إيدن منصبه واستقال في ٩ يناير ١٩٥٧.

أما "جي موليه" فقد سقط في ٢١ مايو ١٩٥٧.

■ ■

كان انتصار عبد الحكيم عامر في معركة الإبقاء على أصدقائه في قيادات الجيش بداية لسيطرة المؤسسة العسكرية في مصر، تلك السيطرة التي مكنتها بعد ذلك من أن تمتد من الجيش إلى خارجه وأن تنمو في السلطة، ولا تقتصر على مواقعها داخل القوات المسلحة بل لقد تفرعت حتى شملت جميع الميادين.

لقد رأى عامر أنه لابد أن يدعم مركزه وسلطاته عن طريق الجيش ليس فقط في مواجهة عبد الناصر، ولكن أيضا في مواجهة كل زملائه أعضاء مجلس الثورة المدنيين، ومع ضرورة تحركه بالقوات المسلحة بدأ يعمل على تنمية دور القوات المسلحة أيضا والخروج به إلى الحياة المدنية.

وبعد تأميم القناة مباشرة جمدت البنوك فى الخارج أرصدة مصر لديها ، وأرسلت لعملائها والبنوك الأجنبية فى مصر ، بأن تكف عن مساعدة الاقتصاد المصرى ، وامتنعت البنوك عن تمويل محصول القطن ، أو النشاط الصناعى والتجارى، وكادت حركة المعاملات التجارية أن تتوقف ، وفى ٢ نوفمبر ٥٦ صدر قرار بوضع المؤسسات الأجنبية ، وأموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين تحت الحراسة وقد بلغ عدد هذه المؤسسات ١٥٠٠ مؤسسة منها البنوك وشركات التأمين ، والشركات البترولية ، وشركات التصدير . وبعد الحرب مباشرة ذهب أحمد عبود باشا الاقتصادى المصرى الكبير لمقابلة جمال عبد الناصر ، وعرض عليه أن يشترى الرأسماليون المصريون المؤسسات التى وضعت تحت الحراسة . ولم يعجب هذا المنطق عبد الناصر فقد كان من رأيه أنه لابد أن تعود هذه المؤسسات إلى الملكية العامة . إلى الشعب الذى حارب وانتصرت إرادته . وفى ١٣ يناير ١٩٥٧ صدر قانون بإنشاء المؤسسة الاقتصادية بهدف تنمية الاقتصاد المصرى. وفى اليوم التالى ١٤ يناير ١٩٥٧ صدر قانون بتمصير البنوك أى تكون جميع البنوك على أرض مصر مملوكة للمصريين ، وقد اتضح أن رأس مال هذه البنوك كان لا يزيد فى نهاية عام ١٩٥٦ عن ٥,٠ مليون جنيه ، وأنها كانت تتحكم فى مصر مائة مليون من جملة الودائع التجارية التى تبلغ حوالى ١٩٥ مليون جنيه . واتضح أيضاً أن رأس مال البنوك الإنجليزية والفرنسية المستثمر فى مصر كان لا يزيد عن مليونى جنيه!

وقد تم تمصير تسعة بنوك أجنبية هى التى كانت تعمل فى مصر، وأيضاً ١٦ شركة تأمين وأكثر من ٤٠ شركة وكل الوكالات التجارية.

وفى نفس اليوم صدر قرار بإنشاء مجلس التخطيط الأعلى ولجنة التخطيط القومى . وهكذا تم تمصير الاقتصاد المصرى وإعادته مصريا كما كان قبل زحف الشركات والبنوك والمستثمرين الأجانب الذى بدأ منذ عصر الخديوى إسماعيل ، حيث وفد الأجانب إلى مصر ومنحوا من التسهيلات ما مكن لهم السيطرة على الاقتصاد المصرى.

كان قرار التمصير يعني بالنسبة للمواطن استرداد ثرواته المنهوبة كما كان يعني بالنسبة للعسكريين إلى جانب ذلك مواقع جديدة ووظائف كبيرة يمكن أن يحتلوها ومعظم العسكريين على تولي مسئولية إدارة القطاع الاقتصادي الجديد المصري وكانت الحجة البارزة في ذلك الوقت أنهم أهل ثقة.

وقد ساعد ذلك على علو شعار «أهل الثقة قبل أهل الخبرة» فطبيعة الثورة المصرية التي قام بها رجال من القوات المسلحة كان من المنطقي أن يكون أقرب الناس إليهم زملاؤهم، حتى أننا سنرى أن هذا الشعار قد سقط في مراحل تالية واتجهت الثورة إلى أهل الخبرة مثل الذين تولوا القطاع العام أساتذة الجامعات، والمتخصصون واحتل العلماء والخبراء المواقع الوزارية والتنفيذية. ولا شك أنه كان هناك ومن بين رجال التنظيم بما يعملونه، فملأوا هذه المؤسسات برجالهم من العسكريين، إلى جانب بعض العناصر التي تُبعد عن القوات المسلحة لأسباب سياسية، أو إرضاء المقربين بتوليهم مناصب هامة، ومؤثرة في الاقتصاد المصري.

وعندما أجريت انتخابات أول مجلس أمة بعد الثورة عام ١٩٥٧ كان عدد العسكريين فيه ٥٩ نائبا وهكذا وفي تلك الظروف بدأ الزحف الكبير للعسكريين على الحياة المدنية.

وكان غياب التنظيم السياسي القوي، بالإضافة إلى طبيعة الثورة، وطموح العسكريين، إن كل ذلك قد جعل منهم حماة النظام والرجال الذين يجمع فيهم ثقة، واستغلها رجال المشير للانتشار في كل مكان وساعد على ذلك موجات التمصير، والمؤامرات التي اكتشفت ــ أو اخترعت ــ من داخل القوات المسلحة.

وظهر على السطح عامل هام هو إنشاء أول إدارة للمخابرات العامة برئاسة صلاح نصر مدير مكتب المشير عامر ابتداء من أول يناير ١٩٥٧، ومكنه زحف العسكريين على مواقع مختلفة، سياسية، واقتصادية وبرز الدور الذي يمكن أن يلعبه المشير عامر بعد أن امتد نفوذه من داخل القوات المسلحة إلى خارجها، من الجيش إلى الاقتصاد بواسطة الرجال الذين عينهم في شركات المؤسسة الاقتصادية، وبواسطة جهاز المخابرات الذي أفرخ المحافظين العسكريين ومعظم الوزراء والسفراء العسكريين

وقبل الأيام الأولى من حرب السويس، كان عبد الحكيم عامر قد ذهب إلى سوريا والأردن لتوحيد قيادة القوات المسلحة في الدول الثلاث بهدف التصدي لأي عدوان محتمل. وبدأ العدوان الثلاثي يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ بينما هو بعيد عن القاهرة، ولم يكن حتى في طريقه إليها، ولو أن صلاح نصر يقول أنه عاد بعد بدء الحرب بيومين.

وكانت قوات العدوان تترصد خطى عبد الحكيم عامر بهدف إسقاط طائرته عند عودته، وفعلا أسقطت طائرة في البحر كانت تقل مرافقي المشير، وتخلف في دمشق العميد حافظ إسماعيل مدير مكتب المشير لدراسة موقف الجبهة السورية، وبعد الحرب عُين العميد عبد المحسن أبو النور ملحقا عسكريا في دمشق.

وكان نجم جمال عبد الناصر قد بدأ في الصعود، والحس العربي قد التهب أثناء العدوان الثلاثي على مصر. وبسبب خلافات داخلية حزبية داخل الجيش السوري امتزجت فيها بطولة عبد الناصر مع الحس القومي مع ماتتعرض له سوريا من مؤامرات، اجتمع مجلس القيادة العسكرية في سوريا وطلب إقامة الوحدة مع مصر.

وأرسل عبد الناصر اللواء حافظ إسماعيل مدير مكتب المشير عامر لكي يجتمع بمجلس القيادة السوري، ويضع أمامه تصوراته من ناحية الجيش والوضع الاقتصادي والأحزاب، وكانت تصورات مجلس القيادة السوري تقول أن مصر وسوريا ليستا في مستوى واحد. فالجيش السوري سوف يذوب في الجيش المصري، والوضع الاقتصادي بين البلدين مختلف، والوضع الحزبي مختلف أيضا.

وبعد نقاش مستفيض مع المجلس تم اتخاذ قرار هام، وأبلغ إلى السفير المصري في دمشق محمود رياض، وإلى الملحق العسكري عبد المحسن أبو النور، وهو المضي قدما في طريق تنفيذ الوحدة مع مصر في أقصر وقت ممكن، وعدم وضع الوحدة موضع مزايدات أو كسب حزبي وتفريغها من هذه المناورات.

وفي أعقاب ذلك وصل وفد عسكري سوري طائرة في الفجر إلى القاهرة بعد أن أخطروا عبد المحسن أبو النور ليخبر القاهرة بموعد وصول الوفد، وحاول أبو النور تأجيل هذه الزيارة ساعات حتى يتصل بالمسئولين ولكنهم لم يستجيبوا لرغبته، وتوجه الوفد إلى قصر القاهرة حيث أقام فيه انتظارا لوصول عبد الناصر الذي كان يصحب ضيفه الرئيس سوكارنو في زيارة لمدينة أسوان

وتولى المفاوضات الأولى مع الوفد العسكري المشير عبد الحكيم عامر الذي أبلغهم وجهة نظر القاهرة التي سبق أن أرسلها إليهم عبد الناصر

المهم ... أنه قامت دولة الوحدة بعد إجراءات مطولة، وأصبحت مصر هي الإقليم الجنوبي، وسوريا هي الإقليم الشمالي ... وقال ناصر في اجتماع مغلق مع أعضاء المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي فيما بعد ... إنه عز عليه اسم مصر كثيرا ويكن حذف اسمها ... وأصبح عامر المسئول عن سوريا ... وكان عامر يمثل القيادة السياسية لكونه القائد العسكري، وعندما وقع خلاف بين عبد الحميد السراج وعامر وقف عبد الناصر إلى جانب عامر

ويقول صلاح نصر إن القائد العسكري الأول السوري "عفيف البزري" افتعل حادثة بينه وبين المشير عامر دفاعا عن أحد الضباط الذين نقلوا إلى القاهرة، وفي لقاء مع المشير وأثناء المناقشة خلع البزري نطاقه [illegible] مما جعل عبد الحكيم عامر أن يذهب إلى عبد الناصر ويعرض عليه خروج البزري من القيادة العسكرية السورية، وتلا ذلك إعلان استقالة البزري صباح اليوم التالي دون أن يقدم استقالته ووجهه عبد الناصر وزيرا للتخطيط ... وكان عامر قد أصدر قرارا بنقل حوالي أربعين ضابطا إلى القاهرة معظمهم من أعضاء حزب البعث ... ويرجع صلاح نصر خلاف عامر مع عبد الحميد السراج، المسئول الأول في سوريا، إلى تسلط أجهزة الأمن وسيطرة السراج على كل الأجهزة التنفيذية والشعبية ... وقد حاول المشير عامر أن يصحح مسار الأمور، فاصطدم بالسراج الذي كان يضع العراقيل أمام نجاح مهمة عامر

كمسئول عن سوريا ، وبعثت أجهزة الأمن والأجهزة السياسية التي يسيطر عليها السراج من بث شائعات أغلبها كاذب ، هدفها الإساءة إلى عامر ! وهذا الصراع يشتد بين عامر وبين السراج، وكان واضحا أن هناك أخطاء من كلا الجانبين قد تؤدي إلى الانفصال، خاصة بعد تكتل قوى خارجية للإجهاز على تجربة الوحدة ، وصدور القوانين الاشتراكية، التي قضت على جهود طبقات كان لها نفوذ وارتباطات داخل القوات المسلحة.

والغريب أن أقرب الناس إلى عامر في سوريا كان مدير مكتبه وهو قائد الانقلاب عبد الكريم النحلاوي الذي استطاع أن يمهد بسرعة للقوات المسلحة بإجراء حركة تنقلات هدفها تقريب الضباط والوحدات المهمة في المناطق التي تعاونه على إنجاح أي انقلاب يقوم به

قال لي الدكتور حسن صبري الخولي : إن عامر كان مسئولا عن سوريا بلا حدود، ولكنه أيضا أعطى الثقة بلا حدود أيضاً لمدير مكتبه حتى إنه وردت تقارير أن النحلاوي بعد الثلاثا بل وردت معلومات تقول إنه قام بإصدار نشرة عسكرية ولصقها لمدير عامر، ونقل فيها ضباطا من وحداتهم إلى وحدات أخرى حتى يتمكنوا من القيام بانقلاب، ولم يلتفت عامر إلى هذه التقارير عن استضعاف أو عن ثقة في عبد الكريم النحلاوي بل إنه أعطى هذه التقارير إلى النحلاوي قائلا له : «انظر ماذا يقولون عنك» ويواصل حسن صبري الخولي مؤكدا أنه لولا الود الذي كان يكنه الشعب السوري لعبد الحكيم عامر لقتلوه!

ويقول حسين عرفة «شهود يوليو» إنه قبل الانفصال ذهب إليه في المباحث الجنائية العسكرية ضابط سوري ونبهه إلى قرب حدوث عملية عسكرية في سوريا فاتصلت فورا بعلي شفيق لاسلكيا في دمشق، ولكن رده أذهلني فقد قال «دول ولاد ( ) مش يقدروا يعملوا حاجة ثم سألني «إنت مش عاوز حاجة من هنا؟»

إلى هذا الحد كان مستهترا المشير ، وساعدني المشير

ويقول عبد اللطيف البغدادي «إن عبد الحكيم عامر كان عادة يترك الأمور لمساعديه وهم كانوا يتخذون ما يرون من قرارات، وكان من النادر أن يحاسب مساعديه على تصرفاتهم، وقد أدى تصرف البعض منهم في سوريا إلى جرح كرامة وكبرياء كثير من الضباط السوريين، وكثيرا ما كنا نسمع قصصا تؤكد هذا المعنى وكانت تبلغ إلى عبد الناصر».

ويواصل البغدادي حديثه قائلا: «إن عبد الحكيم عامر كان يعلم بمؤامرة الانقلاب نفسها قبل ثلاثة شهور من حدوثها، وذكرت في تلك الأثناء أسماء ثلاثة من قادتها، وكان النحلاوي نفسه أحدهم، ولكن عبد الحكيم استبعد الأمر لثقته في النحلاوي، ولم يحاول التأكد من صحة المعلومات، أو إجراء تحقيق فيها، وقد أثير نفس هذا الأمر في منزل جمال عبد الناصر بعد عودته مباشرة من سوريا بعد الانقلاب، فذكر أن النحلاوي هو، وأنه استغل في هذه العملية، وفي الوقت نفسه كان مدير مكتبه البكباشي شمس بدران يتعامل مع الضباط من ذوي الرتب الكبيرة بطريقة كانت موضع تعليق ليس فقط بين الضباط بل وبين المدنيين أنفسهم، ولم يحاول عامر إبعاده عن منصبه أو حتى إيقافه عند حده رغم ضيق الضباط السوريين من هذه التصرفات».

وحول وجود عامر في سوريا قال أنور السادات «إن عامر كانت له أخطاء عظيمة [illegible] ولكن الأهم من ذلك أنه كان يسيء اختيار معاونيه بشكل فاضح وكان من أبرز ملامح شخصيته أنه يساند من يعاونه سواء كان على حق أم على باطل».

وفي محاولة للوقوف على أسباب الانفصال لابد أن نقرر أن عوامل عديدة أدت إليه ومنها أخطاء العسكريين. ويميل الفريق أول محمد فوزي إلى أن يحمل المشير عامر المسئولية كاملة عندما يقول «إن عبد الناصر وضع مسئولية الانفصال والفشل على عاتق المشير الأمر الذي بدأ بسبب صراعا خفيا بين الاثنين».

ويميل الفريق فوزي أيضا إلى أن يحمل المؤسسة العسكرية أو ما يسميها البيروقراطية العسكرية مسئولية الانفصال. ولكن أمين هويدي يخالفه الرأي لأن

الوحدة والانفصال إجراءات سياسية تشرف عليها القيادة السياسية، الرئيس ومعه مجموعة الأفراد الذين يعاونونه ومنهم القائد للمؤسسة العسكرية، من بينهم القائد العسكري، ولابد أن القيادة العسكرية ممثلة في أي قرار سياسي، ولكل واحد من أعضاء القيادة العسكرية حق الاعتراض، ولكنه إذا قبل المهمة أصبح مسئولاً عنها، وإذا وجد أن من الصعب عليه أن يوفق بين معتقداته وبين اتجاه فإن عليه أن يستقيل

ولقد كان عامر ممثلاً للقيادة العسكرية في القيادة السياسية ولم يثبت أنه اعترض على أي قرار، وعلى كل حال فإن الانفصال له أسبابه الموضوعية المتعددة الجوانب وقد يكون من بينها أخطاء المؤسسة العسكرية، ولكنه من الظلم أن ننسب إليها كل الأسباب وأن نحملها مسئولية وحدها عن الانفصال.

وفي محاولة للوقوف على دور عامر، وما حدث ليلة الانفصال، يروي عبد المنعم أبو زيد السكرتير الخاص للمشير عامر والذي كان معه في دمشق، بل وكانت أيضا مع عبد المنعم أبو زيد أسرته التي كانت تقيم في دمشق فقد اتصلت إحدى السيدات، واسمها الدكتورة صفوى، بمكتب المشير عامر مساء أحد الأيام ولم تجد إلا عبد المنعم أبو زيد، وقالت له إنها تريد أن تقابل أي مسئول، ولكن عبد المنعم أبو زيد شعر بالخوف لأنه كان في اليوم السابق في سوق الحميدية مع زوجته واختفى عنه بعض رجال المكتب الثاني، وهكذا أرسل إليها السائق، الذي التقى بها عند مستشفى المجتهد، ثم عاد السائق وهو يرتجف بعد أن أبلغته السيدة بأن انقلابا سيقع خلال ٧٢ ساعة، وبأنها اتصلت هاتفيا بعلي شفيق فلم تجده وطلبت من الضابط المناوب أن يوصلها بالمسئول الموجود فأوصلها بعبد المنعم في بيته. وهنا اتصل أبو زيد بالعقيد «أحمد علوي» كاتم أسرار وزارة الحربية، وأرسل إليه السائق ليحكي له تفاصيل المقابلة، بعدها تلقى أبو زيد مكالمة هاتفية من كاتم الأسرار الذي قال له وهو يضحك: ده كلام عساكر يا خالة عاطفة وكل شيء على ما يرام!

ولكن أبو زيد اتخذ قرارا مفاجئا بإرسال أولاد المشير عامر إلى القاهرة لأن المشير نفسه كان في القاهرة وفي الوقت نفسه تم استدعاء المشير من القاهرة ليحضر إلى

دمشق على الفور، وفي الساعة الثانية صباحاً تلقى علي شفيق مكالمة من محمد الإسلامبولي يخبره بأن هناك تحركات عسكرية

وكان احتمال الانقلاب قائماً إلى درجة أنه كانت هناك حراسة مشددة بالفعل على استراحة المشير، حتى «الشبل» المجاور للاستراحة تمت فيه تعزيزات عسكرية

أيقظ أبو زيد المشير كما أيقظ النائب، وركب المشير سيارة أبو زيد وهو إلى جواره وفي السيارة ذاتها ركب علي شفيق، و حارس «محمد إبراهيم رفعت» وانطلقوا إلى مبنى رئاسة الأركان وتم الاتصال بالفريق «جمال فيصل» الذي حضر بالفعل وبصحبتها جاء «حيدر الكزبري» في إحدى سيارات حرس السفارة وسأل عن الفريق جمال ثم فتح حقيبته بيده

وكان قادة الانقلاب، وعلى رأسهم النحلاوي، قد عقدوا اجتماعاً ثم طلبوا أن يلتقي بهم أحد المسؤولين، ونزل إليهم «أكرم ديري» وكان محبوباً من الجميع، ونزل معه أبو زيد، إلا أنهم اعترضوا على وجود أبو زيد فعاد أدراجه، وظلوا يتناقشون حتى جاء «حيدر الكزبري» يرفع مسدسه فأصاب «أكرم ديري» إصابات خفيفة

ويواصل عبدالمنعم أبو زيد رواية ما حدث قائلاً: «طلبوا المشير ليتفاهم معهم، وجلسوا معه في غرفة الاجتماعات وطلبوا إخراج الإسلامبولي وعلوي وأحمد زكي

وافق المشير، ثم تقدموا بطلب آخر فوافق عليه أيضاً، وتوالت الطلبات

ودخل حيدر الكزبري قائلاً: لقد رفعنا العلم السوري وأذعنا نشيد السلام الوطني السوري، فقال المشير: على بركة الله، هذا بلدكم وأنتم مسؤولون عنه

ونزلنا إلى السيارة: المشير وعلي شفيق وأنا والعميد أحمد عصاصة وحسني عبد المجيد وجمال فيصل، وكنت أريد أن أبقى مع أولادي، ولكن المشير قال لي: إنت بالذات لا تنتظر»

■ ■

بعد نجاح الانقلاب في سوريا ركب المشير الطائرة، وعاد إلى القاهرة ليواجه مرحلة أخرى مختلفة تماماً في حياته.. ففي مساء يوم عودته إلى مصر عقب الانفصال

تعرف على الممثلة برلنتي عبد الحميد. عاد عامر من سوريا كالأسد الجريح ويقول السادات إن عبد الناصر حاول إنقاذه وهو محاصر في سوريا ولكن محاولاته كانت بلا نتيجة بعد أن ألقوا القبض على عامر وشحنوه في طائرة إلى مصر

وفي دوامة إحساس عامر بجرح في الكرامة حرص على ناصر أن يتخلى عن القوات المسلحة قائلا – على حد رواية السادات – إنه لا يستطيع أن يستمر كقائد عام بعد الإهانات التي وجهت إليه من جيش سوريا فكرامته كقائد عام لا تسمح له بالاستمرار في عمله. ويواصل السادات روايته قائلا «أن عبد الناصر رحب بهذا أشد الترحيب فقد كان ينتظره أو يتمناه منذ معركة ١٩٥٦ وبعد الموقف المتخاذل الذي وقفه عامر والحالة التي كان عليها، ولم يُظهر لعامر ترحيبه بالاستقالة حتى لا يتراجع عنها».

«انقضى أسبوع بعد ذلك وعامر لا يذهب إلى القيادة وناصر يعد الخطاب الذي سيلقيه ليعلن فيه أن هذا هو الطريق الذي اختارته سوريا فليتحملوا تبعته ويدركوا خطواتها. ولم يمض يوم أو يومان إلا وكان عامر يطلب سد النقص في القوات المسلحة، أي أنه مستمر في عمله كقائد عام»

ويرى السادات أن تراجع عامر يرجع لمستشاروه وبعض خاصته وأهله، بإحساسه بأنه شريك عبد الناصر مادام عبد الناصر يحكم فإنه يجب أن يظل قائدا عاما للقوات المسلحة

«وحينما سمع عبد الناصر هذا من عامر جن جنونه، ولكنه أخفى ثورته، ودعانا جميعا للاجتماع به وطرح علينا الأمر. قلنا ببساطة أن هذا الأمر لا يحتاج إلى مناقشة، فرأينا بالإجمال أن عبد الحكيم كان يجب أن يترك الجيش منذ سنة ١٩٥٦ لا في ١٩٦١. صحيح أنه شهم، ولطيف إلى آخره، ولكنه لا يصلح من ناحية العمل العسكري».

وكان عبد الناصر يرى أن عامر قد أصبح حساسا جدا بعد حرب ١٩٥٦ وأن تلك الحساسية قد زادت عقب الانفصال. وفي أثناء زيارة مكاريوس للقاهرة أقيم

في اتصال «بقصر الطاهرة» ودار حديث قبل حضور الضيف عن الحملة الإعلامية التي بدأتها مصر على الاتحاد السوفيتي، واعترض عليها عامر لأننا في حاجة إلى السوفيت.

وتجاهل ناصر اعتراضه، وسأله: هل جيشنا الآن قادر على مواجهة إسرائيل وهزيمتها يا حكيم؟؟

ورد «حكيم» بأن ذلك يتوقف على عدد من العوامل، بينما ذهب عامر بعد ذلك ليعلن أنه يريد أن يستقيل لأنه لم يؤخذ برأيه في إيقاف الحملة على السوفيت، ولأن ناصر قد أحرجه بسؤاله عن كفاءة القوات المسلحة في مواجهة إسرائيل، وكان عامر قد تضايق أيضا من حديث دار بينه وبين البغدادي حول السوفيت، وهم في انتظار سيكوتوري لحضور حفل عشاء أقامه له ناصر في منزله

يومها سأل البغدادي المشير عن التعاقد الذي أبرمه أثناء زيارته لموسكو لتشييد محطة كهربائية جنوب القاهرة، ومدته أربع سنوات، وقارن بين هذا العرض، والعرض الذي تقدمت به ألمانيا الغربية، ومدته ثلاثون شهراً، وهو أرخص في التكاليف وكان من رأي البغدادي أن المدة طويلة، وكان من رأي عامر أن يتم التحلل من التعاقد، وأن يعهد إليهم بمشروع آخر هو محطة دمنهور الكهربائية

وعندما ظهر الضيق على عامر كان تعليق عبد الناصر إن حساسية عامر قد لازمته بعد معركة السويس

كان عامر الذي لم يتمرس على الحياة المدنية يضيق جداً بالنقد متعصباً لرأيه، ولايقبل أن يخالف أحد أوامره أو يناقشه فيها، لذلك فإنه عقب كل مناقشة كان يقدم استقالة شفوية لعبد الناصر الذي يتركه عدة أيام فيعود إلى هدوئه، ويمارس عمله، وتنتهي الزوبعة إلى لاشيء

في هذه الفترة كان موقف عبد الناصر واضحا: إنه يريد أن يتخذ إجراء ضد تصرف عامر، وفكر في إحداث تغيير عام في المواقع الأساسية داخل القوات المسلحة، فيتولى كمال الدين حسين مسئولية المشاة، والبغدادي مسئولية الطيران، ويظل عامر مسئولا عنهما، وأبلغ ناصر البغدادي بهذه القرارات، وطلب

البغدادي من ناصر أن يغير عامر لأنه مريض، وأنه أمضى أسبوعا لا يأكل ولا ينام ولا يمكنه مواجهة الضباط والجنود بعد الانفصال

وقال لي كمال الدين حسين أنه اقترح أن يتولى ناصر بنفسه مسئولية القائد العام، ويكون كمال حسين قائد الجيش، والبغدادي قائد الطيران، ويتولى شخص آخر القوات البحرية، ولكن ناصر لم يكن يريد مواجهة عاصفة مع عامر، ويرى كمال حسين أن عبد الناصر لو كان جادا في إحداث هذا التغيير لقام به

وعندما سألت كمال حسين عما إذا كان إحجام ناصر عن مواجهة عامر بسبب تمسك الجيش بعامر أجاب بأنه لا يعرف ولكن عامر كان يتولى مسئولية الجيش منذ بداية الثورة وهو الذي عين قياداته، ومن الصعب تعيين شخص من خارج هذه المجموعة، لذلك كان اقتراحي أن يكون عبد الناصر قائدا عاما واثنان من مجلس الثورة يعملان معه لإحكام السيطرة على الجيش ورأى أن عامر لم يكن يستطيع التدخل، وقد ثبت بالتجربة أن عامر لا شيء بالنسبة للجيش، ولكن بعد أن كان الذين يعتمد عليهم ناصر قد خرجوا

وسأل ناصر البغدادي عن المنصب الذي يصلح له عامر، فاقترح أن يتولى مسئولية وزارة الإدارة المحلية. وعرض ناصر على عامر بعد ذلك أن يتولى وزارة الحربية، وأن تكون هناك قيادة عسكرية مشتركة في قمة الأسلحة الثلاثة ويلغى منصب القائد العام. ورفض عامر وهنا صارحه ناصر مرة أخرى بموقفه من حماية القيادات العسكرية التي أخطأت أثناء حرب السويس. وقال عامر أنه مستعد لإجراء التغييرات التي تتطلبها المصلحة العامة.

وكانت مصر تموج بشائعات كثيرة حول موقف عامر بعد الانفصال، وامتدت الشائعات إلى أن ثورة يوليو قد انتهت مما دفع عبد الناصر إلى عقد اجتماع حضره عدد من مجلس الثورة ووضع أمامهم الشائعات، وقال أنه لابد من ثورة جديدة نتابع بها الثورة الاجتماعية لأن الطبقات القديمة مستعدة للقتال دفاعا عن مصالحها. ولاحظت هذه الطبقات تنتظر ثورة جديدة فتأخذ بعض زمام الإدارة وتقوم على بهذه الثورة، وبعد تشكيل مجلس الثورة ومقيم مجلس ثورة في الأماكن المختلفة

وعارض كمال الدين حسين قيام حزب اشتراكي لأنه لن يوجد من تعتمد عليهم ، وعارض البغدادي لأن الثورة في السلطة فعلاً . وتساءل زكريا محيي الدين : عن الذي سيتحول إليه الاشتراكية ، وكان عامر مؤيداً متحمساً عبدالناصر ، أما السادات فقد تحمس - كما هي العادة - لرأي الرئيس

وكان واضحاً أن ناصر يريد أن يفعل شيئاً ليقضي على نفوذ عامر وأنه يبحث الطريق لذلك .. أما شمس بدران فكان - في هذا الوقت - قد أرسل خطاباً إلى الشركات المؤممة يطلب عدم شغل أية وظيفة إلا بعد الرجوع لمكتب المشير . فقد اتجهت المؤسسة العسكرية إلى تدعيم نفوذها والخروج من القوات المسلحة إلى القطاع العام . الثروة الاقتصادية في ذلك الوقت.

وعندما ناقش ناصر هذا الأمر مع البغدادي كان يميل إلى أن شمس بدران أرسل هذه الخطابات من تلقاء نفسه ، ولا يعلم بها المشير . وأنه يتولى هو نقل الضباط وغيرهم اعتماداً على قوته داخل الجيش ، وربما ظن ناصر أن المشير يقوم بكل هذه الخطوات لأنه سيقدم استقالته ويدفع الجيش إلى إعادته ويتولى الجيش الحكم

ولما عارض البعض رأي ناصر ، قال لهم أنتم لا تعرفون عامر إن أخلاقه «قبلية» وقد جرح عندما طلبت منه ترك القوات المسلحة ، وهو لن ينسى أبداً

ولم تكن رؤية عبد الناصر بعيدة عن الواقع كثيراً . فقد قدم عامر استقالته ، وضغط الجيش لإعادته بل لقد كشف مؤامرة داخل مكتب المشير نفسه هدفها إبعاد عبد الناصر من خلال تنظيم جديد اسمه أيضاً «تنظيم الضباط الأحرار»

وتصاعدت الأحداث التي أعقبت الانفصال عن سوريا فقد وقع أعنف خلاف بين ناصر وعامر ، وشكل عبدالناصر مجلس الرئاسة لتكون القيادة جماعية ! ويقول كمال رفعت عضو مجلس الرئاسة أن الهدف من تشكيل المجلس كان الحد من الانفراد بالسلطة وتقليم أظافر المشير . وكان جمال عبد الناصر قد بدأ يشعر بأن عامر قد أصبح له موقع قوي . . وعرض على مجلس الرئاسة مشروع قرار بأن يكون تعيين قيادات الجيش حتى مستوى الكتائب وضباط الشرطة لمستوى مأموري الأقسام من سلطة مجلس الرئاسة ! واتخذ المشير عبد الحكيم عامر موقفاً شديد الرفض والاعتراض على هذا المشروع

كان جمال عبد الناصر قد رأى عدم حضور الاجتماع الذي سيناقش مشكلة الحد من سلطات المشير عامر ، وعهد إلى عبد اللطيف البغدادي برئاسة الاجتماع !

كان عامر قد اعتبر القوات المسلحة دولته وأن عليه أن يرعى شيوخ القبائل فيها

وكان شيوخ القبائل في رأي عامر هم رجاله من قادة القوات المسلحة .. فلا يمكن أن يمس واحد منهم ، مهما أخطأ .. وأخطأ هنا بالنسبة للوطن .. ولا يسمح لأي شخص آخر بأن يتدخل في شئون القبائل أو شيوخها !

ومن هنا عندما طلب عبد الناصر الاستغناء عن صدقي محمود قائد القوات الجوية .. قال عامر .. إنه يطلب تعيينه وزيرا

وقال عبد الناصر للبغدادي متعجبا .. هل أصبحت الوزارة منصبا لتضميد جراح الفاشلين !

وأغلب الظن أن عامر لم يكن جادا في طلبه تعيين صدقي في منصب الوزير ، ولكنه كان يضعه كمطلب تكتيكي فقط حتى لا يوافق عليه عبد الناصر ، فيبقى صدقي في مكانه .. وهذا ما حدث .. فلم يعين صدقي محمود وزيرا ، كما أنه لم يترك موقعه في القوات المسلحة .. والملاحظ أن كافة القوات ظلوا كما هم يعملون مع المشير عامر منذ تولى مسئولية القيادة حتى ما بعد نكسة ١٩٦٧ ، ولم يخرج منهم .. فالمشير يحمي رجاله .. ولا يستغني عنهم .. وكان عبد الحكيم يرى أن عبد الناصر يريد أن يبعده عن القوات المسلحة بالتدريج . أي أنه يجري عملية جراحية هادئة في القوات المسلحة ، بحيث تحقق أهدافها ببتر بعض العناصر والقيادات بالتدريج دون أن يحس أحد

ولقد تيقن عامر من ذلك عندما طلب منه عبد الناصر بعد الانفصال لأول مرة ، كشفا بأسماء القيادات المختلفة في الجيش ، وكذلك اختيار عبد الناصر بنفسه لليثي ناصف ليكون مسئولا عن قوة حراسته ، بعد أن اعترض على كل الأسماء التي قدمها له المشير عامر

كان عبد الناصر إذن يريد أن يكون حراسه من غير رجال عامر ، وبعيدين عنه

اعترض عامر على تكوين مجلس رئاسة يتولى القيادة الجماعية في مصر بعد الانفصال. وكان رأيه أنه لن يدخل مجلس الرئاسة أبدا، لأنه يرغب الابتعاد عن أية مسئوليات تنفيذية، وعندما تدخل زملاؤه أعضاء مجلس الثورة طلب أن يعين في أمانة الاتحاد الاشتراكي، ولم يسافر إلى يوغوسلافيا تلبية لدعوة وجهت إليه.

وكان جمال عبد الناصر يريد أن يبعد عامر عن قيادة الجيش لأنه سيكون تابعا لوزير الحربية، وحتى إذا تولى مسئولية الوزارة، فإنه سيكون تابعا لوزارة يرأسها علي صبري.

وقال عامر لزملائه أعضاء مجلس الثورة كيف يوافقون على أن يتولى رئاسة الوزارة شخص ليس منكم

ورد عليه كمال الدين حسين: أنك أنت كنت قد رشحت عباس رضوان لهذا المنصب.

كان عامر يعتقد أن إعادة تنظيم الدولة ليست إلا وسيلة لإبعاده عن الجيش، وكان عبد الناصر يقرن إقتراحه في ذلك بأن يقوم التنظيم الجديد للدولة على مؤسسات، وليس على أفراد حتى تستقر الأوضاع

واقترح شمس بدران استثناء الجيش من هذا التنظيم، ولكن عبد الناصر رفض.

وكان التنظيم الجديد يقوم على تكوين مجلس رئاسة، يكون هو الجهة العليا لسلطة الدولة، ويختص برسم السياسة العامة، والموافقة على القوانين قبل أن يصدرها رئيس الجمهورية، ولا يتولى أحد من أعضاء المجلس عملا في السلطة التنفيذية

ولم يجد عبد الحكيم عامر بدا من أن يفجر قضية أمن الجيش وخوفه من عدم ضمان هذا الأمن في حالة عدم وجوده. وأن هذا الأمن قائم أساسا على الاتصال الشخصي بينه وبين الضباط وأنه لا يمكنه ضمان هذا الأمن، ولا استقراره مادام هو بعيداً عن الجيش على حد قوله للخشلجي، الذي قال لعبد الناصر إنه يمكن ضمان أمن القوات المسلحة بعيدة عن عبد الحكيم عامر بأن يعين مجلس أعلى للدفاع يكون رئيسه عامر. ولكن عبد الحكيم رفض لأنه لا يمكن أن يمارس سلطانه من خلال مجلس فلابد أن تكون له القيادة الفعلية والمباشرة على القوات المسلحة!

ويقول عبد اللطيف البغدادي في مذكراته أن عبد الناصر أرسل له مشروعات القوانين الثلاثة التي يريد عرضها على مجلس الرئاسة مع عبد المجيد فريد

المشروع الأول خاص بقانون الطوارئ والثاني خاص بتعريفات الميزانية. أما الثالث فيخص سلطة مجلس الرئاسة في الترقيات والتعيينات والتنقلات والانتدابات والإحالة إلى المعاش في كل من الجيش والبوليس والخارجية، وكذلك بعض الوظائف المدنية لكي تستشعر تلك القيادات أن ولاءها للقيادة الجماعية وليس للفرد.

وعندما وصلت المناقشة إلى القوات المسلحة اعترض المشير من حيث المبدأ لأن ذلك يسحب من لجان الضباط بالجيش اختصاصها، ويؤثر على الضبط والربط، وتساءل كيف يمكن لمجلس الرئاسة أن ينظر في تعيينات قادة الكتائب، ورتبهم العسكرية لا تتعدى رتبة الصاغ أو البكباشي. وقال إنه يرى أن يعرض على المجلس تعيين القادة الحاصلين على رتبة الفريق فقط!

ويرى البغدادي أن الهدف كان أن تصبح القيادة السياسية على علم ودراية بالأشخاص الذين يشغلون مراكز قيادية في الدولة، وأن تكون هي صاحبة السلطة النهائية في أمر تعيينهم أو ترقيتهم أو إحالتهم إلى المعاش، وحتى يصبح ولاء هؤلاء للنظام القائم وليس لأحد آخر، وأن عدم خضوع الجيش لذلك سيخل بالقاعدة ويجعل القيادة السياسية معزولة عن الجيش.

وقال إن لجان الضباط سوف تباشر أعمالها ثم يعرض الأمر على مجلس الرئاسة وبعد مناقشات طويلة عرض الموضوع للتصويت، فوافق عليه زكريا، وأنور، والشافعي، وعلي صبري، ونور الدين طراف والبغدادي

أما بقية الأعضاء الآخرين، فكان رأيهم تأجيل نظر المشروع، ولما لم يحصل عبد الحكيم على ما يريده وخوفا من أن يتقرر هذا القانون الذي يسحب منه اختصاصات هامة في القوات المسلحة، انسحب من الاجتماع!

وعندما علم عبد الناصر بانسحابه التقى بكمال حسين، وأنور السادات، والبغدادي، وروى لهم كيف يتصرف المشير في الجيش، وأنه طلب فقط مجرد

استخدام سلطات رئيس الجمهورية . وقال عبد الناصر لكمال حسين : إننا بالقوى على بعضنا، وبالقوى على عبد الحكيم؟

وكان عبد الحكيم عامر يرى أن الموضوع قد عرض على مجلس الرئاسة على طريقة المناورات الحزبية، وأن زملاءه يحاولون التخلص منه .

ولما كان عامر يرى أن ما حدث في مجلس الرئاسة هو من قبيل المناورات الحزبية فقد قام هو بأكبر وأغرب مناورة حزبية، عندما أرسل لعبد الناصر استقالة مسببة.

والاستقالة سلمها شمس بدران لجمال عبد الناصر ، بينما اختفى عامر مع صديقه ومدير مكتبه على شفيق . حيث ذهبا إلى جهة مجهولة، وتركا لعبد الناصر الاستقالة مكتوبة وكان ذلك أيضا من قبيل المناورات الحزبية.

■ ■

ولقد اتضحت معالم الفجوة بين عبد الناصر والمشير في جلسة مجلس الرئاسة التي لم يحضرها عبد الناصر متعمدا ، والتي انسحب منها المشير عامر غاضبا .

وفي اليوم التالي كان كمال رفعت يقابل عبد الناصر ويشرح له أن ما حدث في مجلس الرئاسة بالإضافة إلى تقليص سلطات عامر ، قد يؤثر على معنويات الجنود المصريين في اليمن وأنه عارض لهذا السبب التغيير في هذه المرحلة.

وفي اليوم نفسه تلقى جمال عبد الناصر رسالة من المشير عامر تحمل استقالته وبرغم أنها لم تكن الاستقالة الأولى فقد شاعت وانتشرت لأن المشير عامر طبع منها بعد ذلك كميات كبيرة ووزعها على القوات المسلحة، وفي مجلس الأمة بواسطة أعضاء من نواب الصعيد الذين ألقي القبض عليهم بتهمة توزيع منشورات ونقل الأسلحة والميليشيات عقب الخلاف بين عبد الناصر وعامر

وكانت المخابرات العامة التي تولى الإشراف عليها أمين هويدي قد أعلنت تحري عن المكان الذي طبعت فيه الاستقالة بهذه الكميات الكبيرة حتى توصلت إلى المكان ، وهو إحدى قرى المنوفية . وقد ضبطت ماكينة الرونيو التي استخدمت في طبع الاستقالة

وكانت القرية الموجودة بها الثلاجة هي قرية السباخ برلنتي عبد الحميد التي كانت بالطبع بواسطة شقيقتها التي اعترفت بذلك في التحقيق منذ اللحظة الأولى.

وقد ألقى القبض على الشقيقة وعلى برلنتي عبد الحميد نفسها التي رفضت في البداية الحديث في التحقيق الذي أجراه المهندس حلمي السعيد في مبنى المخابرات العامة ويقول أمين هويدي انه آثر أن يبتعد عن التحقيق لسببين :الأول لأنه رأى أن تقوم النيابة العامة بجميع التحقيقات لأنها الجهة المختصة ولأن التحقيق كان سياسيا

والسبب يرجع إلى انه كان هناك خلاف بيني وبين صلاح نصر خرجت على أثره من المخابرات ، واقترحت للتحقيق اسم حلمي السعيد لأنه كان من أخلص أصدقاء صلاح نصر!

كانت استقالة عامر التي طبعت كمنشور مكتوبة بالآلة الكاتبة على ثلاث ورقات فولسكاب على الورق الخاص بنائب القائد الأعلى وتاريخها هو اليوم الأول من ديسمبر كانون الأول ١٩٦٢ وموقعة من عبد الحكيم عامر وجاء في نصها

عزيزي الرئيس جمال عبدالناصر

بعد السلام عليكم ورحمة الله

أرى أن الواجب ، وأيضا الوفاء يقتضيني أن أكتب إليك معبراً عن رأيي مخلصاً رغم الأحداث الأخيرة.

فبعد عشر سنوات من الثورة ، وبعد أكثر من عشرين سنة صلة بيني وبينك لايمكنني أن أتركك وأعتزل الحياة العامة دون أن أبوح لك بما في نفسي كصديق دائما

إنني أعتقد أن الانسجام والتفاهم بين المجموعة التي تشترك في الحكم أمر ضروري، وأوجب من كل ذلك الثقة المتبادلة بين أفراد هذه المجموعة، وقد وجدت في الفترة الأخيرة أن الأسلوب الغالب هو المناورات السياسية ، ونوع من التشكيك المركز منصبا على ما لا أعلمه من أساليب الدس السياسي، والذي قد أكون مخطئا في تصوري، ولو أن المحادثات كلها والمنطق يدل على ذلك

والنتيجة التي وصلنا إليها خير دليل على ما كنت أعتقده مستحيلا وهو تحطيم صداقتنا وما نتج عن ذلك من أحداث لا داعي لسردها لكنها لا تتفق مع المصلحة العامة في شيء.

المهم في الموضوع أني لا أستطيع بأي حال أن أجاري هذا الأسلوب السياسي، لأني لو فعلت لتنازلت عن أخلاقي، وأنا غير مستعد لذلك بعد أن انتهى نصف عمري

والذي أريد أن أحدثك فيه بخصوص نظام الحكم في المستقبل، فإنني أعتقد أن التنظيم السياسي القائم حتى يكون مثمرا وناجحا يجب أن يبنى على الانتخابات من القاعدة إلى القمة بما في ذلك اللجنة العليا للاتحاد، وبما في ذلك اللجنة التنفيذية العليا، وإن تمت اللجان العليا بدون انتخابات حقيقية فسيكون ذلك نقطة ضعف كبرى في التنظيم الديمقراطي للاتحاد.

وإن ما يجب أن نسعى إليه الآن هو تدعيم الروح الديمقراطية وخصوصا بعد عشر سنوات من الثورة، وإنني لا أتصور بعد كل هذه الفترة وبعد أن مضى الإقطاع ورأس المال المستغل، وبعد أن منحت الجماهير الشعب دون تحفظ أنه هناك ما نخشاه من ممارسة الديمقراطية بالروح التي نحبها للبلاد، وخصوصا وأن للملكيات الفردية الباقية والقطاع الخاص لا يشكلان أي خطر على نظام الدولة، كما أنه ليس هناك في رأيي ما يمنع إطلاقا من أن تنسجم هذه القطاعات مع النظام الاشتراكي

كذلك الأمر بالنسبة للصحافة فيجب أن تكون هناك ضمانات تمكن الناس من كتابة آرائهم، وكذلك تمكن رؤساء التحرير والمحررين من الكتابة دون خوف أو تحفظ، وقد تكون هذه الضمانات عن طريق اللجنة التنفيذية العليا مثلا أو أي نظام آخر يكفل عدم الخوف من الكتابة، وتوهم الكاتب أنه سيطارد أو يقطع رزقه، وخصوصا أن الآراء التي ستعالج لن تخرج عن مشاكل الناس والمسائل التنفيذية وبعض المناقشات في التطبيق الاشتراكي، وفي هذا فائدة كبيرة لأنه سيعبر عن الآراء التي تدور في خلد بعض المواطنين

دعني وأنا أودعك أن أحدثك بخصوص الحكومة ورأيي فيها.

قبل كل شيء لايمكن أن تسير أي حكومة في طريقها الطبيعي وهو الحكم السليم إذا كان نظام الحكم في حد ذاته مفتوحا مشوها، فيجب أولا أن نستفيد بتجارب العالم وحكوماته التي عاشت مئات السنين مستقرة منتظمة دون حاجة لتغييرات شاملة كل فترة قصيرة من الزمن. وفي رأيي أن النظام الطبيعي للحكم يكون كالآتي

إما حكومة رئاسية، ويرأس الوزارة فيها رئيس الجمهورية ، ويكون مسئولا أمام البرلمان مسئولية جماعية مع وزرائه ، ويكون المسئول في التفاصيل ويمكن أن يكون هناك نائب للرئيس ويجب أن تكون أنت رئيس الدولة ورئيس الحكومة

أو حكومة برلمانية يرأسها رئيس الجمهورية، يكون رئيس الاتحاد الاشتراكي هو رئيس الوزراء وربما يكون رئيس الوزراء ليس رئيسا للاتحاد الاشتراكي، ولا أريد أن أدخل أيضا في التفاصيل، ولكن تكون أيضا مسئولية الوزارة جماعية أمام البرلمان كما ورد في الميثاق

على كل حال ، أي من هذه الحلول ووجودك في النظام أو الأصح على رأسه ضرورة وطنية، وأنا لا أقول ذلك مجاملة، فهناك كثيرون مستعدون للمجاملة أو الموافقة على رأيكم بمجرد إبدائه ، ولكني أعتقد أن أي تصرف غير ذلك سيكون بداية لنهاية لايمكن معرفة مداها

دعني أيضا قبل أن أودعك أن أقول لك أن احتكاكك الشخصي بالناس ضروري فإنه يعطي الثقة المتبادلة ، ويعطي إحساسات متبادلة ويعطي أفكارا أيضا متبادلة وهذا هو الطريق الطبيعي للارتباط بأفراد شعبنا الشقيقين ــ في المستقبل ــ أما انعزالك التام فإنه سيجعل صور البشر عندك أسطر على ورق أو أسماء مجردة لامعنى لها، وهذا في رأيي لايمثل الواقع ، فالعقل والعاطفة من مكونات الإنسان، ولانستطيع أن نفصل كلية بينهما، ولكن يجب الجمع بينهما في الطريق الصحيح ، وهذا لايكون إلا عن طريق الاتصال الشخصي وهذا أيضا هو الطريق الوحيد لإظهار

شخصيات قيادية تصنع برأيها وبعقولها دون خوف ، ولكنها في نفس الوقت تثق في قياداتها وتحترمها وهذا النوع من الناس أنت في شدة الحاجة إليه ، بل بلدنا كلها محتاجة إليه نوع جديد لم يتمكن منه حب النفس ليسكت عن الخطأ ولم تأخذ الأضواء نور بصره ليضحي بكل القيم ليعيش فيها

وأنا أودعك أيضاً أرجو من الله ألا يحدث منى أو منك ما يجعل صغيرنا يقدم على الإقدام عليه أو يجعلنا صغاراً في أعين أنفسنا.

ويكفى في رأيي ما حدث لعل الستر إلى الآن فقد نجحوا فيما تمنوا وفيما كانوا يعتبرونه مستحيلاً . لا أريد أن أطيل عليك ولكني أبديت رأيي لك فيما أعتقد أنه للمصلحة العامة وليكن فراقنا بمعروف كما كانت عشرتنا بالمعروف والله أسأل أن تتم حياتنا بشرف وكرامة كما بدأناها بشرف وكرامة

ورغم كل شيء ، ورغم كل ما أعلم ، فإنى أدعو لك من قلبي بالتوفيق وأتمنى لك الخير وأدعو ربي أن يوفقك في خدمة هذه الأمة وخيرها والسلام

عبد الحكيم عامر

■ ■

وقد جاءت هذه الاستقالة بعد صدور الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي.

وكان المشير عامر يطالب فيها بإنشاء نظام حزبي وهو الذي حضر اجتماعات اللجنة التحضيرية التي شكلها عبد الناصر لمناقشة وضع مشروع الميثاق وتحديد قوى الشعب التي يمكن أن يكون لها الحق في عضوية الاتحاد الاشتراكي. وقد حضر المشير عامر أيضاً هو ورجاله جلسات المؤتمر الوطني الذي شكل من ١٥٠٠ عضو لمناقشة مشروع الميثاق الوطني الذي قدمه جمال عبد الناصر ، وأيضاً لمناقشة قانون الاتحاد الاشتراكي. ولم يعترض المشير عامر أو رجاله ، لا في المؤتمر ولا في اللجنة ولا في جلساتهم مع عبد الناصر على أي من هذه المشروعات بل إن ممارسات المشير

ومؤسسة العسكرية بعد ذلك ثبت العكس تماما بدءا من حملة تصفية الإقطاع إلى مباحث جنائية إلى امتداد نفوذه للصحافة إلى غير ذلك.

وعندما تلقى عبدالناصر الاستقالة قال حسن إبراهيم وفقا لروايته «إن المعتقل المثالي أصبحت له أنياب وأظافر ولم يعد عبد الحكيم القديم».

ويقول كمال رفعت إن عبد الناصر غير رأيه في إبعاد عامر عندما سمع من زملائه أعضاء مجلس الثورة أنهم يقترحون سفر المشير إلى يوغوسلافيا للإقامة هناك، وأنهم حاولوا فرض إرادتهم بتغيير عبد الحكيم عامر، كذلك انهالت البرقيات على عبدالناصر تطالب ببقاء عامر، وإلى جانب هذا وذاك قام قادة الأسلحة الثلاثة صدقي محمود ـ سليمان عزت ـ عبد المحسن مرتجى بتقديم استقالاتهم كل ذلك حدث عقب تقديم عامر لاستقالته مباشرة، ولا أحد يدري كيف وصل نبأ الاستقالة إلى هؤلاء جميعهم حتى يتخذوا هذا الموقف بالإجماع إذا لم يكن الأمر مخططا من قبل وكانوا على معرفة تامة بالاستقالة كما أن عامر كان قد خطط أيضا للاحتمالات المختلفة.

أرسل المشير عامر هذه الاستقالة إلى عبد الناصر، واختفى تماما وكان واضحا أنه يريد أن يضع عبد الناصر في مأزق إذا ما قبل الاستقالة، لأن عبد الحكيم سيكون بطلا شعبيا إن استقال من أجل الديمقراطية، ولم يكن ذلك صحيحا لأنه عاد بعد ذلك، ولم يطرح القضايا التي وردت في الاستقالة.

وفي الوقت الذي أرسل فيه الاستقالة لعبد الناصر كانت قيادات القوات المسلحة قد جمعت توقيعات من القيادات الأدنى وأرسلت برقيات احتجاج إلى جمال عبدالناصر تطالب فيها بعودة المشير، وظل عبد الناصر يبحث عنه دون جدوى حيث إنه لم يعثر أي شخص بمكانه

ويذكر محافظ مرسى مطروح الأسبق اللواء فؤاد المهداوي « أنني فوجئت بحضور المشير وحده إلى مرسى مطروح ، وأبلغني أنه كتب استقالته من مناصبه وحذرني من إبلاغ أي شخص عن مكان وجوده ولكن المكالمات بدأت تنهال عليه من القاهرة من صلاح نصر، وعباس رضوان ، يطالبون المشير الذي حاول عدم الاتصال بهم أولا ثم حضروا إليه، وأقنعوه بالعودة إلى القاهرة بعد ذلك بأيام »

ويواصل فؤاد المهداوي حديثه لأحمد حمروش قائلا « إن هذه كانت بداية معرفته بوجود خلافات بين المشير وعبد الناصر ، وأن شمس بدران كان يلعب دور المخفف للصدمة فقد كان موضع ثقة الاثنين»

٣

الانقلاب الصامت

عاد عامر بعد رجوعه عن الاستقالة أقوى مما كان، ومنح سلطات جديدة. كان رجاله قد أعلنوا عن ضبط أكثر من مؤامرة ضد ناصر وهكذا كانت الاستقالة والرجوع عنها بمثابة انقلاب صامت ضد ناصر

عندما التقى عبد الناصر بعامر عقب عودته من مرسى مطروح بعد استقالته سأله في حضور شمس بدران : هل وصل بنا الحال أن تتعامل كما كان يتعامل مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد بالخطابات

ورد عبد الحكيم عامر : لقد كتبت رسالتي إليك بإخلاص في أقل من عشر دقائق.

وقال عبد الناصر : كيف تكون مخلصا ، وقد كتبت الرسالة التي أرسلتها إليّ بخط يدك ، ثم كتبتها بعد ذلك على الآلة الكاتبة ، وقد رآها حسن إبراهيم مكتوبة على ماكينة الكتابة

كان عامر قد عاد بعد الاستقالة ، وهو يشعر أنه قد حوكم غيابيا . وقال لعبدالناصر أنه لو أعيد عرض القانون الخاص بالقوات المسلحة على مجلس الرئاسة ، فإنه سوف يستقيل في اليوم التالي مباشرا

ولكن جمال عبد الناصر في الاستقالة ودار حوار بينه وبين البغدادي قال له عبدالناصر : أنا منتظر يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ موعد إتمام بناء الاتحاد الاشتراكي ويومها سأعلن أني سأتنازل عن رئاسة الجمهورية ، في يوليو القادم ، وثاني يوم سأصدر القانون ، وسأله البغدادي : هل تربط بين تنازلك عن الرئاسة واستقالة عبدالحكيم ، إن الاستقالة حل غير عملي ، ولا تحقق هدفا ولكن عبد الناصر أجابه قائلا : إنني سأتفرغ للاتحاد الاشتراكي

ـ الموضوع يحتاج إلى مناقشة لأن الناس سيربطون بين تنازلك وبين علاقتك مع عبد الحكيم

واستعجل عامر حسم الموضوع ، فأرسل إلى عبد الناصر شمس بدران يطلب رأيه النهائي ، وقال عبد الناصر أن المشير إذا كان يريد أن يستقيل فعليه أن يتقدم باستقالته لمجلس الرئاسة، ورد شمس بدران قائلا . المشير قال أنه إذا لم يحسم الأمر سيقوم بالعمل على تسليم قيادة الجيش للفريق على عامر ويتخلى مسئوليته منها

وقال عبد الناصر : فليتصرف بالطريقة التي يريدها.

يعلمها الكل عبد الناصر وعامر الذي قال أن الطريقة التي نوقش بها مشروع القانون هي التي دعت إلى هذا التصرف . ويبدو أن عامر قد علم بما قاله عبد الناصر من أنه سوف يترك رئاسة الجمهورية لأي شخص آخر يتولى رئاسة الجمهورية ، فسأله عامر عن هذا الشخص الذي سيتنازل له ، فكان رد جمال أنه لا يعرف بعد الصورة التي سيكون عليها التنظيم السياسي في المرحلة القادمة.

ويقول البغدادي أنه كانت هناك رغبة شديدة في تصفية هذه المشكلة خشية أن يندفع عامر بطيش ويتخذ ما يترتب عليه صدام بين وحدات القوات المسلحة ، فإما أن يقبل عبد الحكيم أن يكون عضواً بمجلس الرئاسة فقط ويعين بدلا منه قائداً عاما جديداً ، أو أن يستقيل ونقبل استقالته ، وإن وافق على الحل الأول يحال جميع الضباط المشكوك فيهم إلى المعاش . أما إذا أصر على الاستقالة ، وتم قبولها فالأمر في هذه الحالة يستدعي اعتقال هؤلاء الضباط في نفس الوقت الذي تقبل فيه الاستقالة

■ ■

وانتهت الأزمة بأن أصبح عامر نائبا للقائد الأعلى . أي أنه رقي . وظلت مسئولياته عن القوات المسلحة كما هي . وذلك بعد اجتماع دام ١١ ساعة بين ناصر وعامر !

كان عبد الناصر قد أبلغ زملاءه أن تليفوناتهم مراقبة . وأن تليفوناتهم مراقبة بواسطة صلاح نصر ، لحساب المشير عامر . وطلب منهم استخدام تليفون خاص ذي دائرة مغلقة تصعب مراقبته

وكان عامر يعطي أهمية خاصة إلى القوات المسلحة التي يعرف جيداً أنها تهم عبد الناصر . وكانت الوسيلة هي كشف مؤامرات من داخل القوات المسلحة مؤامرات كشفها عامر . أو أنها خرجت من مكتبه ، وتولى هو التصدي لها

ويبقى هنا أن نؤكد أن عبد الناصر ، كان حريصا على استمرار الثورة ، وكان يشعر دائما بأن العسكريين استولوا على السلطة في مصر ولم تحدث سلسلة انقلابات عليهم كما وقع في كثير من الدول ، لذلك كان تخوفه بالمؤامرات الانقلابية التي تم كشفها

وكانت المؤامرة الأولى هي مؤامرة عبد القادر عبد الحي قال عبد الناصر أنها نتيجة الخلاف بينه وبين عامر وكان عبدالقادر عبد من العاملين في مكتب المشير تقابل مع أحد أصدقائه من ضباط الحرس الجمهوري وطلب منه "رشاش" كاتم للصوت لاستخدامه "في تخليصنا من جمال عبد الناصر"

وقد أبلغ هذه الواقعة شمس بدران إلى جمال عبد الناصر أي أن المؤامرة بدأت في مكتب المشير بسبب الخلاف بين عامر وناصر، وقد كشفها مكتب المشير أيضا حماية لجمال عبد الناصر ! ولم تكن هذه هي المؤامرة الوحيدة، فقد كشف مكتب المشير أيضاً عن عدد من المؤامرات رجحت مطالب المشير وعودته، واستقراره في مكانه كمسئول عن القوات المسلحة وذلك عن طريق الوصول إلى حل وسط وكان هذا الحل الوسط هو بمثابة انتصار للمشير وترضية له أيضا وإطلاق يده في القوات المسلحة

ويكشف صلاح نصر هذه المؤامرات في حوار خاص معي قائلا: "إنها لم تكن مؤامرة واحدة بل ثلاث مؤامرات أو ادعاء بأنها مؤامرات"

في المؤامرة الأولى ذهب اثنان من الضباط أحدهما كان قد التحق بوظيفة مدنية . وأبلغا عبد الناصر أن جزءاً من تنظيم قديم بالقوات المسلحة مازال يمارس نشاطا مناهضا وأعطياه أسماءهم وهم الرواد والمقدم حسن رفعت عبد الجواد وخالد علم الدين ، وعاطف هرقة ، ومحي عطية واستدعاني عبد الناصر ، وطلب مني بحث هذا النشاط لم يكن تحقيق ولكنه كان استطلاعا لمعرفة الحقيقة وفي نفس الوقت طلب استدعاءهم عن طريق شمس بدران

حضر الضباط إلى مكتبي والتقيت بكل منهم على حدة واتضحت لي أبعاد الصورة كاملة مجموعة من الضباط الوطنيين يجلسون معا أحيانا تجمعهم أفكار التنظيم القديم ـ المؤيد لعبد الناصر ـ يتكلمون كأصدقاء يتبادلون الرأي ، وليس هناك ضرر على أمن الدولة من أحاديثهم

تحدثت مع عبد الناصر ، وأبلغته أن النبأ الذي سمعه ليس صحيحا، فهم مجموعة من الضباط الوطنيين وقال لي عبد الناصر

ـ الأولاد انتموا من الكلام معاك صراحة لأنك صديق البلتاجي، وكان حسن رفعت عبد ميجوات أحد أقارب محمد البلتاجي المحافظ السابق

استأت من إجابة عبد الناصر ، وقلت له أنا أعرف حدود الواجب ، وحدود الصداقة ، وأعرف كيف أفرق بينهما، وهذا رأيي على كل حال

وطلب عبد الناصر أن يجاء البحث بحضوري مع شمس بدران، فقبلت حتى أبعد عن شمس أي شك. جاء شمس بدران وأجرى البحث وكانت النتيجة أن أمر عبدالناصر بتركهم ، وعلمت بعد ذلك أنهم نقلوا إلى وظائف مدنية

برواية صلاح نصر نفسي أنه رأى أنهم كانوا أبرياء ، وأنهم مجموعة من الشباب الوطني. وعندما أعاد عبد الناصر البحث كان بواسطة شمس بدران ، كانت نفس النتيجة وكان جهاز المشير هو الذي أخبر عبد الناصر عن هذه المجموعة!

والمؤامرة الثانية أبلغها المشير عامر إلى جمال عبد الناصر قائلاً أنه اكتشف محاولة لقلب نظام الحكم ، عرفت باسم قضية «عبدالقادر عيد» ويقول صلاح نصر اتصل بي الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وأبلغني أنه علم من المشير أن الجيش اكتشف مؤامرة لاغتياله وقلب نظام الحكم يتزعمها عبد القادر عيد ، الذي كان يعمل مساعد كبير مكتب المشير ، وطلب مني أن أعد مكاناً في المخابرات العامة يقوم شمس بدران بالتحقيق فيه بعيداً عن الجيش، وطلب شمس بدران أن يشترك في التحقيق رئيس إدارة الأمن بالمخابرات وكان السيد فريد طولان إلا أنه اعتذر لأن أحد المتهمين كان عديله

وأجرى التحقيق مع عبدالقادر عيد ولكنه طلب أن يقابل المشير، واعتذر له ولا حوكم ولا تبين لي أن الاتهام كان صحيحاً

ومؤامرة ثالثة يرويها صلاح نصر أيضاً بعد الانفصال وزع منشور يهاجم جمال عبد الناصر واستطاعت المخابرات أن تصل إلى واحد من الذين كتبوه وهو داود عويس مدير مكتب عبد الحكيم عامر وزير الحربية

وفي اليوم الذي اكتشفت فيه المخابرات اسم هذا الشخص توجه داود عويس إلى منزل العقيد أحمد عنتري وكان يعمل كاتم أسرار في الجيش السوري، وعاد إلى مصر بعد الانفصال .. وأخبره عويس أنه تورط في كتابة منشور، وأبدى أسفه على ما قام به وطلب منه النصح. وكانت نصيحة أحمد عنتري له أن يتوجه إلى منزل المشير بملابسه المدنية ويعترف له بكل ما حدث.

ولكن داود عويس، أجاب بأنه لا يستطيع أن يواجه المشير، وترك لأحمد عنتري مهمة إخطاره، وأخبر عويس صديقه بأن الذين كتبوا المنشور معه هم وحيد رمضان، ونظمي وآخر، وعلم به محمد الصفا الملحق العسكري في إستكهولم الذي كان في إجازة، وأن الذي كتب المنشور على الآلة الكاتبة هو عبد الحفيظ الشناوي الذي كان يعمل معي في المخابرات، وقد كتبه في نادي الهليوبوليس على آلة كاتبة من الفندق، ولما أمر عبد الناصر بأن تلقي النيابة القبض عليهم

واتصل بي المشير قائلاً أن داود عويس في منزل أحمد عنتري ينتظر من يذهب إليه ليأخذه ثم أخبرني لأول مرة أن عبد الحفيظ الشناوي مشترك في هذه العملية وأنه هو الذي كتب المنشور

استدعيت نائبي طلعت خيري، وطلبت منه أن يحقق مع عبد الحفيظ الشناوي بصفته ضابطاً في الجهاز، وكان يجلس معي في ذلك الوقت كمال أبو الفتوح المحافظ السابق. خرج طلعت خيري واستدعى الشناوي أمام بعض أفراد الجهاز وسأله عن اشتراكه في المؤامرة فاعترف، واستأذنه أن يذهب إلى دورة المياه لأنه يحس بغثيان فسمح له. كنت ما زلت أجلس مع السيد كمال أبو الفتوح، وإذا بمدير مكتبي حسين — وطلعت كامل — يدخل منفعلاً ليقول أن «عمر» أطلق النار على نفسه. وعمر هو الاسم الكودي لعبد الحفيظ الشناوي

ثم دخل طلعت خيري بعد ذلك، وذكر ما حدث، وطلبنا كبير أطباء الجهاز المرحوم الدكتور أحمد ثروت فلم يسعفه، ولكنه عندما حضر وكشف عليه كانت روحه قد فاضت، واستدعينا النيابة وحضر النائب العام الأستاذ حافظ سابق وقام بالتحقيق. كما استدعينا أسرته التي تعرف كل هذه التفاصيل

يقول عبد اللطيف البغدادي أنه عندما تبين ما سمي بالحل الوسط ، وإهمال قرار مجلس الرئاسة فكرت في أن أعتزل الحياة العامة ؛ لاعتقادي أن الأسلوب المتبع في الحكم سيؤدي إلى نتائج وخيمة !

ويميل كثير من المحللين إلى وصف ما حدث بين عبد الناصر وعامر بعد تقديم الاستقالة حتى موته منتصرا بأنه انقلاب صامت ، انتصر فيه عامر ورجاله

وبعدها أصبح عامر ورجاله مسيطرين على القوات المسلحة تماماً بعد معركة علنية وصامتة شارك فيها أعضاء مجلس الثورة إلى جانب عبد الناصر، ولكنهم هزموا بالجميع وبدأوا يحصنون أنفسهم بمزيد من الامتداد إلى الحياة المدنية أيضا حتى تكون البلاد كلها في قبضتهم وبعدها صدر قرار بتعيين عامر نائبا أول لرئيس الجمهورية عام ١٩٦٣ !

■ ■

في لقاء تم بين زكريا محيي الدين وعبدالناصر عقب تعيين عامر نائباً أول لرئيس الجمهورية قال زكريا لجمال عبد الناصر إن في مصر دولتين الجيش والدولة وأن ذلك أصبح منذ عامين وبعدها استدعى عبدالناصر البغدادي وسأله عما إذا كان ذلك صحيحاً وأنهم يلاحظونه منذ عامين فقال كنت أعتبر رجالة عبدالحكيم أو رجالة أي واحد منكم رجالتي، وإذا ارتبطوا بكم يكون أفضل من ارتباطهم بأشخاص آخرين».

ولم يكن ذلك صحيحاً، فإن رجال عبدالحكيم كانوا هم رجال عبدالحكيم الذي حاول جاهداً أن يكون له مجموعات داخل الجيش ترتبط به شخصياً، ثم امتد إلى الحياة المدنية بعد ذلك برجاله ليسيطر على كثير من المواقع فيها.

وقد أغدق عبدالحكيم عامر على أفراد القوات المسلحة الأمر الذي جعله محبوبا جدا بين الضباط الذين مازالوا يذكرونه حتى الآن.

فقد كان مرتب الجندي المصرى عام ١٩٥٢ أقل من جنيه مصرى واحد، وللضابط ٦٩ قرشا فرفعه المشير حتى صار عام ١٩٦٢ جنيهين ونصفا. وكان مرتب الضابط الملازم الخريج اثنى عشر جنيها فوصل إلى عشرين جنيها. وكان مرتب اللواء سبعين جنيها فرفع إلى مائة وعشرة. وتقرر للضباط لأول مرة بدلات جديدة، مثل بدل التمثيل، الذي كان قد تقرر للوزراء ووكلائهم ورؤساء مجالس الإدارة كبدل استقبال. وارتفعت قيمة بدل السكن المخصص للضباط، وبدل الإقامة في بعض المحافظات النائية. وأصبحت هناك علاوات أخرى للتدريس والتعليم وعلاوة تشكيل وغيرها.

ويقول أحمد حمروش إنه في نفس الوقت تقرر رفع سن الإحالة إلى المعاش بين الضباط؛ المشير ٦٥ سنة والفريق ٦٢ سنة، واللواء ٦٠ سنة، وهكذا تتدرج تنازليا حتى تصل إلى سن الخمسين لرتبة رائد و٤٤ للملازم.

ولقد رأينا كيف أن شمس بدران قد أرسل إلى شركات القطاع العام بألا تشغل أى مكان من الوظائف الخالية إلا بعد العرض على مكتب المشير. وساعد على زيادة عدد الضباط في مجالات العمل المدنية تدخل الدولة في الاقتصاد، عن طريق الشركات المؤممة والحديثة. وفي نفس الوقت زحف العسكريون أيضا إلى مناصب جديدة كرؤساء مجالس المدن، والمحافظين.. وعندما شكل مجلس الرياسة ضم عشرة عسكريين من بين ١٢ عضوا. وفي وزارة على صبرى كان عدد العسكريين عشرة من بين ٢٩ وزيرا ارتفع عددهم بعد ذلك إلى النصف. وأصبح عدد السفراء العسكريين ٧٢ ضابطا من بين مائة سفير.

كان واضحا أن المؤسسة العسكرية تمد نشاطها داخل المجتمع وأن رجال المشير ينتشرون في مختلف المواقع. وبدأ المشير نفسه يحتل مناصب مدنية جديدة هي بعيدة تماما عن طبيعة عمله، بل إنه لا يعرف عن بعضها شيئا! مثلا تولى المشير الإشراف على الطرق الصوفية، ورأس اتحاد كرة القدم، ورأس على شفيق اتحاد الملاكمة، ورأس الفريق مرتجى النادى الأهلى. وتولى المشير أيضا

الإشراف على مؤسسة الطاقة الذرية، والمركز القومي للبحوث. وأصبح المشير مسئولا عن مؤسسة النقل العام في مدينة القاهرة.

وبعدما أنشئ مجلس أعلى للمؤسسات يضم وزراء الاقتصاد والصناعة والزراعة والتموين برئاسة المشير عبدالحكيم عامر، الذي عين عضوا باللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي أيضا، وفي يناير ١٩٦٣ عين نائب أول لرئيس الجمهورية

وتولى عبدالحكيم عامر بعد ذلك رئاسة اللجنة العليا لتصفية الإقطاع، وأعلن في ٢٦ يناير ١٩٦٧ أنه أعد برنامجا خاصا وعاجلا لاستزراع ١٥٠ ألف فدان في الصحراء؛

أيضًا كانت حرب اليمن إحدى الوسائل التي استخدمها رجال المشير لمنح مزيد من الامتيازات للضباط فأصبحت لهم أولويات عديدة، ليس فقط في زيادة الرواتب ولكن في التحاق أبنائهم بالجامعات دون التقيد بالمجموع الذي يحصلون عليه في امتحان شهادة الثانوية العامة أو بمكتب التنسيق الذي يشرف على أعداد المقبولين وتوجيههم طبقاً لمجموع درجاتهم،

وهكذا ظهرت دولة أخرى من العسكريين، الوزراء من العسكريين، السفراء من العسكريين، وكذلك رؤساء الشركات ومديرو ورؤساء الأندية الرياضية، كل هذا في ظل قيادة لا ترضى إلا الضباط وتهتم بإرضاء العسكريين فقط

ويعبر أحمد حمروش في - قصة ثورة يوليو - عن ذلك قائلاً" إن الثقافة لم تكن موضع اهتمام العسكريين وكانت تمثل بالنسبة لهم معاناة، وأنه عندما كان مديرا للمسرح القومي، وأثناء احتفالات الجيش بعيد الثورة في بداية الستينيات اقترح بصفته مديرا لمؤسسة المسرح تقديم رقصة بورسعيد للفرقة القومية للفنون الشعبية، وهي عمل فني راق ومتكامل ومعبر عن المقاومة الشعبية عام ١٩٥٦، ولكن المشير عامر اعترض، وطلب أن نقدم بدلا منها عملا هزليا رخيصا اسمه الدكتور الحقني؟ لثلاثي أضواء المسرح.

وهكذا قامت في مصر دولتان «الجيش والدولة» ومن الغريب أن هذا الصراع ظل محصورا في قمة السلطة ربما لا يعرف به إلا بعض رجال المشير المقربين وبعض رجال عبدالناصر المقربين.

لقد بدت ظاهرة زحف العسكريين على الوظائف المدنية نظر عدد من أعضاء مجلس الأمة وخاصة بعد أن أشرفت المباحث الجنائية العسكرية على مرفق النقل العام. حيث اعترض عليها أعضاء مجلس الأمة في جلسة ٣٠ ديسمبر ١٩٦٤، ووقف علي صبري رئيس الوزراء ليلقي بيان يدافع فيه عن الاستعانة بالقوات المسلحة في بعض الأعمال المدنية، وضرب مثلا لذلك بمشاركة الجيش في تنظيم العمل في منطقة السد العالي والإسهام في تنفيذ مشروع الوادي الجديد والقيام بأعمال البناء والتعمير في بعض المدن والقرى، وأن الجيش يسهم في تصحيح المرتبات المعطلة في النقل العام. وقال إن البحرية الأمريكية تقوم بأعمال الإنشاءات وخاصة في الموانئ»

■ ■

وتزامنت أحداث هذه الفترة مع تكوين الاتحاد الاشتراكي لأول مرة، ليحل مكان الاتحاد القومي، وإجراء انتخابات جديدة لمجلس الأمة بعد الانفصال.

كان مجلس الأمة به ٣١ ضابطا رأس منهم خمسة (*) لجان من لجان المجلس وعددها ١٨ لجنة. وأنشئت منظمة الشباب. وبدأ تدريب الشباب سياسيا، بل وعسكريا أيضا، وربما كان في فكر البعض تربية هذا الشباب لمواجهة شيء ما غامض، لأنه سيكون من بينهم في المستقبل رجال القوات المسلحة وضباطها. وفي أحد معسكرات منظمة الشباب بالإسكندرية دارت مناقشة نظرية حول دور الشباب إذا ما وقع انقلاب عسكري، أو ثورة مضادة، ما هو واجب الشباب وكيف يمكن أن يواجهها الشباب؟

وتشعبت المناقشة، وقد قال الشباب رأيهم بصراحة وتقدم معقب وصل إلى

المشير عامر مادار في اجتماع الشباب ، ومطالبة البعض أن يدرب الشباب عسكريا لمواجهة أي انقلاب مضاد ، باعتبارهم جنود الثورة وحماتها . ولم يسكت المشير فقد أحدث أزمة . انتهت كما قال لي شعراوي جمعة عندما تولى المشير عبد الحكيم عامر ، الإشراف على منظمة الشباب أيضا.

هكذا استولى المشير أيضا على الاتحاد الاشتراكي بمنظمة شبابه فرجاله العسكريون هم القيادات فيه . وهو أيضاً المسئول عن منظمة الشباب.

ويقول الفريق محمد فوزي أن المشير سيطر أيضا على المدارس الثانوية والكليات والجامعة عن طريق تعيين قيادة الحرس الوطني في مهمة التدريب واحتواء الطلبة سياسيا . وكانوا من ضباط الجيش الذين عهد إليهم بالتدريب في المدارس . وفي نفس الوقت ، أعيد تشكيل المباحث الجنائية العسكرية من ٣ ضابطا و ٥٠٠ جندي يلبسون الملابس المدنية ومنح الضباط سلطة الضبطية القضائية وكان يترأسها حسن خليل أحد أصدقاء شمس بدران.

وقد امتد نشاط المباحث الجنائية العسكرية إلى مراقبة الجمعيات الاستهلاكية، وتدخلت في شئون جريدة الجمهورية التي كان يشرف عليها المشير باعتبارها جريدة الثورة. وكان أبرز ممارسات ، بل وتجاوزات المباحث الجنائية العسكرية أنها وراء قضيتي:

الأولى . ضبط تنظيم الإخوان المسلمين سنة ١٩٦٥ ، والتحقيق مع أعضائه وتعذيبهم أيضاً . والثانية . لجان تصفية الإقطاع وما شابها من تجاوزات جعلتها تخرج أحيانا عن الهدف الذي أنشئت من أجله خاصة بعد أن امتد عملها إلى القطاع العام فيما سمي بلجنة المركزية والإشراف على القطاع العام

وكان للمشير عامر رأي في هذه اللجنة والذي يتتبع رأي المشير عامر من خلال الجلسات السرية سوف يكتشف رؤية للمشير مختلفة تماماً عما ورد في الاستقالة التي سبق أن أرسلها للرئيس عبد الناصر ، وطالب فيها بالحريات والديمقراطية

ففي الاجتماعات المغلقة يمكن أن يظهر رأي المشير عامر على حقيقته ، ويمكن أن تتبين مواقفه الحقيقية

ويميل البعض ومنهم السادات ـ فقط بعد أن أصبح رئيساً ـ إلى أن لجنة تصفية الإقطاع جاءت نتيجة لحادث مفتعل؛ هو حادث "كمشيش"!

وكمشيش هي إحدى قرى محافظة المنوفية ، القريبة من قرية ميت أبو الكوم التي عاش فيها أنور السادات. وقد قتل صلاح حسين أمين الاتحاد الاشتراكي في القرية ، ونسب قتله إلى رجال صلاح الفقي أحد كبار الملاك ، والذين طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعي، وأن القتل جاء نتيجة لتصديه لعائلة الفقي التي تمتلك وحدها ۱۲۰۰ فدان في قرية سكانها عشرة آلاف مواطن ، وزمام أرضها كله ۲۱۲۰ فدانا

وكان الإصلاح الزراعي قد وضع يده على ۲۰۰ فدان من أراضي العائلة ، وبقيت هذه المساحة في حدود المسموح به للمالك فرد مائة فدان؛

وكان صلاح حسين يقود مقاومة ضد جبروت هذه العائلة ، وأثناء خروجه من أحد اجتماعات لجنة الاتحاد الاشتراكي بالقرية اعتدى عليه أحد رجال عائلة الفقي وأطلق عليه الرصاص، وكانت هذه هي وقائع الجريمة

وتحركت مختلف الأجهزة لترصد الصراع في القرية الصغيرة ، وكيف أدى إلى مقتل صلاح حسين سكرتير لجنة الاتحاد الاشتراكي بالقرية، والذي كان قد خرج من المعتقل قبل شهور لاتهامه في قضية مؤامرة الإخوان المسلمين عام ١٩٦٥ ، وقالت مذكرة المباحث العامة الموجودة في ملف القضية ، أن هناك تكتلين في القرية أحدهما برئاسة صلاح الدين محمد حسين ويمثل التكتل الثاني عائلة الفقي وأتباعها وأن صلاح حسين سبق اعتقاله أكثر من مرة لاتصاله بجماعة الإخوان المسلمين المنحلة، بينما نشاطه الحالي ذو صبغة شيوعية ، ويسود اعتقاد في نواياه لتكتل الشيوعيين ضد عائلة الفقي !

وفي روايته للأحداث يرى السادات أن الإقطاع كان قد انتهى من هذه القرية وأنه

لم يكن هناك ما يدعو لتشكيل لجنة تصفية الإقطاع في قرية كانت مركزا للشيوعيين في الستينات ، حتى أن «جان بول سارتر» عندما حضر إلى مصر أخذه الشيوعيون إلى هناك مفاخرا بما صنعوا فيها . وأنه قال ذلك لعبد الناصر اعتراضا على لجنة تصفية الإقطاع التي رأسها المشير عامر

ويبدو أن ذلك ليس صحيحا ، لأن هناك حقائق ثابتة بالوثائق الرسمية تكذب هذا الزعم وتشير إلى أن أنور السادات دعا مجلس الأمة إلى اجتماع طارئ لمناقشة ضرورة تصفية بقايا الإقطاع بعد أحداث كمشيش وأنه تخلى عن رئاسته للجلسة وتحدث في المجلس كعضو فيه من على منصة الأعضاء منددا بالإقطاع في القرية ، كما تحدث في نفس الجلسة المهندس سيد مرعي، وكان قاسيا في وصفه حادث كمشيش بقوى أجنبية متآمرة، ولقد اتخذ مجلس الأمة برئاسة أنور السادات قرارات صريحة ليست فقط بتأييد تشكيل لجنة تصفية الإقطاع ، بل وأيضا المطالبة بالقضاء على الإقطاع إلى حد أن أحد أعضاء المجلس - صبري حافظ - طالب بجلد الإقطاعيين في الميادين العامة.

وعلى أثر حادث كمشيش تحركت قيادة الاتحاد الاشتراكي وطالبت باتخاذ إجراءات لتصفية ما أسمته الجيوب التي تعمل ضد الثورة . وشكلت في شهر ابريل سنة ١٩٦٦ اللجنة العليا لتصفية الإقطاع برئاسة المشير عبد الحكيم عامر وضمت ٢٢ عضوا (٥ من العسكريين وعضوا مدنيا واحدا هو أمين الفلاحين بالاتحاد الاشتراكي ، بالإضافة إلى ١٦ عضوا يمثلون القوات المسلحة والمخابرات كمستشارين. وكان باللجنة علي صبري وعلي زغلول وشعراوي جمعة وشمس بدران وصلاح نصر ، وحسن خليل، واللواء محمد صادق ، وقائد الشرطة العسكرية ، ومدير المباحث العامة، ونائب رئيس المخابرات وغيرهم

وفي ١٩ مايو سنة ١٩٦٦ عقدت اللجنة العليا لتصفية الإقطاع اجتماعها الأول سرية، وتحدث في الاجتماع المشير عامر عن مهمة اللجنة وقال "إن كل من ينحرف من الأجهزة الإدارية في التنفيذ سيكون مصيره السجن مهما كانت وظيفته أو رتبته ، وأنه ليس هناك استثناء من هذا حتى شخصي أنا ومن يعطينا معلومات خاطئة أو

فالعملية لا تحتمل أن نتركه دون جزاء لأن هذه عملية جائرة ويجب أن يكون مفهوما لجميع الأجهزة الشعبية والإدارية أننا نؤدي عملا ثوريا، ولانقبل إطلاقا أي عمليات تخريبية، أو عمليات تمييع الطريق يجب أن يكون مفتوحا، وكل من يعترض سبيله من أمامنا وهذه عملية أساسية.

وعندما قال أحد أعضاء اللجنة إن الإقطاعيين بدأوا بعد حادث كمشيش يعاملون الفلاحين معاملة جيدة قال المشير عامر

— سيعودون إلى سيرتهم الأولى ويتسلطون عليهم، فالموضوع الآن موضوع تصفية، ويجب أن يتم للنهاية. فحقيقة موضوع كمشيش أن الإقطاعي ظل يطارد شعره حتى أصبح ثورة مضادة ولو أنها محدودة، وهذا يرجع إلى خطأ من الثورة وعلينا الآن أن نصحح هذا الخطأ. فالإقطاعي الذي يعمل على راحة الفلاحين الآن إنما يعمل ذلك وفقا لخطة وغرض معين، ثم يعود لتحكم مرة ثانية، وواجبنا أن نصفي الموضوع كله فنعتقله إذا اقتضى الأمر أو نضعه تحت الحراسة إذا اقتضى الأمر أو نتخذ كل هذه الإجراءات عند اللزوم أي نتخذ جميع الإجراءات الثورية الممكنة التي تضمن الاستقرار الاجتماعي في الريف»

وفي الجلسة التالية وضع عبد المحسن أبو النور أمام اللجنة كشفا يقول إنه بعد كل قوانين الإصلاح الزراعي فإن عائلة مولر مازالت تحتفظ بثلاثة آلاف فدان، وعائلة سراج الدين للبحيرة ٢٢٠٠ فدان، وعائلة الوكيل تملك ٢٣٠٠ فدان، وشريف ١٢٧٥ فدانا، وعائلة ويصا ١٨٠ فدان، وعائلة البدراوي ١٥٠٠ فدان وهكذا

آلاف الأفدنة مازالت مركزة في أيدي بعض العائلات وذلك طبقا للقانون حيث يمتلك كل فرد من أفراد العائلة مائة فدان، ولكنهم بتكتلهم جمعوا كل ما يملكون في قرى كاملة حتى تظل لهم السيطرة عليها، وقال إن عائلة صيدناوي مازالت تملك أرضا زراعية في محافظات مختلفة ماري صيدناوي توفي زوجها وعندها ولدان، ويوسف صيدناوي له زوجة وثلاثة أولاد، وجورج صيدناوي له زوجة، وحليم صيدناوي له زوجة وابنة، وسيمون صيدناوي، ولويس صيدناوي

وبولادي وعائلة صيدناوي ، وكلهم تحت الحراسة ، وصيدناوي من العائلات اليهودية التي هاجر أفرادها إلى إسرائيل

وقال المشير عامر: كما نعلم جميع اللي طبق عليهم قانون الإصلاح سنة ١٩٥٢، يوضعون تحت الحراسة فهؤلاء إقطاعيون بدون شك. فالملاك الكبير الذي كانت له سيطرة وقوة انتصابية قبل الثورة هو يشكل خطورة نسبية. كل من انطبق عليهم قانون ١٩٥٢ من هذا النوع. القانون لم يسر إلا على من كان عنده أكثر من ثلاثمائة فدان ، أي الطبقة الغنية التي كانت مسيطرة على الحكم والأحزاب في البلد ، وعندما أردنا إصدار قانون الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ رفض البعض الاشتراك في الحكم إرضاء لهذه الفئة لأنه كان يعتبرهم القوى السياسية الفعالة التي لها نفوذ وجمهور وسلطة سياسية على مجموعات من الناس في القرى ، ولها صلات اجتماعية واسعة وكقاعدة عامة ٩٩٪ ممن كانوا يملكون ٣٠٠ فدان كانوا يمارسون النفوذ الإقطاعي ومن شذ عن هذه القاعدة لا تزيد نسبته عن ١٪

وقال عبد المحسن أبو النور: إن عدد العائلات التي طبق عليها قانون الإصلاح الزراعي الأول سنة ١٩٥٢ هو ٣٣٦ عائلة تضم هذه العائلات ١٨١٢ فردا ، كان في حيازتهم ١٨٠٦٧٨ فدانا

ويقدم صورة أخرى من المناقشات في اجتماعات المشير عامر المتعلقة بلجنة تصفية الإقطاع .. يقول عامر:

"الذين وضعوا تحت الحراسة ، هم رؤوس الإقطاع ، ويجب أن نبعد الجميع عن الريف ، ونحدد إقامتهم في القاهرة ، أو الإسكندرية ويتولى الاتحاد الاشتراكي على بيوتهم".

- شمس بدران: بعض الموضوعين تحت الحراسة لا تتجاوز ملكيتهم عشرين فدانا

- المشير عامر: لابد أن يترك القرية. ماذا يعمل بها

- شمس بدران: هناك أشخاص لهم أملاك بسيطة وضعوا تحت الحراسة لسبب غير الملكية

ـ أبو النور : هؤلاء هم تجار الحشيش والمهربون والمرتشون الذين قدموا للمحاكمة .

ـ المشير : يبدو من تحقيق بعض التظلمات أن منهم من كان ضحية تقارير إدارية وتم رفع الحراسة عنه ، فلذلك يعاد بحث الحالات السابقة .

ـ شمس بدران : هناك الزراعيون الموضوعون تحت الحراسة الذين طبقت عليهم قوانين ١٩٦١ ، تصرف عنهم دون بحث ، أما الذين لهم ملكيات بسيطة فلا تتخذ معهم إجراءات إلا بعد بحث .

كان المشير عامر في استقالته التي أرسلها إلى عبد الناصر عام ١٩٦٢ يتحدث عن الديمقراطية ، والقانون . ويبدو أن الاستقالة كانت فقط للإحراج أو للاستهلاك المحلي كما يقولون فهو في اجتماع ٢ يونيو ٦٦ في لجنة الإقطاع وبحضور أمناء الاتحاد الاشتراكي بالصعيد يقول بالنص :

إن كل الإجراءات التي نقوم بها يجب أن نتخذ طريقا ثوريا وليس طريقا روتينيا ، بمعنى أنه عند بحث الموضوعات لا تتقيد في البحث بالقانون ، بل تقولون آراءكم فيما يجب أن يتخذ طريقا ثوريا وليس طريقا روتينيا ، وبعد أن ينتهي البحث تناقش في هذه اللجنة ، وتتخذ الإجراءات المناسبة ، ولا تتقيد في هذا العمل بالقوانين الموضوعة ، ونريد أن تكون آراؤكم في هذه الموضوعات جريئة وثورية ، وإن كانت هناك عائلات ترهب الناس بالإجرام أو تمتلك بعض وسائل الزراعة ، مثل ماكينات الري في المناطق التي تعتمد عليها ، أو قد تملكوا مراكز النفوذ في القرية أو النواحي الإدارية كالعمودية ، ومشيخة الخفراء والجمعيات التعاونية أو لجنة الاتحاد الاشتراكي أو المجلس القروي ، وما إلى ذلك ، فكل هذه الأجهزة يجب ألا يتدخل فيها احتكار لنفوذ معين ، ومن الإجراءات التي سنتخذها وضع الناس الذين يترتب عليهم تهريب الأرض تحت الحراسة أو الإبعاد عن القرية أو الريف .

وفي الاجتماع التالي يقول المشير : إن موضوع تهريب الأرض عملية سياسية أكثر

منه تهريباً لأن الذين طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ لايمكن أن يكونوا موالين للثورة ، ولو لم يكن لهم نشاط مضاد ظاهر حالياً، ولكن لو أتيحت لهم الظروف لأظهروا عداءهم، وإذا رجعنا بالذاكرة إلى سنة ١٩٥٤ نجد أن كل الذين هاجموا الثورة سنة ١٩٥٤ ، هم الإقطاعيون والإخوان المسلمون ومعظمهم معادون للثورة لكونه يسير الآن جانب الحائط غداً يسير فوق الحائط ، لو استطاع ، بدليل أن هؤلاء الناس تكتلوا سنة ١٩٥٦ وطلبوا دخول الإنجليز ، ووزع بعضهم المنشورات فلا يجب أن ننسى الأحداث.

وفي أحد الاجتماعات يدور هذا الحوار

المدعي العام إبراهيم سجيمر هناك اثنان من عائلة البلاوي الأول متزوج من بنت البلاوي المدعوة ميرفت ، وهو الضابط علي رحمي، والآخر ضابط مهندس من عائلة البلاوي.

حسن خليل الضابط علي رحمي متزوج من ميرفت بنت البلاوي والتحريات عنه حسنة

المشير عامر ينقل الضابط المهندس إلى وظيفة مدنية، والشخص الآخر المتزوج من ابنة البلاوي ، وهو علي رحمي الذي لم يبت في أمره ينقل أيضاً إلى وظيفة مدنية

صلاح نصر هناك حالات مثل علي رحمي ، وهو من الضباط الأكفاء، وتاريخهم معروف.

المشير عامر ولو أنه ضابط كفء ، وتاريخه معروف إلا أن زوجته وضعت تحت الحراسة

صلاح نصر هذا القرار لن يؤثر فيه

المشير كيف لا يؤثر فيه إنما شر ولابد أن يتأثر ولاؤه ، وإذا كان ضابطاً كفؤاً فإننا ننقله إلى عمل آخر

حسن خليل هذا الضابط يعمل بإدارة التوجيه المعنوي.

المشير عامر: كيف يوجه معنويا ويوجه خاصة للحراسة .. هل يمكن أن ننقله إلى الإصلاح الزراعي مثلا؟؟

صلاح نصر: إذا كان الضباط كموا وسيرته سليمة فلماذا لا يبقى فيها

المشير عامر: جميع أجهزة الأمن يجب أن تكون سليمة ١٠٠٪ ، ويمكن أن يوضع هذا الشخص في مكان آخر.

■ ■

الناس ينقسمون في الرأى حول تصفية الإقطاع بعضهم يهاجمها، وبعضهم يصفها بأنها كانت عملا ثوريا .. صلاح نصر مثلا يرى أنها أعظم وأحسن اللجان التي شكلت في مصر، لولا بعض تجاوزات المباحث الجنائية العسكرية .. والسادات يرى عكس ذلك فيقول أنها كانت نقمة على مصر، وذلك بعد أن أصبح رئيساً ، بينما رأيه المسجل في مجلس الأمة الذي ناقش الأمر وكان هو رئيسه كان مختلفاً.

وسوف ينقسم الناس أيضا حول آراء المشير عامر في هذه اللجنة بعد نشرها، ذلك أن شريحة كبرى من أنصار المشير يدعون أنه تورط في هذه اللجنة، وأن حضوره فيها كان شكليا بضغط من عبد الناصر ولكن الذي يدقق التأمل للشهيد عمر والفنان وضعنا أمام اللجنة

● الأولى تعكس رؤية المشير عامر الثاقبة لتاريخ مصر .. فعندما عرض موضوع عائلة الباسل .. وكيف أنها حربت أرضا زراعية قال المشير عامر أن هذه العائلة لها تاريخ مجيد وكفاحها يعتبر مشرفا لأفرادها .. فقد كافحت الإنجليز والسراي في وقت لم يكن يجرؤ فيه أي شخص على الوقوف ضدهما ، والمساحة الهربة لا تزيد عن تسعة عشر فدانا من مجموع الملكية حوالى ٢٧٠٠ فدان وهي نسبة بسيطة

واقترح الاتحاد الاشتراكي بالعموم أن موضوع الحراسة على الأرض دون الأشخاص.

ويوافق المشير قائلا: أن ابنة ... ثلاث يبنى أحدهما في موسكو ، والثاني في

الريف السوفييتى : مع أنها لا تقوم بأى عمل فى الوقت الذى لا يعطى للوزير سوى يد واحد . القصد أنه حتى الشيوعيين يكرمون ذوى الماضى الوطنى . إن التاريخ الوطنى له قيمة . ولكن من واجبنا أن نعمل على استئصال العقدة وهذا موضوع لا يجب إهماله .

* الواقعة الثانية التى تحتاج إلى تأمل هى ما تثيره محاضر جلسة يوم ٦ يوليو ١٩٦٢ . ولننقل الحوار كما ورد فى محضر الجلسة الثالثة :

المشير : لاشك أنه مخالف للقانون ولتوصيات فرص الحراسة الإجراءات التى تمت على «محمود السيد حسنى على يوسف» وعائلته كذلك زوجته من الريف .

حسن خليل : بالنسبة للتوصية توجد ظاهرة غريبة وهى أن توثيق العقد فى الشهر العقارى تم فى ظرف ساعة وأربعين دقيقة .

عامر : هذا موضوع قد تم بحثه بمعرفة المباحث الجنائية السيد حميد السويفى بالنسبة للتوقيع .

إبراهيم شكير : إحدى عمليات التوثيق تمت فى ساعة ونصف وأربعين دقيقة .

عامر : تشترك المباحث الجنائية العسكرية فى تحقيق هذا الموضوع .

عباس رضوان : زيادة فى الإيضاح فإن هذا الشخص قد سجل العقد يوم ٢٢ يوليو ، والقانون صدر يوم ٢٥ يوليو فمن المؤكد أنه كان يعلم بصدوره .

حسن خليل : هذا مع العلم بأن يوم ٢٣ يوليو كان عطلة ويوم ٢١ يوليو كان يوم جمعة .

رياض : يوجد بالمنوفية حالات كثيرة مشابهة ، ففى يوم ٢٢ يوليو ١٩٦١ بالذات تم الكثير من هذه التصرفات ، وإجراءات التوثيق تمت فى ظرف ساعة ونصف تقريبا .

عامر ... من المؤكد أنهم كانوا يعلمون بصدور القانون لأن وجود أكثر من حالة يشير إلى أن هؤلاء الناس جميعا كانوا يعلمون أن القانون سيصدر يوم ٢٥ يوليو فتصرفوا على هذا الأساس

ويكون السؤال الذي لم يبحثه اللجنة من الذي أفشى أسرار هذا القانون قبل صدوره وكيف علم به بعض الإقطاعيين من أبناء المنوفية بالذات، وحده للميل بالشبهة أيضا

ولم تجب اللجنة على هذا السؤال ... والموضوع جدير بالتأمل والبحث لتبرئة ذمة السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة وأحد الذين علموا بالقانون، وشاركوا فيه قبل صدوره، وهو أيضاً أحد أبناء المنوفية.

■ ■

محصلة عمل لجنة تصفية الإقطاع كانت وضع الحراسة والاستيلاء على حوالي ٢٠٠ ألف فدان، ٩٤ قصرا، ٢٠ ألف رأس من الماشية، ٣٦٣ من الخيول العربية الأصيلة، ١٦١٣ آلة زراعية ... وأبعد عن القرى ٢٠ من الأسر الإقطاعية ... وتم حل العديد من لجان الاتحاد الاشتراكي والجمعيات التعاونية، وكذلك تم فصل كثير من الموظفين من أعمالهم

وبعدها دخلت اللجنة مرحلة ثانية هي الانتقال إلى القطاع العام لبحث أمر الإدارة ولقد اختصت هذه اللجنة بمناقشة تعيين رؤساء مجالس الإدارة ... وكل قيادات القطاع العام ... وقالت الأهرام في ٤ يناير ١٩٦٧ أن المشير اتفق على عشرين نقطة مع رئيس الوزراء صدقي سليمان لرفع مستوى الإنتاج، وتوفير الاستقرار للقطاع العام عن طريق إعادة النظر في مدى صلاحية المسؤولين عن مختلف فروع الإنتاج، ورؤساء الشركات. كان ذلك يحدث عام ١٩٦٧

الزواج الثاني للمشير

٤

تعرف المشير على السيدة برلنتي عبدالحميد عن طريق صلاح نصر، عقب عودته من سوريا بعد الانفصال. وكانت حكاية طويلة، ولكنها ظلت في إطار من السرية حتى بعد أن تزوجها زواجا عرفيا تحدثت عنه شقيقتها السيدة إصلاح عبدالحميد حواش

أكثر الموضوعات حساسية في حياة المشير عبد الحكيم عامر هي حكاية زواجه من الفنانة برلنتي عبد الحميد. فالمشير عامر كان متزوجا، وله أولاد فضلاء من زوجته الأولى. والسيدة برلنتي عبد الحميد أنجبت من المشير ولدا اسمه عمرو. لذلك فإن تناول هذه القصة، بكل تفاصيلها قد يبدو أمرا غير مستحب ولا لائق. وربما يقول البعض إن تلك حياة الرجل الشخصية، وكل شخص حر في حياته. وربما أنه ليس من الجائز مناقشة المسائل الشخصية بجوانبها المختلفة في حياة أي رجل عام. وقد يكون ذلك صحيحا، أو غير صحيح. ولكن قصة زواج المشير من برلنتي عبدالحميد كانت موضع أسئلة، واستجوابات. وسجلت كثير من تفاصيلها في أوراق رسمية. وكان البعض يرى أن لها انعكاسات على حياة الرجل، وعلى عمله.

■ ■

في ليلة عودة المشير عبد الحكيم عامر جريحا من سوريا عقب الانفصال تعرف على الفنانة برلنتي عبد الحميد عن طريق صلاح نصر، فقد أقام عدد من ضباط القوات المسلحة حفل شاي مواساة للمشير عامر، لرفع معنوياته. وليظهروا أنهم معه رأيًا وملازمون له، وأنهم يشاركونه أزمته النفسية.

ويقول صلاح نصر أنه بعد انتهاء هذا الحفل الكبير أراد أن يقيم للمشير حفلا ضيقا يحضره فقط النخبة من الأصدقاء، وفي هذا الحفل رأى عبد الحكيم عامر برلنتي عبد الحميد وجلس معها لأول مرة. وكان للسيدة برلنتي عبدالحميد نشاط بارز تلتقي بالأدباء والمفكرين خاصة في فترة زواجها من أحد الماركسيين الذين سافروا إلى ألمانيا. ويبدو أن المشير عامر قد بُهر بثقافة الفنانة برلنتي وكان هذا هو اللقاء الأول على حد رواية صلاح نصر.

وكانت مصر قد استعانت بعدد من الخبراء الألمان للعمل في الصناعات الحربية، وكانت إسرائيل ترصد نشاط هؤلاء الخبراء الألمان وتتابعهم، حتى أنها دبرت أكثر من مؤامرة لاغتيالهم عن طريق إرسال طرود ملغومة، وقد انفجر أحد هذه الطرود في سكرتيرة كبير الخبراء، كما انفجر طرد آخر في مكتب بريد المعادي، لذلك فقد

عرضت عليهم إجراءات أمن غير عادية لحمايتهم وطلب علي شفيق صفوت من عبدالمنعم أبو زيد ـ على حد روايته الأخير ـ أن يكرس كل جهده للبحث عن مسكن لخبير ألماني تتوفر فيه شروط أمنية محكمة.

بعدها بيوم سأل المشير عامر عبد المنعم أبو زيد عما إذا كان علي شفيق كلفه بمهمة خاصة للبحث عن مسكن لخبير أجنبي.. وأجاب أبو زيد بأن ذلك قد حدث فعلا.

كان عبد المنعم أبو زيد يتجه للبحث عن مسكن في حلوان أو المعادي ليكون ذلك المسكن قريبا من عمل الخبراء الأجانب ومقر عملهم في تلك المناطق ووافق المشير على أن يكون البحث سريعا، فالمهمة عاجلة، وعاجلة جدا.. ولما لم يجد المسكن المناسب في المعادي عاد يسأل ويستأذن المشير في أن يتجه ببحثه إلى مكان آخر.

«وفعلا بحثت عن أكثر من منزل حتى عثرت على فيللا يملكها رجل قطري ولا يسكنها.. ووكيله صاحب إحدى المكتبات بشارع الصحافة.. ووجدت أنها ملائمة.. ووضعت عيني عليها ولكني لم أتابع لحظة في استئجارها لأن علي شفيق لم يكن موجودا في القاهرة فقد كان في الولايات المتحدة بصحبة فريق الملاكمة بعدما سافرت مع المشير عامر إلى اليمن، كان معنا أنور السادات، وحوري عبد الحافظ، لم يحدث أن سافر المشير عامر إلى اليمن أبدا دون أنور السادات، لأنه كان المسئول السياسي عن اليمن، كما أن عامر كان المسئول العسكري عنها، سألني المشير عن موضوع مسكن الخبراء قلت له إنه يكاد أن يكون منتهيا.. ولكني أنتظر علي شفيق حتى أعرض عليه ما توصلت إليه.. فقد كنت أخشى الحساسيات، ولذلك كنت أضع علي شفيق في الصورة دائما، حتى لا يظن أنني أريد أن أقفز على أكتافه، فضلا عن أنني كنت أعرف علي شفيق ووالده ووالدته من قبل الثورة وكانت علاقات جيدة وطيبة قبل العمل وأثناءه.»

ولكن المشير رد على عبد المنعم أبو زيد في حسم:

ـ أنا مستعجل على حد الطيارة الصبح، ولازم علي مصر ويجي ومعاك خبر الفيللا».

خرجت من اليمن ٢٤ ساعة ، وبعد تلك خلالها بعثت إلى وكيل الثالث طبيب ريجارا (٣٢) جنيها، وقتها سألني من مستأجر قلت له على الفور: الدكتور علوي الجبري أعتقد أن اسم الجبري كان عالقا في ذهني لأنه كان نفس اسم المسؤول في التليفزيونات أو شيئا من هذا القبيل، الفيلا تشرع خلف الأهرام، بها حديقة واسعة ... وبدأت التخطيط لتأثيثها على أساس أن السكان أجانب، مقاعد شرقية وأركان فرعونية وتركت عملية التأثيث ووضع كشافات كهربائية في أركان الحديقة وعدت إلى اليمن لأبلغ الشير أن الأمر قد تم فعلا وبعد عودتنا من اليمن بأيام، طلب مني الشير أن يذهب لرؤية الفيلا ... صحبته في سيارتي ... طفنا حولها ... ثم دخلناها وجدها مؤثثة ونظيفة، ومستكملة من كل شيء ... حتى التليفون به حرارة! قال لي الشير عمر إنه سوف يوصلني للجيزة لأنه سينتظر في الفيلا بعض الوقت. قلت له سأستقل سيارة تاكسي ... وتركته ... وهكذا انتهت علاقتي بهذا الأمر أو هكذا خيل إليّ».

■ ■

وبعد شهور استدعى علي شفيق الراشد عبد المنعم أبو زيد وطلب إليه الذهاب لإصلاح الثلاجة في منزل الخبير بالهرم.

واعترض عبد المنعم أبو زيد «لأن هذا من اختصاص اللواء عصام خليل المسؤول عن الخبراء» ... ولم يوافق علي شفيق على ذلك. وطلب من «أبو زيد» أن يتولى الأمر بنفسه ... وكانت المرة الأولى التي يذهب فيها إلى الفيلا بعد ذلك ... قال البواب إسحق بمجرد أن رآه إنه لم يقبض مرتبه.

رجع أبو زيد إلى علي شفيق الذي أخبره أنه مسؤول عن سداد الإيجار، ودفع أجر البواب فالمشكلة أن أحدا منهم لا يذهب إلى هناك.

« الحقيقة ساورني شك وقلت لعلي شفيق أنا أصبر كم رتبة وربما أكتشف أمر مخابرات سيقال أنني المسؤول . فأعفني من هذا الأمر»

ولكن أبو زيد استمر يتردد على الفيلا لإجراء إصلاحات في الكهرباء أو الأثاث كلما طلب إليه ذلك.

توقعت أن شيئا ما يحدث في الفيلا. مفاتيح المشير وكنت اشتريتها له وجدتها في أحد أركان الصالة. لاحظت أنني عندما أذهب لا أجد أحداً بالفيلا، فهل كان الرجال يشتغلون للعمل. فأين أنت؟! جعلت الشكوك تساورني لحظات، ولكنني قلت ربما يتردد المشير على الجيران. ربما صاحب عصام خليل المشير للقاء الجيران. وخاصة وأن إسحق البواب وزوجته كانا يقولان لي إن الفراولة والخوخ جاهزة كانا هنا.

ولم أكن أستطيع أن أكثر من توجيه الأسئلة لإسحق البواب حتى لا أفهمه لأي شك. كنت أصحب المشير عامر. أقود السيارة وأوصله إلى مبنى المخابرات العامة، ويصعد المشير، وأترك السيارة وأجلس في الخارج أنتظره، وفي نهاية السهرة كان المشير يطالبني. أضع يدي على السيارة بعد أن يركب أجدها ساخنة. إذن فأذهب الظن أن السيارة خرجت بالمشير، وأنها لم تكن واقفة كما تركتها. لم ألمس عنده شيئا للملاحظة ولكنني لم أتكلم. وما كان لي أن أتكلم!

■ ■

كان عبد المنعم أبو زيد يقوم ذات صباح ببعض الإصلاحات في المطبخ على حد روايته عندما جاءته زوجة البواب مسرعة لتخبره أن الخواجاية حضرت. وأسرع للخروج من الباب الخلفي وركب سيارته ولكنه وجد سيارة أخرى تقف خلفها تمنعها من الحركة. ورأى عبد المنعم سيدة شقراء ترتدي بلوزة وبنطلونا وتضع نظارة سوداء على عينيها تناديه:

أستاذ عبده.. أستاذ عبده.. لو سمحت!

أوسيعوماسية صالحتني. وقالت لي: متشكرة قوي.

لم أفهم مكالمة، كان يمكن في اللحظة الأولى أنها ليست خواجاية لأنها

تتكلم عربي، ولكن تفكيري قد أصابه شلل من تقول. أنا متشكرة ... وأنا أفكر عما إذا كنت قد رأيت هذه السيدة من قبل. وأين؟

عندما قالت: أنا قلت للدكتور يشكرك مقابلة مني.

بدأت أفكر ... في كلمة الدكتور لحظة إلا أنها واصلت: أنا مكنتش متوقعة الذوق ده. والفرش ده. الست إزيها؟؟

الست مين؟؟

- أم نبيل « زوجتي »

- كويسة.

- جنبها لسه تاعبها. تعبت، ولكنني أجيت.

- الحمد لله أحسن

« لم سألتني عن الأولاد، وأجبتها : واحد؟ جلال حاصل إيه ... خذ البطولة ... سامي حاصل إيه. ؟؟ ... رأسي تدور وأنا أفكر في من تكون هذه السيدة. لم أكن قد رأيت برلنتي عبد الحميد أبدا ولم أكن أعرفها . وخرجت من ناحية مطعم «النيل» ركبت سيارتي، وأنا أستعرض في ذاكرتي اللاتي أعرفهم ربما أكون قد رأيتها، ولكن أين ومن هي ... حتى وصلت إلى بيت الملتقى في الجيزة، ووجدت هناك علي شفيق قلت له.

- إحنا متفقين لما أكون في الهرم ماحدش ييجي.

- مين اللي قال إن حد راح لك ... وأنا لسه منتظرك تكلمني بالتليفون لما تخلص

لا ... راحت.

- بتقول راحت .... هي مين؟!

- أيوه واحدة. وكلمتني ... وكانت راكبة عربية.

- تبقى هي.

- مين هي؟

برلنتي

- برلنتي عبد الحميد؟

- أيوه ... حصل لخبطة ماكنش مسئول عنها

- مين في الجيزة؟!

يومها قال على شفيق أن المشير بينتظرني في المطبعة... وعندما ذهبت إليه قال لي:

- شفت الست اللي كانت تشتم فيها أمس... وقال بي: بكره لما تعرفها تلاقيها طيبة، غير النظرية اللي أنت فاكرها!!

وضعت أمام الأمر الواقع، وأصبحت أتردد على المشير هناك.

■■

كثير من التفاصيل الصغيرة، والكبيرة يرويها عبد المنعم أبو زيد منها مثلاً قصة البيت الذي استأجره للمشير عامر في كنج مريوط... فقد استدعاه على شفيق، وطلب منه أن يبحث عن منزل لاستئجاره في الرأس السوداء بالإسكندرية.

هناك وجد منزلاً يملكه رجل أرمني يتاجر في الآلات الكاتبة، وقد اشترى نظرياً باسم صلاح ابن المشير عامر... هذا البيت بالإسكندرية كان يذهب إليه المشير، ومعه صديقه محمد كامل حسن المحامي، والذي قدم للسينما والإذاعة في الخمسينيات عدداً من الأعمال الشهيرة.

قلت لعبد المنعم أبو زيد: هل كان عبد الناصر يعرف بقصة المشير مع برلنتي عبدالحميد.. وهل رآها معهما؟!

قال: أنا لم أره معهما أبداً ولا أعرف، إذا كان يعرف أم لا يعرف.

■■

أدلت شقيقة برلنتي عبد الحميد السيدة إصلاح عبد الحميد حوائش الشهيرة بزهرة بأقوالها حول علاقة المشير بشقيقتها في التحقيق الذي أجري معها يوم ١٧-٣-١٩٦٨، وجاء ملخص أقوالها ما يلي

١ـ تقوم برلنتي عبد الحميد بمراقبة زواجهما؟ زواج إصلاح؟ وذلك بمحاولتها إبعادها عن زوجها بتبديد أثاث خاص ببرلنتي بقصد فصم زواجهما لتنسى لبرلنتي مراقبة تصرفات أختها معها والقيام بخدمتها

٢ـ ذكرت أن أختها برلنتي عبد الحميد سافرت إلى الخارج بتأشيرة خاصة أحضرها عصام حليل بعد موافقة المشير يحتمل أن تكون التأشيرة من المخابرات العامة، وسافرت باسم نعيمة عبد الحميد ومكثت ثلاثة أيام وقد سافر معها مصطفى عامر كمرافق لها، وأحضرت معها خمس حقائب تحوي ملابس بحوالي ألف جنيه

٣ـ تعرفت برلنتي على المشير بواسطة صلاح نصر، بعد حوادث سوريا إذ كان المشير في حالة نفسية سيئة وأراد صلاح نصر أن يرفه عنه

٤ـ ... ...

٥ـ كان من أمنيات برلنتي طوال حياتها أن تتزوج من شخصية مشهورة ولذلك عقدت العزم بأن تتزوج المشير بأية وسيلة.

٦ـ .. ..

٧- كان صلاح نصر غير راض عن علاقة برلنتي بالمشير

٨ـ . . . . .

٩ـ بعد هذه الحادثة تطلق المشير ببيت الجيزة حيث تسكن عائلته في الدور العلوي ويكون المشير بالدور السفلي وكان هذا مخططا لعدم تأنيب ضمير المشير عند عودته للمنزل مباشرة.

١٠ـ . . . .

١١ـ كانت برلنتي تريد المشير خالصا لنفسها وتغير من كل شخص يعطف عليه المشير بما فيهم والدته وأخواته

١٢ـ ....

١٣- قامت برلنتي عبد الحميد بتقديم كل من محمد كامل حسن المحامي وزوجته

سهير فخري إلى المشير كإهداء، وقام محمد كامل حسن المحامي باستغلال هذه المرأة بأن يتوسط للمشير في تصريف قضيته وكتبه إلى الشئون العامة، ولكنه كان يجد صعوبة في استجابة المشير لطلبه.

١٤ - أن المشير أرسل محمد كامل حسن إلى الدمشقي مرتين للصلح من أكثر يومانه للنصر وذلك بإيعاز من عبد المنعم أبو زيد حتى يخلو الجو للأخير كي يتزوج من سهير فخري.

١٥ - ....

١٦ - ....

١٧ - ....

١٨ - كان كل من عبد المنعم أبو زيد ومصطفى خليل من المقربين جداً إلى برلنتي.

١٩ - ....

٢٠ - أن المشير كان يؤمن بفكرة الاتحاد الاشتراكي ولكنه كان غير راض عن الموجودين به وأنه كان يميل إلى الاتحاد السوفيتي بشدة قبل العدوان الأخير وخصوصاً أنه كان على صلة وثيقة بخروشوف وأن الأخير كان لا يرفض له طلبا.

٢١ - كانت علاقة المشير بصلاح نصر تتوتر أحياناً وكان ينصحه المشير بأن كل إنسان له أن ينحرف بشرط ألا يؤثر ذلك على عمله وأنه سيراقبه باستمرار وخصص للمشير أحد الأفراد للسؤال عن صلاح نصر كل يوم في منزله.

٢٢ - كانت علاقة المشير ببرلنتي عبد الحميد في الأيام الأخيرة وثيقة وكان يطلعها على جميع تحركاته كلما كانت تصل له البوسطة عندما يكون موجوداً معها كما أنه يناقش معها بعض الأمور السياسية.

٢٣ - ....

(*) الأقوال الناقصة حذفها المؤلف لأنها خاصة جداً أو غير قابلة للنشر

٢٤- [illegible]

٢٥- [illegible]

٢٦- الفيللا بمصر الجديدة وقطعتان من الأرض بالهرم وسيارة مصر ٢٣٠٠ مشتراة من أموال المشير باسم والدة برلنتي سيدة إسماعيل سراج، وأن المشير لم تكن لديه المقدرة المالية لشراء فيللا فاستغل مبلغاً من الرئيس لإتمام ثمن الفيللا

٢٧- تقوم برلنتي الآن بعمل تواقيع عن طريق جار لها بالمنزل يعمل في المزاد لإثبات ملكيتها لبعض الأشياء.

٢٨- قامت برلنتي باتصالات بمختلف الأوساط لمناصرة المشير بعد الاستقالة وكانت تشيع أن السيد الرئيس قبض على المشير بعد دعوته على العشاء بمنزله وكانت تقول عنه عادت طبيعة المماليك

٢٩- [illegible]

٣٠- روت أنه في الأيام الأخيرة بعد استقالة المشير وتحديد إقامته كان حلقة الصلة بينها وبين المشير هو أمين حسن عامر نجل حسن عامر شقيق المشير

٣١- ذكرت أن من أسباب انتحار المشير حساسيته وخوفه من الفضيحة خصوصاً بعد معرفته بأن المخابرات قد قامت باستدعاء برلنتي لمدة ثلاثة أيام على التوالي لمعرفة أخبارهم ولكنه انتحر في اليوم الرابع

[illegible]

لا أحد يستطيع أن يجزم ما إذا كان عبد الناصر يعرف بقصة زواج المشير من السيدة برلنتي عبد الحميد أم لا. لكن الثابت أنه لم يذهب إلى بيتها على الإطلاق. كاتم أسرار المشير قال إنه لم ير عبد الناصر هناك أبداً. صلاح نصر قال أن عبد الناصر كان يحسبه ولكنه لم يذهب أبداً إليه في بيتهم. الرجال الذين كانوا حول عبد الناصر وظلوا إلى جانبه حتى انتقل إلى رحمة الله يجمعون على أن

عبدالناصر لم يكن يعلم .. بل إنه فوجئ بأنه لجب منها ولذا وظلت أجهزة الأمن تبحث طويلاً حتى اهتدت إلى أنه قد قُيد في مكتب صحة مصر الجديدة، وكان ذلك عقب انتقال المشير عامر إلى رحمة الله، فقد كانت الصفحة المقيد اسمه بها بسجل المواليد منزوعة من الدفتر الخاص.

وهناك عدد من الوقائع يمكن أن تكون مؤشراً هاماً حول هذه القضية في مجملها، فمسئول الشباب في حي عابدين عقد فوجئ مسئول الشباب بورقة، وجدها تحت باب بيته مكتوبة على الآلة الكاتبة تقول أن المشير عامر يتردد على السيدة برلنتي عبد الحميد في فيلا على ترعة المريوطية بالهرم.. وأن السيدة برلنتي حامل وذلك أن تحتجب عن المشير.. وأسرع مسئول الشباب بحمل الورقة إلى قائد منظمة الشباب الدكتور حسين كامل بهاء الدين .. الذي ذهب بها إلى علي صبري.

ويقول صلاح نصر أن علي صبري أرسل الورقة إلى شعراوي جمعة لإجراء التحريات اللازمة.. وقامت أجهزة الأمن بجمع ملف للتحريات.. وأرسلت الملف إلى جمال عبد الناصر .. الذي وضعه أمام المشير عامر.

وثار المشير عامر - على حد رواية صلاح نصر - وخاصة عندما سأل جمال عبد الناصر، ما إذا كان قد أمر بمراقبته، وأجابه عبد الناصر أنه قد فوجئ بالموضوع مرسلاً إليه من شعراوي جمعة.

وتساءل المشير كيف يراقب نائب رئيس الجمهورية بواسطة ضباط ومخبرين من وزارة الداخلية دون أمر من رئيس الجمهورية؟!

وطالب بإخراج شعراوي جمعة من الوزارة، بل وإقالته واعتقاله.. كما طالب بإخراج علي صبري من الاتحاد الاشتراكي بعد أن وصلته معلومات فيما بعد عن كلام كان يردده مسئول الشباب بعابدين في اجتماعاته الخاصة عن الورقة التي وجدها تحت باب شقته بباب اللوق!!

ويقول صلاح نصر أن عبد الناصر طلب منه إجراء تحقيق مكتوب مع كل من علي

صبري، وشعراوي جمعة، حول هذه الواقعة . ولكنه لم يجر التحقيق، فقد آثر أن ينهي الموضوع بطريقته وحده. عندما اتصل بشعراوي جمعة وعلي صبري، وطلب منهما تسوية الموضوع مع المشير، والاعتذار له وحل الموضوع دون تحقيق أو ضوضاء، وقد استجاب كل من شعراوي جمعة وعلي صبري لما طلبه صلاح نصر، وتمت تسوية الموضوع وديا حيث قبل المشير اعتذارهما، واتصل به عبد الناصر بعد ذلك وطلب منه عدم إجراء التحقيق لأن المشير لم يعد يريد تحقيقا

ولكن شعراوي جمعة يروي لي القصة بطريقة مختلفة . فعندما وصلت الورقة ، كان همه معرفة من هم الذين يشوهون صورة المشير وسمعته، ومن هنا انطلق البحث الذي أسفر عن أن هذه الورقة لم تكن الوحيدة بل إن اللجنة السيدة سعاد القاضي، قد وجدت تحت باب شقتها بباب اللوق نفس الورقة، وبالبحث والتحري ثبت أن الورقة مكتوبة على الآلة الكاتبة ، في منزل إحدى السيدات بباب اللوق وهي التي قامت بتوزيعها.

ويقول شعراوي جمعة: أنه قبل عمل أي بحث ، وعندما تلقى الورقة اتصل بسامي شرف وأخبره ، على أساس أنه سوف يخبر الرئيس، وفهم من محادثته مع سامي شرف ، أنه لا مانع من إجراء البحث، ولم يكن يتصور أن هذا رأي سامي شرف من تلقاء نفسه، وإنما تصور أنه رأي عبد الناصر وأنها موافقة الرئيس . ولكن عبد الناصر اتصل به وأخبره أن المشير غاضب جداً وأنه طالب باعتقاله ، وأن عليه أن يذهب للمشير للتفاهم معه ، وذهب شعراوي جمعة للمشير عامر، وأخبره أنه لم يكن يراقبه . ولكن كان يبحث من الذين يشهرون به

وقال المشير أنه لن يبقى في القاهرة، وأنه أرسل لاستخراج جوازات سفر بأسماء مستعارة لكي يسافر إلى أسبانيا ، ويقيم هناك . وكان اعتراض المشير أن مثل هذه الأوراق عندما تدخل في وزارة الداخلية ، فإنها سوف تصل إلى زكريا محيي الدين، لأنه كان يعتقد أن رجال وزارة الداخلية على اتصال بزكريا محيي الدين وانتهى الموضوع عند هذا الحد

كان البحث يدور كما قال لي شعراوي جمعة ، عن الذي كتب هذه الورقة، ومن

الذي يريد الشـهير بالمشير ، ولم يكن يتعرض للقضيه الأساسيه ، وهي قضـية المشير عامر والسيدة برلنتي عبد الحميد ، ولهذه القصة تداعيات أخرى طويلة ، حيث ألقت المخابرات العامة القبض على مسئول الشـباب في كمين أعدته له بإحدى شقق مدينة نصر ، بعد محاورة ، لمعرفة من أين أحضـر الورقة ، فقـد كان هناك شك في أنه هو الذي كتبها . بيد أن ذلك لم يكن صحيحا . إذ أن وراء إرسال هذه المعلومات وإظهارها بهذه الطريقة ، صاحب مصلحة في أن يعلن هذا الزواج . ويعرفه الناس ولا يظل سرا . وخاصـة أنه كان زواجا عرفيا . لم يوثق عند أي مأذون ، والزواج العرفي لا تترتب عليه حقوق قانونية كالإرث والمعاش وغيرهما . كانت ورقة عرفية وقعها شاهدان من عائلة عامر . هل تدل هذه القصة على أن عبد الناصر كان يعرف؟؟

والواقعة الثانية حدثت عقب وفاة المشير عامر بعد هزيمة عام ١٩٦٧ ، عندما دلت التحريات على أن السيدة برلنتي عبد الحميد كانت وراء طبع منشورات التي وزعت على نطاق واسع في مجلس الأمة ، والنقابات العمالية ، وداخل القوات المسلحة

والقي القبض عليها ، وكان التحقيق سياسيا في مبنى المخابرات العامة ، يجريه المهندس حلمي السعيد ، وهو غير التحقيق الذي أجرته سلطات التحقيق في قضية المؤامرة ، وعندما أراد المهندس حلمي السعيد سؤال السيدة برلنتي عبد الحميد رفضت ، فهي لن تتحدث إلا أمام جمال عبد الناصر ، أو من يرسله نيابة عنه ، لأن لديها معلومات هامة .

ويقول أمين هويدي مدير المخابرات في ذلك الوقت أنه اتصل بالرئيس وقال له إن السيدة برلنتي ترفض التحدث إلا معك ، أو مع من ترسله إليها

وأرسل إليها عبد الناصر مدير مكتبه سامي شرف الذي أمضى معها ساعات ، وخرج بعدها ليقول لأمين هويدي على حد تعبيره إن برلنتي عبد الحميد متزوجة من المشير عامر ، بورقة زواج عرفية . ويقول أمين هويدي إن هذه كانت المرة الأولى التي سمع فيها عن زواج المشير من السيدة برلنتي عبد الحميد وأنه فوجئ بذلك!

بعدها بحوالي ساعة ، اتصل جمال عبد الناصر تليفونيا بأمين هويدي وقال له

« سيب برلنتي يا أمين … دي مراة المشير »

وأوصلتها سيارة من المخابرات معززة إلى بيتها … على حد رواية أمين هويدي لي

وقلت لأمين هويدي : ألم يكن جمال عبد الناصر يعلم بنبأ زواج المشير من برلنتي عبد الحميد؟!

وقال : «الله أعلم» … ولكن هذه هي كلمات عبدالناصر لي بالحرف الواحد

ومعنى رواية هويدي أن عبد الناصر لم يكن يعلم هو الآخر

ويقول سامي شرف لي إنه أمضى مع برلنتي أكثر من أربع ساعات في مبنى المخابرات وأنه هو الذي قام بالتحقيق ، والتحقيق مسجل بالصوت من غرفة أخرى ، وقد قام بالتسجيل محمد نسيم … وأنه كان يعرف بقصة هذه العلاقة منذ يناير ١٩٦٧ وأن حادثة سحول الشباب بمايلين وقعت في فبراير ١٩٦٧ ، بعد معرفتهم بالقصة وأنه قد حدثت مشادة بين الرئيس وبين عامر حول هذه القضية … وكان للمشير تبريراته المتعددة للزواج

أما الطفل «عمرو» فابنه مسجل في دفتر المواليد باسم عمرو محمد عبدالحكيم عامر

وفيما بعد سوف تكون هناك مشكلة حول ميراث «عمرو» وحقه من المعاش، ويقرر عبد الناصر أن يصرف له جزء من المعاش من رئاسة الجمهورية … ويقول سامي شرف أيضا أن أعضاء مجلس الثورة كانوا يتقاضون معاشاتهم من رئاسة الجمهورية

وبعد وفاة المشير لجأت السيدة برلنتي إلى القضاء من أجل الحصول على نصيب ابنها ــ عمرو ــ في ممتلكات المشير الراحل ، لأن الزواج العرفي ، وفقا للقانون لا

تترتب عليه حقوقي .. وتدخل مصطفى عامر، وحل المسألة ودياً بأن منح عمرو كل حقوقه، وحصل على نصيبه القانوني كوارث في المعاش .. ورأت الأسرة أنه لابد من منحه كل مايريد .. لأنه ابن المشير عبد الحكيم عامر من السيدة برلنتي التي ثبت من التحقيقات أنها كانت ذات نفوذ كبير عليه، لم يُعرف له سبب، حتى إن كاتم أسراره قد قال أنها السبب وراء قصة القبض عليه وإلقائه في السجن .. ومن مبالغة .. فلا شك أن من قضية عبد المنعم أبوزيد جوانب موضوعية أدت إلى إبعاده ومحاكمته، وإذا صدقنا ما يقوله بأن السبب هو السيدة برلنتي عبد الحميد فهل يكون السبب في إبعاد علي شفيق صفوت الذي اتهم معه في نفس القضية .. ؟؟

كانت هناك عوامل موضوعية أدت إلى هذه القضية، وأدت إلى إبعاده عن القوات المسلحة والحكم عليهما بالسجن.

ومن الغريب أن المشير عامر في عز أزمة ١٩٦٧ وبعد الهزيمة لم يستغن عنه ولا عن علي شفيق، فقد أصدر قراراً بالإفراج عنه، واستدعى علي شفيق وكان إلى جواره أثناء حرب ١٩٦٧، بل إن شمس بدران يقول أنه عندما ذهب إلى المشير عامر في أسطال بلدته عقب النكسة وجد هناك علي شفيق وعبدالمنعم أبوزيد، وتعجب كيف يكونان موجودين في هذا المكان رغم ما نسب إليهما .. وطلب إلى مصطفى عامر إبعادهما وأن يسافرا إلى القاهرة.

وحكاية عبد المنعم أبوزيد سكرتير مكتب المشير لها بقية طويلة.

..

أدلت برلنتي بحديث للأستاذ ثروت فهمي في مجلة آخر ساعة العدد ٢٥٨٣ بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٨٤، وقد نشرته الصحف .. وكنت قد نشرتها بإحدى الصحف العربية — بالمعلومات السابقة وعلقت عليها ونحن ننشر نص تعليقها لأنه يبين وجهة نظرها كاملة وليس هدفنا تجريح أحد أو التشهير بأحد لذلك كان لابد من نشرها كما هي حتى بما فيها من تجريح شخصي

● قالت برلنتي: «كم هو مظلوم هذا التاريخ».. فقد كتب في بداية عهد عبد الناصر بطريقة وفي نهاية عهده بطريقة أخرى، وكتب في عهد السادات بطرق مختلفة، وهو يكتب الآن باختلاف كبير وما ألاحظه أن الذين يكتبون التاريخ يكتبونه عن طريق إظهار جزء وإغفال جزء آخر عن عمد.. وهم يستقون معلوماتهم إما من «شماشرجي» كان يلبس البدلة لأحد المسئولين، أو من أحد الخدم والموظفين الصغار الذين كانوا يخدمون الحكام أو تبرير أخطائهم أو لادعاء بطولات زائفة بإضافة معلومات غير صحيحة تلوي الحقائق لحساب اليمين أو اليسار، أو ينقلون عن بضعة مولاوات إذ من يزورون التاريخ يعتمدون على أن الموتى لا يتكلمون.

قلت لها: إن وضعك تحت الاختبار لمدة عام كامل قبل الزواج يعني أن زواجك من المرحوم المشير عامر كان معروفا على المستوى الرسمي وهذا يتعارض مع ما جاء في المقال عن الورقة التي وضعت تحت الباب في منزل مسئول الشباب يحيى عابدين ونقلت إلى علي صبري ثم إلى الرئيس الراحل عبد الناصر فما قولك؟

فقالت برلنتي: أحيلك على ما قاله حسين عرفة في كتاب (شهود ثورة يوليو) الذي نشره أحمد حمروش عام ١٩٧٧ وذلك في صفحات ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦.

● قلت: ورد في المقال أن المرحوم عبد المنعم أبو زيد كان يقوم ببعض الإصلاحات في المطبخ عندما جاءت زوجة البواب مسرعة لتخبره أن الخواجاية (تقصد برلنتي) حضرت.. فما رأيك؟

فقالت برلنتي: إنها حواديت بالدولار والإسترليني للإثراء السريع.. هل يكتب التاريخ من خلال زوجة بواب أو تصوله في المطبخ!

● قلت: هل لي أن أعرف ما الذي حدث معك بعد وفاة المشير، منذ القبض عليك، وبعد الإفراج عنك؟

فقالت برلنتي: البكرة متكعبلة، ولو بدأت في فك أول خيط فربما تفك كل خيوط البكرة، وحرصا على عدم فكها أفضل الصمت، وكل ما أستطيع أن أذكره أن إقامتي حددت في منزلي بعد الإفراج عني، وأنني عشت لسنوات محوطة، ولم تكن

في منزلي بالطبع مروعة، وهكذا بدأت عملية تعذيب من نوع آخر ، رغم أنني لم أرتكب جريمة .. حتى تولى الرئيس الراحل أنور السادات وأنهى هذا الوضع الشاذ

* قلت : ما الذي تركه المرحوم المشير عامر لك ولابنك منه .. وما مقدار المعاش المخصص لك بوصفك أرملته وبصفته ابنه عمرو ؟

فقالت برلنتي : هذا هو الأمر المضحك في الموضوع ، كان المشير يتحكم في بند مصاريف السرية مثله مثل رئيس الجمهورية ، ورغم ذلك فإن رصيده في البنك يوم وفاته منتحراً أو مقتولاً كان لاشيء ، ومازلت بوصفي أرملته أقيم في نفس الشقة التي ورثتها من قبل زواجي منه، والأثاث تشهد أن أثاث البيت لم يتغير أو يزيد. أما المعاش الذي تقرر لورثته فهو معاش رجل مدني لا معاش قائد عسكري ، ويبلغ معاش عمرو «وخمسة وعشرين جنيها» وخمسة قروش تصرف كل شهر بشيك من رئاسة الجمهورية ويملك عمرو الآن شقتين وقطعتي أرض هي كل ما ورثه من أبيه عدا المعاش. وأما بالنسبة لشخصي ، فقد حرمت من المعاش لأني تجرأت ورفضت أن أكذب على المشير من خلال وسائل الإعلام ما أرادوا أن يقال ولم يكن حقيقيا ، فقد أحضروا أوراقا مكتوبة وطلبوا أن أقرأها وأحفظها وأذيعها لتشويه سمعة المشير فرفضت ، وكان هذا التشويه هو ما نجحت فيه وسائل الإعلام بمصر في ذلك الوقت ومازال يحدث حتى الآن خارج مصر [1] ..

انتهى الحوار

■ ■

ولكوني أجتهد كباحث فقد رجعت إلى الصفحات المذكورة من كتاب أحمد حمروش الذي ذكرته السيدة برلنتي وكان حسين عرفة يتحدث فيها عن أحداث سنة ١٩٥٤ كما أنه ترك الخدمة عام ١٩٥٨ وانقطعت صلته بالعسكرية على حد قوله في نفس الصفحات ولم ترد فيها أية إشارة إلى المشير أو برلنتي من قريب أو بعيد كما لم يرد أي ذكر للموضوع كله في كل كلام حسين عرفة

أما بالنسبة للمعاش فالزواج العرفي لا يترتب عليه قانونا أي معاش للزوجة . وكانت برلنتي قد تركت الفيلا التي تقيم فيها مع المشير، كما أن تلك فيلا يسكنها بالإيجار المرحوم الدكتور محمد البهي . وكان المشير رحمه الله نظيف اليد لم يملك مالاً، ولم يترك ثروة .. ومن أغرب القضايا التي ظهرت في مكتب المشير عامر .. قضية انحرافات بعض أعضاء المكتب . وليست غرابة القضية في أن بعض أفراد المكتب قد استغلوا مواقعهم في التهريب أو الحصول على أموال أو الإثراء ، ولكن وجه الغرابة في هذه القضية ، أن المسئول الأول فيها لم يحاكم وحوكم فقط الموظفون إما مدنيون . أو مكلفون بالخدمة العسكرية ! . وكان المسئول الأول في المكتب هو علي شفيق صفوت الذي فرض المشير عليه حماية خاصة وطلب عدم المساس به، وإن كان قد طلب منه أن يطلق زوجته المطربة السيدة مها صبري ، بناء على طلب من جمال عبد الناصر، وإلا رفض خروج من القوات المسلحة.

والقضية غريبة أيضا لأن بعض أفراد مكتب المشير عُذبوا تعذيبا شديدا، رغم قربهم من الذين قاموا بالتعذيب ، وصداقتهم لهم . وقد حوكم الذين عذبوهم أخيرا . وهي قضية غريبة أيضا لأن سبب التعذيب وسبب القبض عليهم لم يكن الانحرافات فقط ولكن اختفاء صورة للمشير عامر والسيدة برلنتي عبد الحميد في عيد ميلاده، واتهموا بسرقة هذه الصورة لاستغلالها ضد المشير عامر ، وقد ثبت بعد ذلك أن الصورة التي اختفت كانت عند والدة السيدة برلنتي . والتحقيق مع محمد متولي السيد يكشف القصة كلها . يقول في الصفحات الخمس من ١٦٧ من محضر التحقيق بالنص :

في سنة ١٩٦٤ كنت أعمل سكرتيراً خاصا للسيد المشير عامر، وكان هناك صراع منذ بداية الثورة بين العقيد علي شفيق والعقيد شمس بدران ، وظلت هذه الصراعات حتى حدثت في سنة ١٩٦٦ كان هناك عيد ميلاد السيد المشير عامر ، وكان في البيت الذي في الهرم الذي كانت تقطن فيه برلنتي وحضره السيد عباس رضوان والسيد صلاح نصر واللواء عصام الدين خليل . وكان هناك تصوير بهذه المناسبة

وكان سيجمع الصور عند معين والضيع في نهاية الحفل ينقص صورة من هذه الصور .. وكانت موجودة في هذا الحفل السيدة سهير فخري ، وقد وجه لها الاتهام على أنها التي أخذت الصورة على أساس أنها زوجة عبد المنعم أبو زيد لاستغلالها في الوقت المناسب .. وبرلنتي عبد الحميد هي التي كانت أفصحت عن رغبتها في الانتقام من عبد المنعم أبو زيد وزوجته سهير فخري ، لأن عبد المنعم أبو زيد كان يتحرى عن حياة برلنتي عبد الحميد وماضيها.. وكانت لا تستريح لسهير خوفها أن تقوم بإبلاغ عبد المنعم أبو زيد عن ماضيها وحياتها السابقة

وكانت سهير فخري متزوجة قبل ذلك من محمد كامل حسن المحامي وكانا صديقين لبرلنتي عبد الحميد قبل معرفتها بالمشير .. وأخذاً بالحيطة أخذت برلنتي توجه لسهير فخري أسئلة أمام المشير توحي إجاباتها بأن محمد كامل حسن مجنون ويشرب كثيراً ويهلوس علشان ما يصدقش المشير أي حاجة تقال عن برلنتي والمشير طبعاً في الوقت ده كان صديق فقط لبرلنتي

استدعى عبد المنعم أبو زيد وطلب منه إدخال محمد كامل حسن المحامي للمستشفى ودخلوه مستشفى البهمان ، بحجة علاجه من الشرب ، ومكث في هذه المستشفى فترة خرج بعدها ، فاتهموه بأنه يشتم الرئيس عبد الناصر واعتقلوه

وفي خلال هذه الفترة كان قد تم طلاق سهير من محمد كامل حسن المحامي وتزوجت بعد ذلك من عبد المنعم أبو زيد

ويوم حفل عيد ميلاد عرفت أن برلنتي اتهمت سهير بأخذ الصورة الناقصة لأنها كانت تخشى من سهير على المشير ، ولأنها كانت تخشى من وجودها مع عبد المنعم أبو زيد وأن تكون مصدر معلومات له عن حياتها السابقة باعتبارها كانت صديقة سابقة لها وتعرف أسرارها

وهذه الصورة كانت تمثل المشير وبرلنتي وحدهما ، والمشير غضب من عبد المنعم أبو زيد وأصر المشير على أن الصورة لازم تظهر ولكن الصورة لم تظهر

ومن ناحية أخرى كان شمس بدران يوشي للمشير عن علي شفيق ، وكان بين

شمس بدران وبين علي شفيق صراع بسبب اختلاف آرائهما وباعتبار أنهما منذ بدء الثورة كانا سكرتيرين للمشير فكانا يتصارعان على السلطة ، إلى أن حسم المشير هذا الأمر بتعيين شمس بدران مديرا لمكتبه وعين علي شفيق سكرتيرا عسكريا له ولكن ظل الصراع قائما بينهما فكانا دائمي الاختلاف.

وكان المشير غالباً ما يجمع بينهما ويقوم بالصلح بينهما حتى كانت هذه الفرصة وهي مناسبة هذه الصورة وطلب المشير من شمس بدران التحقيق فيه

وشمس بدران هو الذي عين حسن خليل بعد ما كان ملحق عسكري بالخارج وعينه في منصبه كمدير للمباحث العسكرية. وأنا شخصيا باعتباري دائما في بيت المشير ، بحكم عملي ، ومكتبي كنت في بيته وعملي كسكرتير خاص للمشير يقتضي معرفة اتصالاته وتحركاته ومرافقتي له في هذه التحركات ، وبحكم هذا العمل عرفت اتصال المشير بشمس بدران وتكليفه له بمراقبة أعضاء مكتب المشير الذين يتآمرون عليه .

وعلمت بعد ذلك بحكم عملي أيضا القبض على أفراد المكتب وإيداعهم السجن الحربي والتحقيق معهم من شمس بدران

وعلمت أن التحقيق في البداية معهم كان سريا ولما علمت أن هؤلاء الأفراد قُبض عليهم وأودعوا السجن الحربي انهارت أعصابي ، خاصة بعد أن عرفت الوسائل الوحشية التي اتخذت ضد أولادهم وأهلهم أثناء القبض عليهم ، فدخلت للمشير في غرفة نومه وكان ذلك بعد القبض على أفراد المكتب ورجوته أن يحميهم ولا يتخذ معهم أسلوبا غير الأسلوب الوحشي الذي اتخذ معهم.

وتم القبض عليهم جميعا، وكنا نسمع عما يحدث معهم ، وظل الحبس سارياً لمدة ثلاثة شهور أو أربعة ، ولم يقل أي كلام في هذا الموضوع.
وخلال هذه الفترة عرف أنه نُسب إلى أفراد المكتب انحرافات واختلاسات ونشرت في الجرائد ، وأعلنها المشير في أكثر من مناسبة في خطاباته بالقوات المسلحة، ولقد لفت نظري مسئولية علي شفيق عن هذه الانحرافات والاختلاسات ولم أعفي

شفيق) هو المسئول الأول والمشرف على جميع الشئون في مكتب المشير ، ولكن كان المقصود عبد المنعم أبو زيد بسبب موضوع الصورة التي فقدت من حفل عيد الميلاد وقد قام المشير بحمايته على شفيق ورفض أي شيء يمسه

والذي حدث هو أن «شمس بدران» وجد في هذه القضية فرصة للانتقام من على شفيق وحاسم للمشير فحرض على شفيق وطلب منهم عدم الكلام في أي شيء يمس على شفيق . ولأن المشير كان يعتبر على شفيق أكثر من سكرتير فهو كل شيء بالنسبة له . وأذكر أنني سمعت محادثة بين المشير وبين على شفيق والمشير طلب من على شفيق فيها بأنه يسيب مها صبري والإشتراك الجميل لكن شفيق رد عليه وقال له : أنا إنسان ولي عاطفة ولا يمكن أتخلى عن مها صبري وبعدها بحوالي أسبوع صدر قرار بإحالة على شفيق إلى الاستيداع وبعد أن هدأ المشير بعد حوالي ثلاثة أو أربعة أشهر من القبض على أفراد المكتب فاتحته بعد أن شعرت باستجابته لسماعي بخصوص هؤلاء الناس فقلت له إن هؤلاء الناس مظلومين وعلشان كده مش معقول يكون حصل لهم تعذيب أو تشنيع على أسرهم ، وأنا كنت سمعت بحصول التعذيب من ناس كانوا يترددوا على منزل المشير وكانوا يترددوا على السجن الحربي لتوصيل أوراق وأشخاص مثل أحمد أبو نار . وبعد ذلك بفترة علمت بأن الصورة التي كانت مفقودة من حفل عيد الميلاد قد وجدت عند والدة برلنتي عبد الحميد . وعلمت ذلك من المشير شخصيا وقال لي في أحد الأيام الأولاد دول مظلومين ويقصد أفراد المكتب المقبوض عليهم ، فأنا قلت له يا سيادة المشير المفروض عدم اتباع الأسلوب الذي اتخذ معهم ، وضربت له أمثلة بما يحدث في بعض المكاتب الأخرى مثل مكتب رئيس الجمهورية وعلى صبري ، ومكتب عبد اللطيف البغدادي فكان رده عن أن الموضوع خرج من إيديه ولم يكن بيديه أن يعمل غير هذا

فقلت له إنه مكنش يجب التشهير بهذا الموضوع لأنه طعن في سيادتكم . فكان الرد على مرة ثانية أن الموضوع خرج من إيديه . وشرحت له

ظروف عائلات أفراد المعتقلين واستجاب وكلفني أن أبحث شئونهم وأقوم باسترداد بعض ممتلكاتهم لهم

وطلبت منه أن أزورهم بالسجن الحربي فاستجاب لطلبي وأبلغني أنه استأذن من شمس بدران ،وسمح بزيارتهم ، وكان معي النقيب محمد عبد الحليم وقابلني قائد السجن الحربي حمزة البسيوني وصفوت الروبي واحضروهم لي جميعا في مكتب بالسجن الحربي.

وحضر المقابلة عادل عبد الرحمن شفيق وزغلول عبد الرحمن الذي كان معتقلا في ذلك الوقت، وعند رؤيتي لهم لم أستطع أن أتحمل المنظر البشع الذي رأيتهم عليه، وكانوا مربوطي الأرجل والأيدي ولم أتحمل أن أمكث أكثر من خمس دقائق ورجعت إلى مكتب حمزة البسيوني وقلت له مش حرام اللي بتعملوه في الناس دول. فقال لي أوامر وليس لي ذنب.

وعدت إلى منزل السيد المشير وخرج معي في ذلك الوقت مساء وأبلغته عن رؤيتي للناس فلم يرد. وللمرة الثانية قال لي أن هؤلاء الناس مظلومين وسيخرج منهم في القريب العاجل عندما يأتي الوقت المناسب ولا ينسى الرأي العام تشويه وتأكيد لذلك أرسلني إلى كريمة عبد المنعم أبو زيد في حفل زفافها وأعطاني مبلغ ٢٠٠ جنيه لتوصيلها إلى والدتها.

وفعلا قام بتنفيذ الوعد وأصدر قرار في يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٧ بالإفراج عن هؤلاء الناس جميعا ومعهم آخرين منهم زغلول عبد الرحمن، وبعض المتهمين في قضايا أخرى. وكان هذا اليوم هو اليوم الأخير في معركة ١٩٦٧

وجاء عبد المنعم أبو زيد إلى المشير بالحلمية حيث كان موجوداً في ذلك الوقت المشير، وبعض قادة الجيش. ثم حدث بعد ذلك أن سافر المشير إلى أسطال ومعه عبد المنعم أبو زيد، وعاد بعد ذلك إلى القاهرة وبعد مضي ١٥ يوم عاد المشير من أسطال كتعليمات رئيس الجمهورية. وبعد ذلك بيومين أو ثلاثة حادثني المشير بأن الرئيس جمال عبدالناصر أبلغه تليفونيا بأن عبد المنعم أبو زيد يشتمه أمام الناس وطلب أن يعود إلى السجن.

وفعلاً عاد عبد المنعم أبو زيد إلى السجن برفقة النقيب أحمد أبو نار .. بعد ذلك طلب المشير من محمود طنطاوي وكان يعمل سكرتيراً عسكرياً للمشير بأن يسحب ملف تصفية أفراد مكتب المشير من القضاء العسكري حتى يتمكن من تنفيذ قراره السابق بالإفراج عن أفراد المكتب لوعده محمود طنطاوي بتنفيذ ذلك ولكنه لم يقم بالتنفيذ ويرجع ذلك لأن المشير حين طلب ذلك من محمود طنطاوي لم يكن في السلطة، ولأن محمود طنطاوي قبل أن يشغل منصب سكرتير عسكري للمشير كان قبل ذلك سكرتيراً لشمس بدران، بالإضافة إلى سابق عمله في مكتب البكري، والقصد يبلغك أنه كان ينقل المعلومات التي يحصل عليها بحكم عمله في مكتب المشير من هنا المكتب إلى منزل رئيس الجمهورية نظراً للخلاف الذي كان قائماً بين الرئيس جمال عبدالناصر وبين المشير عبد الحكيم عامر؛

وكان عبد المنعم أبو زيد كاتم أسرار المشير عامر وسكرتيره الخصوصي، قد قال في التحقيق أن المشير عامر استدعاه من السجن وذهب لمقابلته في منزل عباس رضوان أمين الاتحاد الاشتراكي ووزير الداخلية السابق لسؤاله عن الصورة [illegible] ولكنه أنكر معرفته بأمر هذه الصورة، وقال أنه سمع أن المشير قد طلب من [illegible] التحقيق لمقابلته.

في التحقيق اعترف عباس رضوان بأن أبو زيد خرج من السجن الحربي وجاء لمنزله، وقابله مرة واحدة ولم ينفِ أنه قابل المشير في مرة ثانية بمنزله، ولكنه قال أنه لا يذكر.. وأضاف

دخل عبد المنعم عليَّ مرتدياً قميصاً وبنطلون عرق واشتكى بأنه في حالة نتيجة جرح، وأذكر أنه طلب مني إخطار المشير عامر بأنه معذب في السجن الحربي، وطلب مني بنطلون. وأحد الأطباء للكشف عليه بالسجن الحربي وتضميد جراحه وأبلغت المشير عن حالته وقال المشير أنه سيرسل إليه الطبيب "

وحوالي ٩/ ٦/ ١٩٦٧ كنت في زيارة المشير بمنزله بالجيزة وجدت عبد المنعم أبو زيد موجوداً، وعلمت أنه صدر أمر بالإفراج عنه هو وبعض المحكوم عليهم؛

واستمر عبد المنعم معرجا عنه على ما أذكر، وكان ذلك باتفاق بين المشير والمرحوم عبد الناصر، ثم علمت أن جمال عبد الناصر طلب من عبد الحكيم عامر عودة المفرج عنهم إلى السجن، وفعلا عاد عبد المنعم إلى السجن، وكان ذلك في تقديري مرجعه انعدام الثقة بين المشير من ناحية وبين جمال عبد الناصر من ناحية أخرى.

س: ما الحالة التي كان عليها عبد المنعم في ذلك الوقت؟

ج: لا أذكر غير أن مظهره كان مرهقا، وذكر لي أن ذلك نتيجة هجوم بعض الكلاب عليه بالسجن، وكانت إحدى يديه عليها ضمادة من الشاش، وكانت ملفوفة، وعلى ما أذكر كان حافيا، وجلس على الأرض ولاحظت أنه كان مرهقا وكان تعبان ويبدو عليه بوضوح الإرهاق الشديد وكانت حالته تدل على أنه سهران

س: هل ذكر لك نوع التعذيب؟

ج: هو ذكر لي أنه انضرب بالكرباج واستخدمت معه الكلاب وقال لي أن شمس بدران أمر بضربه وتعذيبه، وأنا باعتباري صديقا للمشير عامر، أعرف خلفيات موضوع التحقيق، وأن تعذيب عبد المنعم ربما كان بقصد حمله على اتهام علي شفيق بالاشتراك في موضوع التحقيق وخاصة بالتصرفات المالية.

س: من أين لكم الاعتقاد بأن تعذيب عبد المنعم كان لذلك الغرض؟

ج: هذا الاعتقاد نتيجة الخلاف الذي كان قائما بين علي شفيق وبين شمس بدران.

س: يقول عبد المنعم أنه ذهب لمنزلك مرتين خلال التحقيق وأنه في المرة الأولى قابل المشير، وشمس، وعلي شفيق وسأله المشير عن موقفه وقضية زكريا الطاهر، والصورة التي التقطت من حفل عيد الميلاد، وأن المرة الثانية كانت بعد عشرة أيام وفيها قلت له إنه حافي للمشير وهي المرة التي طلب فيها سروالا، ونزعت عربية الأحمال لرؤيته بعد أن رأته مصابا والدماء على ملابسه

ج: الحقيقة أنني لا أذكر المرة الأولى، وأتذكر المرة الثانية التي طلب منها ستطيرون، وأذكر أيضا أن الشغالة أم كمال صرخت حين رأته معلقة فتى ذكرتها، وتأثرت حين رأت منظره. (١)

■ ■

وتقدم عبد المنعم أبو زيد فيما بعد بمذكرة إلى رئيس محكمة الحراسة يطلب رفع الحراسة عن ممتلكاته بعد أن أفرج عنه قضائيا، وفي هذه المذكرة الطويلة «٢٨ صفحة على الماكينة» يقول أن قضية انحراف مكتب المشير ملفقة. ونحن نختلف معه في أن القضية ملفقة، أو أنه لم تكن هناك انحرافات في مكتب المشير ولكن الغريب هو روايته لأسباب تلفيق القضية من وجهة نظره، ونحن ننقل بالنص ثلاث صفحات فقط من هذه المذكرة تعكس أسباب تلفيق القضية، وقد لا نوافقه عليها، ولكنها على كل حال وجهة نظر سبق أن رواها لي، وسجلها بنفسه في مذكرة محفوظة بالقضية ولا شك أن الاطلاع عليها مفيد لاستكمال الرؤية يقول بالنص

كيف قابلت السيدة نفيسة عبد الحميد (برلنتي) وظروف ذلك عام ١٩٦٢ كلفني العقيد على شفيق بالبحث عن فيللا مناسبة لسكن خبير ألماني، ومعه زوجته في منطقة الهرم أو المعادي تكون غير مكشوفة، وسهلة المواصلات والحراسة واعتبر ذلك أمراً سريا هاما نظرا لحدوث اعتداءات على بعض الخبراء

كنت أبحث وأسلمه عناوين ما أجده، وفي إحدى سفرياتنا باليمن أمرني المشير بالحضور للقاهرة لمدة ٢٤ ساعة أبرم فيها عقد الفيللا، واختار أثاثها على أن تكون جاهزة للإقامة خلال أسبوع من نزولنا من اليمن، وعدت لليمن بعد ٢٤ ساعة موقعا عقد الفيللا باسم ممدوح إبراهيم الجيزاوي وهو السكرتير الفني للمشير، وترتيب العقيد على شفيق، وأعطيت مساحات الغرف، واتفقت مع «الصيرفي» على الموبيليا اللازمة. وبعد أسبوع من عودة المرحوم المشير عامر من اليمن كانت الفيللا جاهزة لإقامة الخبير الألماني. وذهب معي المشير ليلاً، وأعجب بالفيللا، وتعرّف على

---

(١) هذه التحقيقات أجريت بعد رحيل عبد الناصر بسنوات.

اختيار إسحق وعائلته ، واستلم المفاتيح ، وانتهت علاقتي بهذه المأمورية اللهم إلا إرسال الإيجار كل أول شهر

ومع مرور الوقت ، الثلاجة عطلت فأعطاني المقيد من شعبتي مفتاح لأصلحها ، كذلك حرارة التليفون انقطعت ، الكهرباء كانت تتعب للإصلاح ، وأتصل به من هناك وكثيراً ما طلب مني العودة قبل إتمام الإصلاح ، وتكررت زياراتي دون أن أرى أحداً وإن كان أن وجدت بعض مناديل المرحوم المشير هناك . وفي يوم ما كنت أحاول إصلاح الثلاجة ومعي إسحق ، إذا بزوجته تدخل مسرعة قائلة : الست أخواتها جت ، فخرجت من وراء باب المطبخ إلى السيارة ، وما إن أدرت السيارة ، حتى وجدت سيدة والتي يطلبونها تنادي يا أستاذ عبد المنعم

عدت وتقدمت منها ، وسلمت علي من عند المطبخ ، وللحظتي وجدتها تشكرني على دوري في اختيار المفروشات والموبيليات ، ومنذ وجدتها تسألني عن صحة زوجتي ومرضها ، وأولادي كل باسمه ، وما هو مشهور عنه ، كل ده ، وأنا مرتبك ، ومش قادر أعرف مين دي ، فقد كانت معلوماتهم عني التي تحلى بأخلاق الفلاح وشهامة أولاد البلد ، لذلك كما علمت فيما بعد ، اتفقت برلنتي مع المشير على أن أوضع أمام الأمر الواقع ، فكانت تمثيلية هذا اللقاء !!

خرجت لأواجه المقيد على شعبتي ، والأسئلة تلح علي : هل دي صحيح برلنتي ، وإزاي ... وطلبني المشير وسألني وعن حركات إيديه وهزات رأسي عرف ما يدور بخاطري ، فقال لي مخصتنا دي بنت طيبة ، وبكره تعرفها كويس ، وماتهاش أي مطامع فينا

ومضت الأمور ، وأنا مقتنع تماماً بخطأ ما وصلنا إليه ، وقد كنت من مخاوفي على المشير منها أمام المقيد على شعبتي ، ومخولي السيد مرافق المشير ، وتأكدت من تصرفاتها أن هدفها هو الاستيلاء على المشير والزواج منه ، وفي سبيل الوصول إلى هذه الحقيقة ومرضها تظاهرت بإخلاصي لها ، وكنت أبلغ المشير عن كل تصرفاتها . وكانت تطمع في العربة المرسيدس ١٨٠ التي تركبها ، فأمر بإعطائها عربتي الخاصة فيات ١٣٠٠ وظلت معها إلى أن اقتنعت المشير وألحت عليه فأمر على شعبتي فصرف

لها عربة فيات ٢٣٠٠ باسم والدتها السيدة محمود فراج" على اعتبار أنها أرملة الشهيد الرائد محمد أنور عوض، وقد كانت تتظاهر أمامه بالتقشف حتى أنني حينما اكتب له في آخر عام ١٩٦٥ عن علمها، بتطلعاتها، وإصرارها على الزواج منه قال هي بتنقد الإسراف حتى في الأكل، ومستعدة تعيش على الفول والجبنة القريش، وتعيش على حصيرة وطبلية ولمبة جاز

كانت تردد ذلك دائما حتى صدقتها تماما. وكانت أمها تخطط إلى الزواج وحاولت برلنتي الاتصال بالسيدة الفاضلة حرم المشير لتبلغها عن علاقته بها، ولتضعه أمام الأمر الواقع. لجأت لكل الطرق حتى الشعوذة والأحجبة، وبلغته أن ذلك، وأمسك بالأحجبة المستخرجة من ثنايا المرتب والمخدة وسريرها وادعى أن المخابرات تبلغه. وآخر عام ١٩٦٥ قبل أعياد النصر أبلغت المشير بما جرى بيني وبين والدتها ومحضورها عن الزواج. وكيف طلبت مني أن أساعدها في إثارة شكوك السيدة حرمه، وحرصها على تكليف شقيقتها زهرة بالاتصال تليفونيا بها، وإخطارها بأن المشير متزوج من برلنتي عبد الحميد

ولإصراري أمامه وكنا جالسين من الحلمية في يناير ١٩٦٥، وقبل حضور رمضان، وسيادته يصر على وينكر بينة الزواج ثبت له دي يا أفندم مش استنتاجات لي، أو تحليل موقف، ده واقع، ويتكلمون له مباشرة ظنا أنني لن أسمعك تتهم لي، قال جواز لا. أروح فين من الناس لو حصل

وواجهني بأنه يشك تماما في معلوماتي، وحتى يصدقني كلف على تسجيل هذا الكلام، فاستكثرت على نفسي أن أقدر على تنفيذها والتسجيل عليها. وقلت له .. مين يعرف يسجل على دي!! الساعة ٩ صباحا أيقظوني من النوم لوجود مندوب لسيد صلاح نصر في انتظاري منذ الساعة الثامنة في مكتبه. لأمر عاجل وهام وجدت أن في المخابرات سلمني جهاز تسجيل متوسط الحجم وعرض كيفية تشغيله وقال: إن السيد صلاح نصر أرسله به علشان الأسطوانة المطلوبة منك.

دارت بي الأرض .. كيف أن المشير بعد هذه العشرة الطويلة يشك في صدقي .. واستهولت احتمال أن أعجز عن التسجيل معها فأفقد ثقته

ذهبت إلى مكتبي بالجيزة ولم يكن هناك سوى تليفوني وثلاث أفراد حراسة ، وجلست أفكر وعندي قناعة متأكدة كانت حافزاً في أن أحاول التسجيل عليها من التليفون

وجربت ونجحت فقد جاءني صوتها عبر الأسلاك في لهجة أنب فيها : .. ؟ ده أن قلت الدكتور - أي المشير - ضحك عليك وورطت بكلام أذنه !! لأنه منذ العصر بيكلمني كلام غريب زي ما يكون حاسس بحاجة لطمأنتها عليّ .. رفعت معها الموضوع الذي كانت تقوله لي .. باختصار نجحت تماماً في كشف سرها وما تخفيه عنه .. ومصارحاتها أشغال شقيقتها بحرم المشير .. اتضحت بوضوح من بيتها وآمالها وكيفية الوصول إلى ذلك ودون فرص هو الزواج منه وكانت تجاهر دائماً بأنها ليست أقل من زوجات كبار رجال الدولة وليس المشير أكثر من السيد كمال الدين حسين الذي تزوج اثنين .. ولا السيد حسن إبراهيم ولا السيد كمال رفعت .. ولا أعرف منين لعرف الكلام ده

سلمت المرحوم المشير التسجيل وعليه الشريط .. فطلب مني نقله على الـ ٩٠ التي كن أولاد كان ، وحمدت الله على نجاحي عشان ما أطلعش كذابة .. وانتظرت لأرى تصرفه .. ولكن كانت قد تسلطت عليه وتحكمت وأقنعته .. وكنت أتمنى في مالطة! كانت زوجتي السابقة السيدة سهير فخري تلفت الكثير من نصر للتهم لذلك كنت أجاهر أمام العقيد علي شفيق ومحرز السيد، على النتيجة السيئة التي وصلنا إليها .. وبدأت هي تتقرب إليها منولي وتستمد عنه ، واستطاعت سريعاً كسب ابتسامة زوجتي عنتها تماما .. فقد وجدت في وجودي خطراً شديداً عليها .. لتعلمي أسرارها وحقيقة موقفها . وتأكدتما من أنني حقيقتها وأعارض في زواجها ، بل والأكثر من ذلك سجلت عليها وكشفتها للمشير .. واتضح فيما بعد أن التسجيل الذي سجلته عليها قدمه لها المرحوم المشير ، وأنه تم ضبط هذا الشريط بواسطة المخابرات العامة عام ١٩٦٧ ، في منزل برلنتي عبد الحميد في الهرم .. وكان التغيير والانقلاب الخطير .. وكان الانتقام الرهيب

ففي نهاية ٦٥ أقيمت حفلة في فيللا الهرم كمناسبة عيد ميلاد المرحوم المشير .. ولم أحضرها ولم أكن بها .. واتصلت بي زوجتي السابقة في مكتبي بالجيزة بلا تقول لي إن برلنتي اتصلت بها وطلبت منها ضرورة الحضور للمشاركة في عيد ميلاد المشير واعتذرت .. وفوجئت بعد ذلك بالمرحوم المشير يطلبها ويبلغها ضرورة حضورها فأخذت تاكسي وحضرت الحفل .. وأعادوها بعد انتهائه إلى منزلها

في الصباح فوجئت بالمرحوم المشير يأمرني بالتوجه إلى الهرم للبحث عن صورة فقدت في حفلة أمس .. وبالبحث لم نجد شيئا .. كما بحث علي شفيق معي ولاحظت أن برلنتي تواجهني وتحاول إقناعي بأن أطفال إسحق الجنايني وجدوها ووضعوها في نار كانوا يتدفؤا عليها ضمن ورق ومجلات .. إلخ

وكان ممكن أن أوافق وينتهي الموضوع .. ولكن عندما سألت عن نوع الصورة الناقصة وما تحويه من أفراد، علمت بأنها صورة تحوي المشير ومجاوره تحت إبطه برلنتي عبد الحميد يحيط بهما شقيقاه السيد حسن عامر والسيد مصطفى عامر، وأن الصور التي التقطت للحفل تعدت مائة صورة من الماكينة «البولورايد»، ولم تنقص سوى هذه الصورة .. ورأيت أن وراء اختفاء الصورة برلنتي ووالدتها، لأن هذه الصورة العائلية تشير بمثابة عقد زواج شرعي قد تحرر بالصورة بدل القلم وأن شاهدي العقد شقيقاه. قلت للمرحوم رأيي وقلت للعقيد علي شفيق رأيي في ذلك

اتهمتني برلنتي بالتقاعس عن التحقيق والبحث، وأن إسحق «البواب» سافر إلى بلده بحجة زيارة والدته المريضة وأنه أخفاها هناك .. إلخ .. حتى إن المشير صدقها وبدأ التحقيق بنفسه مع إسحق وأولاده .. ومع الأسف استخدمت يده بالضرب والإيذاء على إسحق البواب .. ترضية لها .. وسألني المشير بحضورها عما قلته له بيني وبينه عن أصحاب المصلحة في الاستيلاء على الصورة .. وصارحته برأيي أي بوضوح باستبعاد استيلاء إسحق وأولاده على الصورة

كذلك صعقت وقتي على بث يقرر الشك من جهتي ... متعية بأن سهير استولت عليها يوم الشقي وأرسلتها إلى وسلمتها بنفسي إلى زكريا الطاهر ليسلمها لسامي في إيطاليا.

والسيد زكريا الطاهر الذي أشاد بوطنيته وبرجولته وجهاده المرحوم المشير، جاءني ومعه اللاجئ السياسي العراقي العقيد عرفان . واشتكى لي من تصرف مدير مكتب الرئيس السيد فتحي الديب وزير الشئون العربية، وأنه آثر العودة دون مقابلة الوزير رغم أنه كان عاود يبلغ عن موضوع مهم جداً فشرحته للمشير، فقال لي هاته يقابلني بكره. فلما أخبرته أنه سيسافر على طائرة الصباح إلى روما أمرني بضرورة الاتصال بالسيد زكريا في جناحه بأوتيل شبرد وأبلغته تحيات المشير وأن السيد حسن صبري الخولي سوف يقابله في أي وقت بعد عودته. وفعلاً أبلغته ذلك. وأعطيته رقم التليفون للاتصال بي فور عودته. وهكذا وصلت بأني بيت المشير وحفظت الأمانة.

وعزز ذلك شمس بدران بخبائثه. وسلك طريقاً في المرحوم المشير. عندما اقتضت رغبة شمس بدران وبرلنتي عبدالحميد للإطاحة بي والإجهاز عليّ وزحزحتي عن طريقهما. أما شمس فهدفه الإطاحة بالعقيد علي شفيق والإطاحة بي عن أي الطريق، وكانت الطيبة أو الأكذوبة الكبرى. وبحثوا عن الصورة المفقودة وتظاهروا بذلك أمام المشير طالما لم يجدوها. وتقرر وضعي وراء الشمس ولو لفترة حتى لا أستفيد من علمهم بالصورة أو تنفذ أعينها. حسب الظروف

ولابد من متابعة مكتب المشير عامر في الشهور السابقة على هزيمة سنة ١٩٦٧، ولنرى ماذا كان يشغله، وما هي القضايا الأساسية التي يهتم بها مكتب القائد العام للقوات المسلحة، ونعود إلى مذكرة عبدالمنعم أبو زيد المقدمة إلى المحكمة والتي يروي فيها كيف تم لشمس بدران ما أراد وتحقق طموحه في إزاحته وإزاحة علي شفيق من طريقه وأصبح وزيراً للحربية. ومسئولاً عن مكتب المشير واختصاصاته

يقول عبدالمنعم أبو زيد تم لبرلنتي عبدالحميد ما أرادت وحققت نتيجة اللقاء إرادتها

برلنت شمس بدران وتحققت آمالها وتخطيطها ويقول أبو زيد أنها وصحتني بالسجن المؤبد حتى لا أعارض ولا أقاوم زواجها من المرحوم المشير وتكون السيدة زينب عبدالحميد حرم المشير !!

وترقبوا عودة زكريا الطاهر من روما ، وكتب بالسجن وأعدوا جهاز تسجيل على التليفون ، وطلبوه في فندق شبرد ، وطلبوا مني أنه عندما يرد على التليفون أسلم عليه وأقول له أنني في مأمورية ، وبعد الحمد لله على السلامة أقول له جيب لي إيه وصمت من الفني معاك إيه ولكن زكريا لم يشأ أن يرد علينا مباشرة وكان الذي طلبوني بسبب ثورة التليفون ليطلبه هو بمعرفته طبعا لم تعط الثمرة وكانوا يتحريانهم حوله وثبت أن ادعاءاتهم غير صحيح

■ ■

وتستمر مذكرة عبد المنعم أبوزيد في شرح تفاصيل القضية من وجهة نظره ويحكي فيها عن بعض المخالفات الأخرى في مكتب المشير ويسهب في وصف مالقيه من تعذيب. والمذكرة على كل حال هي وجهة النظر الخاصة لعبد المنعم أبوزيد. وهي تشرح قصة الصورة الغائبة ، وتلقي ضوءاً على جزء من علاقة عبد الحكيم عامر وبرلنتي عبد الحميد.

وكان المتهمون في قضية انحراف مكتب المشير عامر ثمانية على رأسهم عبد المنعم أبوزيد. وقد نسبت إليهم تهمة اختلاس أموال أميرية قدرها ٣ ألف جنيه وبعضهم نسبت إليه تهمة التزوير في مستندات عدد من عربات السيارات المخصصة للعاملين من اليمن بما ترتب عليه تهريب هذه السيارات وبيعها في السوق المحلية وأنهم اتفقوا مع التاجر محمد الصيرفي وضبطت في مخازنه ست ثلاجات وعشرة أفران بوتاجاز، و٩ مراوح ، و٨ غسالات وثمانية أجهزة تسجيل وقد وضع جميع المتهمين تحت الحراسة. وقد أصدر المشير عامر قرارا بتشكيل مجلس عسكري برئاسة اللواء محمد أحمد صادق لمحاكمتهم.

وقد كتب محمد حسنين هيكل قائلا: «أن جميع الموظفين الذين ثبت عليهم الانحراف فصلوا من وظائفهم وقدموا لمحاكمة عسكرية ، ووضعت أموالهم تحت

الحراسة ، وفي موضوع الانحراف ، بضعة ألوف من الجنيهات ، وكان العقاب رادعا كالسيف البتار !!

ومن الطريف أن عبد المنعم أبوزيد الذي قدم لمحكمة عسكرية كان موظفا مدنيا في مصانع الطائرات كما هو ثابت في سجلات السجن الحربي ، ويعمل في مكتب المشير .. وقد صدر قرار بتكليفه للخدمة العسكرية ، وهو في السجن الحربي بعد توجيه الاتهامات إليه وذلك حتى يمكن محاكمته أمام المحكمة العسكرية ! .. والحقيقة أن عدد الثلاجات والبوتاجازات وغيرها من السلع التي ضبطت أقل كثيرا من أن تكون مادة لقضية كبيرة إلى هذا الحد، مما يوحي بأنه كانت لها خلفيات أخرى .. كما أن حجم التهريب كان أكبر بكثير جدا من حجم المبالغ المختلسة أو حتى التي أصدرت المحكمة حكما برده وهي عشرة آلاف جنيه وفقا لحكم المحكمة ، وقد حكم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة !

ومن المثير أيضا أنه منع المحامين جميعا من حضور القضية أو الدفاع عن المتهمين حتى لا تفوح رائحة أشياء كان لابد أن تختفي ، ولم تكن بالطبيعة هي الثلاجات ولا بيع سيارات النصر ! في السوق السوداء بعد الحصول عليها بأسماء وهمية لأمهات الشهداء، فقد ثبت أن ذلك وقع كثيرا ، وأن كثيرات من الفنانات حصلن على سيارات نصر من مكتب المشير بعلمه أو بدون علمه على أنهن أمهات شهداء .. والاستثناء كان في أولوية الحجز ، فقد كن يدفعن ثمن السيارات وليس من المنطقي أن والدة السيدة برلنتي عبد الحميد واسمها السيدة محمود فراج ! قد حصلت على سيارة على أنها أم شهيد وكذلك والدة السيدة مها صبري ، بل وخالها أيضا !

وكان الذي سهل كل هذه العمليات هو علي شفيق صفوت، وله دور آخر في القضية حتى أن عبد المنعم أبوزيد يقول إن شمس كان يريد أن يلفق لهما اتهاما آخر بمعاونة الإخوان المسلمين .. فقد كانت زوجة علي شفيق الأولى والسابقة على مها صبري هي السيدة سوزان ابنة الفنان الراحل حسين صدقي وكانت هي ووالدتها

متعاطفين جدا مع الحاجة زينب الغزالي ، ولذلك فقد كنا – كمصلحين – نجمع للسيدة زينب الغزالي أموالا من أفراد الجماعة ... ومن الذي يرفض أن يتبرع من أجل الفتيات المسلمات اليتيمات اللواتي تقوم الحاجة زينب بالإشراف على تعليمهن التطريز والخياطة ؟

وكنا قد أحضرنا لها – للسيدة زينب الغزالي – أيضا حصيلة جنيه من أموال الشئون العامة للقوات المسلحة وتوسطنا حتى صرفت حصيلة جنيه أخرى من وزارة الأوقاف على سبيل الإعانة لمعاونة في أعمال جمعيتها، وهذا ثابت في التحقيقات لذلك عندما سمعت من بعض رجال الحرس عن تعذيب وقع على السيدة زينب الغزالي بعد القبض عليها عام ١٩٦٥ أبلغت المشير بغضب شمس بدران ، وكاد يقتلنا اتهاما بمعاونة الإخوان المسلمين (١)

■ ■

ويقول عبد المنعم أبو زيد أن ابنه سامية اتصلت به في العمل لتبلغه أن أفرادا يدعون أنهم من المباحث الجنائية العسكرية جاءوا يفتشون المنزل ، وأنهم أحضروا حقيبة ، وجمعوا فيها جميع الصور الموجودة بالمنزل

بعدها استدعاه اللواء حسن خليل بحجة أنه يريد أن يراه فوراً وذهب إليه ، ولكنه لم يجد ... نفسه إلا القبض عليه ، واستمرت عملية تسليمه حتى خرج معصوب العينين ليجد نفسه أمام المشير في منزل عباس رضوان ، هناك قال له المشير ... إيه حكاية الصورة !

– صورة إيه يا أفندم ... أنا عندي مئات الصور ؟

– الصورة التي أعطيتها لزكريا الطاهر ... المجموعة ولم كنا في المخابرات أكتشف أنك أخذت الصورة ، وشمس جاله تقرير بأنك أعطيتها لزكريا الطاهر عندما قابلتم في فندق شبرد وأخذها وطار إلى إيطاليا لتنشر في الصحف.

ولم أجد أمامي إلا البكاء ... ولكن المشير قال ... قول لنا الصورة فين واحنا نتصرف !

ولأول مرة بعد هذه المقابلة أفهم حكاية الصورة ... وسبب القبض علي ... وكانت

التقارير تقول أنني قد أعطيت الصورة لزكريا العطار نظير نصف مليون جنيه ، وأنه هو وطار إلى إيطاليا ليستغلها في التشهير . وكان الهدف من تعاملي أن أعترف حتى يمكن مواجهة الأمر أو القتل حتى لا أستفيد بالمبلغ !

والطريفة أن المشير قد أقام عيد ميلاده . ولم أذهب . بل ذهبت زوجتي سهير التي كانت مترددة لأنها لم تكن ترتاح لبرلنتي في الأيام الأخيرة ، لأن برلنتي كانت تعاملها كما كان المشير يعاملني . كانت تريدها وصيفة لها !

كان هناك فارق كبير بين المشير القائد العام ، ونائب رئيس الجمهورية وبيني ، وكانت برلنتي تريد أن يكون نفس هذا الفارق بينها وبين سهير ، ولم يكن بين الفنانة سهير صديقة الفنانة برلنتي القديمة وزميلتها مثل هذا الفارق .

ولا تزعم في التحقيق أن الصورة قد وجدت في بيت وكانت محفوظة بها السيدة برلنتي كوثيقة إثبات في حالة ما اذا لم يتزوجها المشير عامر .

■ ■

بحثت في قضية مكتب المشير عامر حكاية الفنانة سهير فخري التي كانت متزوجة من محمد كامل حسن المحامي ، والتي أنجبت منه ولدا وبنتا !! وهي قضية أكثر حساسية أيضا . فقد كان محمد كامل حسن يعرف تفاصيل السيدة برلنتي منذ كانت متزوجة من المرحوم محمود سليمان الشيخ السينمائي ، وأرادت السيدة نفيسة عبدالحميد الشهيرة ببرلنتي أن تعرفه على المشير . وقالت لكامل حسن أنها تعرف شخصية مهمة وقد تصور كامل حسن أنه شخص من أعضاء مجلس قيادة الثورة ذكر اسمه ، ولكنه لم يكن يتصور أنه المشير على نحو ما كتبه في مذكراته . وكان محمد كامل حسن من أشهر كتاب المسلسلات الإذاعية البوليسية في الخمسينيات ، كما أنتج عددا من الأفلام وكتب العديد من روايات السينما المصرية !!

ولقد كتب محمد كامل حسن قصته قبل وفاته بشهور وروى فيها كيف التقى بالمشير لأول مرة في الطريق الصحراوي . فقد حملت سيارة إلى منتصف الطريق هو

وزوجته سهير فخري وسرت منها إلى سيارة بها برلنتي عبد الحميد ، وشخص ملثم وعندما رفع اللثام عرفته   كان المشير عامر

وذهب الأربعة إلى استراحة كنج مريوط !   وكان اللقاء الأول

ويحكي عبد المنعم أبوزيد قصة هذا اللقاء الأول قائلا   كنا في طريقنا إلى الإسكندرية فلحقنا بسيارتين قال لي المشير   حد المعمورة   عند الأربع   شارع فيه بيت الأستاذ محمد كامل حسن المحامي، هم منتظرين هناك تجيبهم من هناك وتيجي !   وإذا لم تجدني، فسوف أنتظرك على الطريق الصحراوي. كنا في الليل أحضرت الأستاذ كامل حسن هو وزوجته ، وكانت أول مرة أراه فيها ، ركب إلى جواري ، وزوجته في الخلف ، على الطريق وجدت السيارة الأولى   كانت برلنتي عبد الحميد تقود السيارة ، وإلى جوارها المشير ، وفي المقعد الخلفي تجلس أخت برلنتي وانتقل كامل وزوجته إلى سيارة المشير   وتبعت السيارة الثانية وحدي حتى وصلنا إلى كنج مريوط

تركناهم يقضون في البيت ، وأوصلنا المشير إلى استراحة برج العرب حيث تكلم في التليفون   باعتبار أنه في برج العرب   رجعت به إلى الفيلا ، وأمضيت الليل في استراحة برج العرب حتى إذا حدث شيء هام أو اتصل به أحد أبلغه !

وكان محمد كامل حسن يفقد السيطرة على نفسه بعد أن يشرب وأحيانا يقول كلاما غير معقول، لذلك فقد حرص عليه المشير أن يعالجه، وعينه مستشارا للسينما بالشئون العامة للقوات المسلحة وروحي   وبناء على طلب من المشير كان محمد كامل حسن يذهب إلى المستشفى يدخلها ويخرج منها دون إذن ، ودون أن يعرف أحد

وذات يوم خرج من المستشفى في حالة هياج شديد ، وذهب إلى بيته في الجيزة ، واعتدى على زوجته حتى استدعيا الدكتور فخري لورة الذي يعالجه . بعدها طلقت منه السيدة سهير فخري ، وكانت العصمة بيدها !

تزوجت السيدة سهير فخري بعد ذلك عبدالمنعم أبو زيد ، والمعروف أن علي شفيق تزوج السيدة مها صبري ، التي كان قد تعرف عليها سينمائياً عن طريق برلنتي

ويقول المقربون من محمد كامل حسن أنه ذهب بعد ذلك إلى سفير الكويت في مصر وتعاقد معه على إنتاج وإخراج فيلم عن صيد اللؤلؤ في الكويت والخليج وعندما جاء موعد السفر فوجئ بأنه ممنوع من السفر ، فأبرق إلى عبدالناصر قائلاً إنه ليس سياسياً ، ولا علاقة له بالسياسة فكيف يمنع من السفر ، ولكن البرقية لم تصل إلى جمال عبد الناصر ، وألقي القبض عليه وأودع سجن المخابرات ولم يخرج منه إلا بعد انتهاء حرب ٦٧ وقبل أن يترك صلاح نصر المخابرات العامة

وكان كامل حسن أحد الشهود في قضية انحراف المخابرات العامة إلا أنه شهد لصالح صلاح نصر، وأشاد بالمعاملة الحسنة التي تلقاها أثناء سجنه !

بعدما خرج كامل حسن من مصر ، وأمضى فترة في الكويت ، نشر حلقات قصة حياته تحت عنوان «الأفعى البيضاء» ووضع فيه كثيراً من خيالات الروائي ، ثم ترك الكويت إلى بيروت وكان قد أقلع عن الشرب وتصوف واتجه إلى الله ، وأمضى بقية عمره في كتابة الروايات الإسلامية. وتأليف كتب قصصية عن أبطال الإسلام، حتى أنه أصدر أكثر من خمسين كتابا من هذه السلاسل !!

حدثت كل هذه الحكايات الشبيهة بحواديت ألف ليلة وليلة قبل عدوان ١٩٦٧ أو قبل الصدام الحزين على حد تعبير صلاح نصر فهل كان قد بقي وقت للقيادات العسكرية العليا لتشغل نفسها بتدريب القوات المسلحة، وتأهيلها وإعدادها

كانت هذه القيادات العسكرية في واد مختلف ، بينما كانت القيادة السياسية بعيدة تماما عن كل ذلك

٥

الهزيمة

تقرير للمخابرات العامة يشرح الأوضاع السياسية والاقتصادية قبل حرب ١٩٦٧

ويشرح صلاح نصر كيف تابعت المخابرات العامة تطورات الأحداث ساعة بساعة في هذا الوقت طلب عامر أن يعين رئيسا للوزراء

مع بداية ١٩٦٧ تقدم المشير عامر إلى عبد الناصر بطلب تعيين صديقه إليه شمس بدران . وكان هذا المطلب أن يصبح المشير عبد الحكيم عامر رئيساً للوزراء ! ولم يكن ينقص عامر إلا هذا المنصب ، فقد استولى على كل مناصب وسيها القوات المسلحة واللجنة العليا لتصفية الإقطاع والاتحاد الاشتراكي ، ومنظمة الشباب ، ومجلس الأمة ووزارة الخارجية ، كل الشئون الداخلية ، والرياضية ، ولم يبق أمامه إلا منصب رئيس الوزراء . صحيح أن هذا المنصب لا يضيف إليه شيئاً ، ولكن يبدو أن أعوانه كانوا يلحون عليه بعد أن دخل الجيش في كل الأمور التنفيذية فلم يبق إلا أن يستولى على هذا الموقع ليكمله .

وقال عبد الناصر للسادات على حد روايته « إنني أحسست للوضع ببساطة ، وقلت لبدران : قل للمشير « أنا معنديش مانع ، أنا موافق بس يترك القوات المسلحة ، أنا ما لاقي حد يمسك الوزارة أحسن من عبد الحكيم » .

ويقول السادات إن رد عامر كان الصمت ، فهو يعتبر القوات المسلحة مكانه الطبيعي ، ولا يمكن أن يتخلى عنها لأي سبب لكونها مركز القوة الأول .

ويقول السادات أيضاً إن عبد الناصر قال له « إن البلد تحكمه عصابة » وأنه عاد إلى التفكير في أن يترك رئاسة الجمهورية ، ويتولى مسئولية الاتحاد الاشتراكي إلا أن السادات أثناه عن هذه الفكرة قائلاً : « حتى معقول بإهمال منصب رئاسة الجمهورية وتقعد في الاتحاد الاشتراكي علشان عبد الحكيم وأعوانه يحكموا مصر ، إنت عارف إن عبد الحكيم أسوأ من يختار معاونيه ، وهم اللي تسببوا في فشل الوحدة مع سوريا » ، ومع ذلك فعبد الحكيم منصب لمعاونيه تعصباً قبلياً تقول له شيل صدقي قائد الطيران يقول لك قبل ما تشيلوه شيلوني أنا .

وهكذا يرى المؤلف - البحث عن الثقات - أنه في نهاية عام ١٩٦٦ كان الصراع بين ناصر وعامر على أشده ، فكل منهما متربص بالآخر ، خاصة أن عامر كان يوسّع سلطاته كل يوم عن طريق لجنة تصفية الإقطاع ، والتمثيل بالثورة للضحك

يستطيع أن يضرب من يشاء ويعزل أو يعين من يشاء في مؤسسات الدولة، وجميع مناصبها بما فيها النوادي الرياضية ، بل إن شكاوى الهيئات العامة كانت تحال إلى القوات المسلحة لتنظر فيها وحلها حسب ما يتراءى لها . وهكذا تراكمت السلطات في يد عامر حتى أصبح الآمر الناهي والمتحكم في مصير الناس وفي كل ما يتعلق بالبلد من أحداث.

وكانت هذه هي الصورة من وجهة نظر أنور السادات حول عمليات ما أطلق عليه صلاح نصر اسم «العام الحزين»!

■ ■

أما صلاح نصر فيرى أن عام ١٩٦٦ كان مليئاً بالأحداث والمشاكل للعرب تكتل ضد عبد الناصر ، والعلاقات مع الاتحاد السوفييتي فاترة لأن مصر – على حد روايته – لم توافق على طلبه بإقامة قاعدة استطلاع جوي، والخلافات مشتعلة في العالم العربي ، والجيش المصري يقاتل في اليمن مع ما يسببه ذلك من نفقات إلى جانب نفقات إقامة السد العالي.

وفي بداية ١٩٦٧ كان اهتمام عبد الناصر يتركز على حل للمشكلة الاقتصادية ، وفرضت الحكومة بعض الإجراءات التموينية من بينها منع اللحوم أربعة أيام في الأسبوع . وكانت مصر تستهلك أربعة ملايين طن من القمح تنتج منها مليونين ونصف مليون طن ، وتتلقى من الاتحاد السوفييتي مليون طن ، والباقي تبحث عنه في السوق العالمية بعد أن أوقفت الولايات المتحدة منذ يونيو ١٩٦٦ إرسال القمح إلى مصر.

وعندما وقع انقلاب اليونان العسكري في أبريل ١٩٦٧ ، وأعلنت هناك، حكومة ديكتاتورية يمينية كان التقدير الذي وضعته المخابرات العامة أمام عبد الناصر يقول إن هذا التغيير يعد بمثابة تطور جديد في الهجوم الغربي على منطقة الشرق الأوسط فسوف تنضم اليونان إلى تركيا لكي تصبحا سويا القاعدة الخلفية للمخطط الغربي في

الشرق الأوسط ، بينما تقوم إسرائيل بدور رأس الحربة لهذا المخطط ، بحيث يكون هدف إسرائيل تنفيذ سياسة الغرب وعزل عبد الناصر عن طريق تحويل سوريا ، نحو الغرب بالضغط عليها من إسرائيل . وعندها حصلت المخابرات العامة على وثيقة عن سياسة الولايات المتحدة في المنطقة ، وكانت تهدف أساساً إلى عزل عبد الناصر والقضاء على أنظمة مشابهة في المنطقة خاصة سوريا، وفي الوقت نفسه تدعيم إيران لتكون عقبة قوية تهدد جارتها العراق.

وكان يدور في ذهن واضعي السياسة الأمريكية أن عبد الناصر لن يقف مكتوف اليدين لو تعرضت سوريا لغزو على مستوى كبير، لذلك كان الإيهام بمحاولة الاعتداء على سوريا ، وهي المحاولة التي ثبت أنها كانت رعب وخدعة كبرى ، وهذه هي رؤية صلاح نصر التي يواصلها قائلا : "وقد عاشت المخابرات العامة أحداث تلك الفترة يوما بيوم، وساعة بساعة تضع تقديراتها للموقف وتطوراته واحتمالاته في كل من إسرائيل والولايات المتحدة ودول الغرب.
حتى بعد أن تم إغلاق خليج العقبة الذي سبب في إسرائيل ما قالت عنه المخابرات أنه انقسام بين من يسمون أنفسهم بالصقور الذين هاجموا أشكول وقالوا أنه لو كان بن جوريون في منصبكم لما استطاع عبد الناصر القيام بهذا العمل ودفع ذلك ليفي أشكول إلى أن يتخذ موقفا متشددا.

وأرسل الرئيس الأمريكي آنذاك "ليندون جونسون" إلى عبد الناصر يقترح أن يرسل نائبه هيوبرت همفري إلى القاهرة لمناقشة الأمر مع عبد الناصر ، وقد وافق عبد الناصر واقترح أن يطير نائبه زكريا محيي الدين إلى أمريكا على الفور بدلا من انتظار حضور همفري، وتقرر سفر زكريا محيي الدين إلى واشنطن يوم ٦ يونيو ، ولكن إسرائيل بدأت الحرب يوم ٥ يونيو . والذين يدرسون حرب يونيو من خلال الوثائق ، والوقائع والمحاكمات التي تمت يتحيرون كيف يمكن أن يقال أن حرب يونيو كانت مفاجأة ، وأن القيادة فوجئت بالضربة الجوية . فالوثائق تشير إلى أن الحرب لم تكن مفاجئة ، وأن الضربة الجوية ، لم تكن بغتة ؛ لأن الحرب الجوية سبقتها تحركات برية . ويقول الفريق صلاح الحديدي رئيس المحكمة العليا

التي حاكمت قادة الطيران - شاهد على حرب ٦٧ أن الرئيس جمال عبد الناصر أمر بعقد مؤتمر سياسي مساء يوم ٢ يونيو حضره كل من السادة أنور السادات ، وحسين الشافعي ، وزكريا محيي الدين ، وعلي صبري، وعدد من القيادات السياسية كما حضره المشير عبد الحكيم عامر، وقادة القوات المسلحة ومساعدوه ، ورئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ومساعدوه ورؤساء الهيئات العسكرية ، وبعض مديري الإدارات ، وكان هذا أكبر مؤتمر سياسي عسكري عقد حتى ذلك الحين ونقطة التحول نحو المعركة

واستعرض الرئيس الموقف السياسي بالتفصيل وانتهى إلى أننا كسبنا المعركة السياسية، وأن إسرائيل خسرتها على طول الخط ومن الناحية الأخرى فإن الظروف الدولية تحتم علينا ألا نتبع استراتيجية عدوانية حتى لا نخسر موقف أمريكا، وباقي الدول الكبرى منا، ولاسيما بعد أن أعلن الجنرال ديجول أن فرنسا ستقف ضد البادئ بالعدوان

وأوضح الرئيس بأن إسرائيل ليس أمامها إلا أن تُسلم بالأمر الواقع أو أن تعلن حربا علينا ، وعلى القوات العربية الناجحة وأشار إلى أنه لا يستبعد الاحتمال الأخير، بل يتوقعه مائة في المائة لاسيما بعد تشكيل وزارة حرب وتعيين الجنرال موشي ديان مديراً للدفاع في هذه الوزارة، وكذا بعد الاتفاق الذي تم مع الحكومة العراقية على إرسال قواتها للأردن للمشاركة في المعركة القادمة

وأعلن أن استراتيجيتنا وقد تحولت إلى استراتيجية دفاعية بحتة تلزمنا أن نكون في حالة يقظة تامة من أي عمل عدواني وأن إسرائيل قد تقوم بعمليات هجومية واسعة ربما غير مستبعد بل محتمل جداً ولن يتأخر قيامها بهذه العمليات عن يومين أو ثلاثة (أي ٤ أو ٥ يونيو)

وقد بنى عبد الناصر استنتاجه للتوقيت على أساس أن إسرائيل لابد أن تقوم بهجومها قبل وصول قوات الجيش العراقي إلى الأردن وقبل أن تتخذ هذه القوات مواقعها في الجبهة وقال إن إسرائيل ستبدأ بضربة جوية ضد قواتنا المسلحة ،

وطلب من العسكريين الاستعداد لتلقي هذه الضربة ، أو اتخاذ ما يلزم لتقليل خسائرها إلى الحد الأدنى، حتى يمكننا توجيه ضربة رادعة ضد قوات العدو الجوية

وساد الوجوم غرفة الاجتماع واعترى العسكريين نوع من القلق والصمت ، فطمأنه قائد القوات الجوية موضحا أن تحول استراتيجيتنا من الهجوم إلى الدفاع سيؤثر تأثيراً كبيراً على موقف القوات الجوية ، وقال الرئيس أن القوة العسكرية أساسا تدعم السياسة الخارجية

وتولى المشير عامر توضيح أسباب التحول في استراتيجيتنا فقال إننا إذا بدأنا الضربة الجوية الأولى فلن تقف الولايات المتحدة الأمريكية منتظرة تطور الأحداث بل ستتدخل بقواتها العسكرية بينما لو بدأت إسرائيل فلن تتدخل أمريكا بقواتها

ويقول الفريق صلاح الحديدي فإن صدقي محمود اعترف في المحكمة أمامي بأنه أصدر التعليمات لزيادة الاستعدادات بعد أن حضر هذا المؤتمر، وهذا الاعتراف من الفريق صدقي محمود حقيقة ، كما أن تحذير عبد الناصر حقيقة مثبتة في السجلات العسكرية ، بل إن اللواء إسماعيل لبيب قائد الدفاع الجوي كان يعمل تحت إمرة صدقي مباشرة، والذي حوكم في تهمة واحدة وأدين فيها ، وهي أنه لم يبلغ المرءوسين له بتعليمات قائد الطيران الفريق صدقي الخاصة برفع درجات الاستعداد وقد دافع عن نفسه بأن القوات الجوية كانت في أعلى درجات الاستعداد

■ ■

ويروي الفريق محمد أحمد صادق رئيس المخابرات الحربية في ذلك الوقت قصة هذا المؤتمر بطريقة أخرى قائلا : أن عبد الناصر قد عقد مؤتمراً وهو مسجل بالصوت والصورة وأذكر أن السيد الرئيس عندما لاحظ تجميع قوات العدو أمام مثلث رفح والعريش أبو عجيلة خلاف مجموعة لواء مدرع أمام غزة أوصى بتقوية الدفاع في اتجاه رفح

وكنت قد أثبت في تقريري الذي قدمته له أن العدو أكمل استعداده للهجوم ، ويستطيع أن يبدأ من فجر ٣ يونيو ، فرد الرئيس عبد الناصر قائلا « أعتقد أنه

من المرجح أن يبدأ في ٥ يونيو، وهذه حقيقة للتاريخ. ! وعقب انتهاء الاجتماع توجهت إلى مكتب السيد المشير عبد الحكيم عامر، وبوجود الفريق صدقي محمود، واقترحت سحب طائرات سيناء المقاتلة لتجنب المفاجأة، وطلبت أن توزع الطائرات في المطارات الأخرى، ولكن الفريق صدقي رفض هذا الرأي، رغم أن المشير كان يضم رأيه إلى رأيي، ورفض صدقي وقال: أنه أدرى بعمله مني، وأنه لا يريد أن يؤثر على الروح المعنوية للطيارين

ويقول أمين هويدي: أن الرئيس عبد الناصر حدد تقديراته يوم ٢ يونيو كالآتي

- أن إسرائيل سوف تبدأ عملياتها خلال يومين أو ثلاثة بل حدد سيادته يوم ٥ يونيو موعداً لبدء الهجوم الإسرائيلي
- أن إسرائيل سوف تبدأ عدوانها بالضربة الجوية
- أن إسرائيل تعتمد على المفاجأة والمرونة وأن معركتها قصيرة.

ولكن هذه التقديرات لم تتجاوز في تبليغها إلى ما خارج القاعة حيث استمع القادة التوجيهات ولم يعطوا أي قرار لتنفيذها، أو تحويلها إلى عمل فخرجوا من الاجتماع الذي حدد فيه موعد بدء الهجوم وكأنهم لم يسمعوا شيئا

ويؤكد هذه الرواية شهادة اللواء محمد عبد الحميد الدغيدي قائد الطيران في منطقة سيناء — خط المواجهة مع العدو — فيقول لي: أنه لم يسمع بإنذار الرئيس لإبعاد الهزيمة وأنه لم يصلني وأنا قائد القوات الجوية، والقطاع الجوي في سيناء، الأمر الذي يستوجب أن أكون أول من يعرفه، بل لم يكن لهذا الإنذار أي رد فعل في القوات المسلحة عامة ولم تتخذ أية إجراءات مضاعفة، أو تصدر أوامر استثنائية لمواجهته، ولابد أن يتحمل القادة الذين شهدوا الاجتماع، والاستماع إلى الإنذار مسئولية ما حدث. ولم أكن وحدي الذي لم أخطر بإنذار الرئيس عبد الناصر — هكذا يقول اللواء الدغيدي — بل إن الفريق عبد المحسن مرتجي قائد الجبهة المصرية والفريق عبد المنعم رياض قائد الجبهة الأردنية لم يخطرا به، ولم يُخطر أيضا قائد الجبهة السورية الحليفة

ويؤكد ذلك الفريق محمد فوزي الذي يرى أن رجال المشير لم يخطروا أحداً بما سمعوه من الرئيس بل إنه سرت بينهم همهمة تقول إنه يبني تقديراته كانت سليمة سنة ١٩٥٦.

■ ■

ولقد روى السادات كيف اتخذ قرار إغلاق خليج العقبة في اجتماع عقده عبدالناصر للجنة التنفيذية العليا، وحضره عامر وزكريا محيي الدين والسادات وحسين الشافعي وعلي صبري وصدقي سليمان فقال:

«قال لنا عبد الناصر إن حشودنا في سيناء تجعل الحرب محتملة بنسبة ٥٠٪ أما إذا أغلقنا المضايق فالحرب مؤكدة مائة في المائة. ثم التفت إلى عامر وسأله عن استعداد القوات المسلحة لخوض هذه الحرب، فأجاب عامر قائلاً: «برقبتي يا ريس. كل شيء على أتم الاستعداد»!

وكان شمس بدران قد قام برحلة إلى الاتحاد السوفيتي يوم ٢٨ مايو ثم عاد بعد أربعة أيام، وذهب من المطار إلى عبد الناصر في القيادة مباشرة ليقول له إن جريتشكو وزير الدفاع السوفيتي همس له جانباً وأبلغه وهو يودعه في مطار موسكو أنهم سيقفون بجانب مصر في حال وقوع الحرب.

وفي اجتماع لمجلس الوزراء قبل هذه الحرب ذكر شمس بدران أن السوفييت سيقفون بجانب مصر، وتساءل أنور سلامة وزير العمل عن موقف الأسطول السادس في البحر المتوسط فرد شمس بدران: «هناك القوة التي يمكنها أن تحول هذا الأسطول إلى علب من السردين»!

ولم يكن ذلك صحيحاً فالسوفييت نصحوا بضبط النفس، ولكن عندما كان وزير الدفاع السوفيتي يودع شمس بدران في المطار شد على يديه، وقال له: «نحن معكم» من قبيل المجاملة.. ولكنها أحدثت على مصر مفعولاً كما قال لي د. مراد غالب سفير مصر في موسكو.. وكانت نصيحة كل من أمريكا والاتحاد السوفيتي ألا تبدأ مصر بالقتال وأن تعمل على ضبط النفس.. وقال ديجول أيضاً «فرنسا» إنه سيحدد موقفه على أساس من يبدأ بالضربة الأولى.

ويقول أمين هويدي «إننا نعطي هذا الأمر أهمية قصوى، رغم أن إسرائيل في حرب ١٩٧٣ وجهت إليها الجيوش العربية الضربة الأولى، ومع ذلك قاتلت ولم يحدث لها انهيار تام. فالضربة الأولى رغم أهميتها ليست مفتاح النصر أو الهزيمة، فألمانيا وجهت الضربة الأولى إلى الحلفاء في الحرب ومع ذلك هُزمت ثلاث، كما أنها وجهت الضربة الأولى إلى الاتحاد السوفيتي وهُزمت، واليابان وجهت الضربة الأولى في بيرل هاربور والباسيفيك ضد الولايات المتحدة ورغم ذلك هزمت اليابان.

وفي التحقيقات التي تمت في قضية مؤامرة رجال المشير يروي شمس بدران قصة الضربة الأولى قائلا: حدث في موسكو بعد أربعة أيام وكان الرئيس في غرفة العمليات فأبلغه بنتائج محادثات موسكو فقال الرئيس: احتمال الحرب ارتفع من ٨٠٪ إلى ١٠٠٪ وقال: أعطني معلومات مؤكدة بأن اليهود سيهاجمون بعد غد وأنه عرف ذلك من مصدر أمريكي وقال لي للموقف السياسي يحرم من الضربة الأولى «لأن أمريكا ستتدخل في الحرب لو حدث هذا وإحنا مش حمل الكلام ده»

واعترض صدقي محمود قائد الطيران وقال: «الضربة الأولى من اليهود ستعني بالشلل» وقال له المشير: تحب الضربة الأولى، ولا تحب أن يتدخل الأسطول السادس.

صدقي: خلاص.

المشير: ماهي الخسائر؟

صدقي: الخسائر ٢٠٪.

المشير: عبير ٢٠٪ وتحارب إسرائيل أم تحارب أمريكا؟

صدقي: أحارب إسرائيل فقط.

وهكذا وافق المشير على تحمل الضربة الأولى ولو أنه كان في ضيق من هذه «التكتيكة» وجاء في أحد التقارير أن الروح المعنوية للطيارين انخفضت ولكن

الحقيقة أن التدريب كان جيداً والإيمان في القلوب ، ولكن المعلومات عن العدو كانت غير صحيحة.

■ ■

ومع ذلك يرفض صلاح نصر تحميل المخابرات أي جزء من مسئولية الهزيمة العسكرية ، فقد كانت المخابرات العامة تضع القيادة السياسية في الصورة دائما ، وهناك المخابرات الحربية التي كانت تقع عليها أيضا مسئولية وضع المعلومات العسكرية أمام القيادة السياسية .. ويقول صلاح نصر أنه في يوم ٣ يونيو وصلت الساعة ٢٠٠٠ (الثامنة مساء) رسالة من المخابرات الإيطالية تقول فيها أنه صدرت الأوامر في إسرائيل بتجهيز استعدادات المقاومة والوقاية المدنية استعدادا لرد الفعل الناتج عن هجوم إسرائيلي مفاجئ وكانت المخابرات يوم ٣ يونيو قد حصلت عن طريق مصادرها الخاصة أن إسرائيل ستقوم بضربتها الأولى خلال ٤٨ ساعة وعلى أساس هذه المعلومات عقد عبد الناصر المؤتمر السياسي العسكري في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة وحضره نوابه وقائد الطيران الفريق صدقي محمود وبعض القادة العسكريين

وإذا كان صلاح نصر يقول إن المعلومات العسكرية من اختصاص المخابرات الحربية، ومع ذلك فإن المخابرات العامة نبهت إلى ما يجري ووضعت أمام القيادة ما توصلت إليه من معلومات ،أيضاً الفريق محمد أحمد صادق الذي كان مسئولاً عن المخابرات الحربية في تلك الفترة يؤكد نفس الشيء قائلا « أن المعلومات التي تم الحصول عليها بمعرفة إدارة المخابرات الحربية عن طريق مكاتبها في كل من غزة والعريش ومصادر أخرى كانت كافية تماما وتوضح حجم قوات العدو وأوضاعه ونواياه المحتملة وقد كانت هذه المعلومات ترسل إلى جهات التوزيع في صورة تقارير معلومات متصلة يومية وكان يرفق بهذه التقارير صورة موضحة بهذه المعلومات لو أخذت بجدية لكان الوضع مختلفا تماما »[1]

وحول القوات الجوية بالذات يقول الفريق محمد أحمد صادق «أن التقارير التي أصدرتها المخابرات المصرية عام ١٩٦٦ قبل أن أتولى رئاستها عام ١٩٦٧ أعطت

صورة واضحة تماما لأسلوب الضربة الجوية الإسرائيلية المحتملة ونتائجها ، وقد ثبت صحتها بدرجة كبيرة للغاية إلا أن موقف قيادة القوات الجوية وسيرها الاستقلالية والانفصالية عن القوات المسلحة منعها من الاستفادة من المعلومات الموجودة في هذه التقارير.

■ ■

كان هذا التقدير بموعد بدء الهجوم يمكن أن يكون ملائما لتحركاته . ولكن ذلك لم يحدث . وكانت المفاجأة التي اتضحت من خلال المحاكمات التي أجريت لقادة الجيش بعد الهزيمة أن الضربة الجوية لم تكن هي بداية الحرب ، فإن إسرائيل قد بدأت العمليات العسكرية فعلا قبلها . بتحريك القوات البرية.

يقول الفريق صلاح الحديدي : إن كل المراقبين ، والمحللين يجمعون على أن إسرائيل بدأت حربها في يونيو ١٩٦٧ ، بالضربة الجوية ضد المطارات المصرية في الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة صباحا . والواقع أن هذا القول غير صحيح بصفة عامة وغير دقيق بالقدر اللازم ، إذ إنه حدث هجوم بري إسرائيلي على الحدود المصرية في الساعة السابعة والربع من صباح نفس اليوم ٥ يونيو ، وأن هذا الهجوم قامت به طلائع القوات الإسرائيلية على المحور الأوسط في سيناء ، حيث قامت إسرائيل باحتلال موقع متقدم داخل حدودنا المصرية كانت تدافع عنه سرية مشاة مدرعة في منطقة «أم بسيس» الأمامية.

أي أن الهجوم البري قامت به إسرائيل قبل الهجوم الجوي المشهور بحوالي تسعين دقيقة ، والتفسير الوحيد الراجح هو أن إسرائيل قامت بهذا الهجوم كاختبار أخير لجس نبض رد الفعل المصري.

والواقع أنه لو كان هذا الهجوم قد وجد العناية الكافية من القيادات المحلية لاعتبر بمثابة إعلان للحرب بيننا وبين إسرائيل ، ولكن الغريب أن هذا الهجوم لم يأبه له القادة المحليون بل لم يعتبروه حدثا هاما يشي بأحداث أكثر جسامة لابد أن تقع في

أهدافه ، وبالطبع مالبث الهجوم البرى أن فقد أهميته عندما بدأ الهجوم الجوى الرئيسى ضد الطيران المصرى فى التاسعة إلا ربع

إسرائيل بدأت هجومها إذن بقوات برية على منطقة «أم بسيس» الأمامية قبل هجومها بالطيران بساعة ونصف . وكان يمكن أن يكون ذلك بمثابة إعلان الحرب، وبمثابة الضربة الأولى لتحرك قواتنا ، أو على الأقل لوقاية الطيران ، ولكن ذلك لم يحدث بل إن اللواء عبد الحميد الدغيدى قائد قوات سيناء قال لى : أننى لم أسمع بالعنوان عن «أم بسيس» أيضا إلا فى المحكمة العسكرية، وأنا أحاكم عندما سألنى المدعى العسكرى ماذا فعلت عندما سمعت نبأ الهجوم على «أم بسيس» الساعة السابعة والنصف وأجبت والله لأول مرة فى حياتى أسمع عن الهجوم على «أم بسيس»

ويقول الفريق أول محمد فوزى أن المقدم إبراهيم سلامة قائد مكتب مخابرات العريش قد أرسل إنذارا فى الساعة السابعة صباحا ـ أى قبل احتلال قرية «أم بسيس» ـ يتحدث فيه عن تجميع لدوريات العدو ومشاهدات أنوار وسماع أصوات عربات جنزير، واستعداد للهجوم . وقد حدث ذلك حوالى الساعة الرابعة من صباح ٥ يونيو ، وأرسلت الإشارة فى السابعة صباحا إلى مكتب وزير الحربية شمس بدران . واستقبلت الإشارة ، وأرسلت من كوبرى القبة إلى مدينة نصر للقيادة العامة حيث كان المشير نائما ، وتسلمها على شفيق ، ووضعها على المشير فى غرفة نومه ، ولم يؤشر عليها أحد . ولكنها وصلت لهيئة العمليات فى الساعة العاشرة إلا ثلث أى بعد حدوث الهجوم الإسرائيلى فعلى

وكان هذا إنذاراً ثانيا . إذا كانت القيادة العسكرية واعية وعلى حذر . أو على الأقل تمارس مسئولياتها العادية فقد كان الأمر فى هذه الحالة يختلف كثيراً

■ ■

وكان هناك إنذار ثالث شهير . هو ما أطلق عليه بإشارة «عجلون» ؛ كان الفريق عبد المنعم رياض قد سافر إلى الأردن ليتولى قيادة الجبهة هناك . ولاحظت قواته على شاشات الرادارات الأردنية إقلاع الطائرات الإسرائيلية بأعداد كبيرة . وقامت القوات

الأردنية بإبلاغ هذه المعلومات لاسلكياً إلى القيادة العامة في مصر، وإلى قيادة القوات الجوية.

ويقول اللواء صلاح الحديدي شاهد على حرب ٦٧ أنه كان من الممكن أن تكون هذه البرقية نقطة تحول لصالحنا في تاريخ المعركة لو أنها وصلت في الوقت المناسب وأمكن الاستفادة من المعلومات التي تحملها ولكن القدر من ناحية و الإهمال من ناحية أخرى وعدم أخذ الأمور بالجدية اللازمة من ناحية ثالثة حالت دون الاستفادة من هذه المعلومات الثمينة بل التي لا تقدر بثمن، حيث إن مفتاح هذه الشفرة كان قد تغير في الدقائق الأولى من يوم ٥ يونيو ولم يتمكن الذي استقبلها في القاهرة من فك رموزها فقد استخدم مفتاح الشفرة التي سبقت يوم ٥ يونيو بجهل وإهمال.

ويقول اللواء الحديدي إننا عندما سألنا الفريق عبد المنعم رياض في المحكمة عما إذا كان هناك اتفاق على أن يشغل رادار عجلون لرؤية أي طائرات تتحرك من المطارات الإسرائيلية ويرسل رسالة بالشفرة لنا فوراً قال نعم وقد أرسلت الإشارة فعلاً

ويرى اللواء الحديدي أن مسئولية ذلك تقع على الفريق محمد فوزي رئيس هيئة الأركان، فالمفروض أن الإشارات تصب في مراكز العمليات ولكن للأسف كان مركز عمليات القيادة العامة مغلقاً بالرغم من رفع درجة الاستعداد من يوم ١٥ مايو إلى الحالة القصوى ومركز القيادة هذا خاص بالمشير، والفريق فوزي، فإذا كان المشير قد طار إلى سيناء فكان لابد من وجود فوزي ليفتح مركز القيادة

ومن العجيب أنه قد انتهت إشارة عجلون التي كان يمكن أن تغير مجرى التاريخ إلى محاكمة عريف، وعزله إلى رتبة عسكري بينما يُبعد الفريق فوزي المسئولية عن نفسه، لأنه كان هناك محطتان للاستقبال للمحطة الرئيسية وتأخرت تردد الاستقبال للوصول إلى مستمع أفضل، وتقول في التحقيق أن توقيت العمل بالتردد القديم حسب جدول العمل بالشفرة انتهى منذ على التردد الثاني أما المحطة الثانية

فكانت في مكتب شمس بدران ، وكانت واضحة إلا أن الضابط المناوب في كوبري القبة لم يسلمها للوزير لعدم وجوده في مكتبه !!

ويقول الفريق عبد المحسن مرتجي قائد القوات البرية في ذلك الوقت يقال إن محتويات هذه الرسالة كانت ستغير مجرى الحرب ، فهل يمكن الأخذ بصحة هذا الرأي . ألم يكن الطيران الإسرائيلي مطالبا بضرورة العودة مباشرة إذا ما ظهرت له قوات غير متوقعة من الطائرات المصرية في سماء سيناء ، وفي هذه الحالة فإن ما حدث سيعتبر اختراقا عاديا للمجال الجوي المصري، ثم هل كانت الزعامة المصرية ستقبل تبريرها بألا تكون البداءة بالضربة الأولى ، أظن أنها ما كانت ستتخذ هذه الخطوة وأن القوات الإسرائيلية كانت ستتحين مناسبة أخرى قد تأتي بعد يوم أو أكثر لتضرب ضربتها المقررة بعد الحصول على المفاجأة التي وضعتها كشرط أساسي لنجاحها !!

هذه هي الآراء المختلفة حول الهجوم البرى الذي وقع قبل الضربة الجوية ، والرد على الإهمال وتبريره باستنتاجات فقط

- وبدأت حرب - كما هو شائع - يوم ٥ يونيو بضربة جوية لكيف تصرفت القيادة وهل فوجئت بها بعد الهجوم البرى وبعد تحذير عبد الناصر ، وتحديده يوم بدء الهجوم على وجه الدقة

بداية يرى الفريق محمد صادق أنه يجب أن نستبعد كلمة المفاجأة فمصر حشدت قواتها ، وأغلقت المضايق ، وطردت قوات الطوارئ الدولية، وإسرائيل بدأت في حشد قواتها لمواجهة الهجوم المصري المنتظر فأين المفاجأة إذا كان كل طرف حشد للصدام مع الطرف الآخر فإذا قام الآخر بهجوم فهل نعتبر هذه مفاجأة فضلا عن تقارير المخابرات الحربية اليومية، والأسبوعية والشهرية ، وهي مستندات موجودة ويمكن الرجوع إليها والتي تقول فيها أن إسرائيل قد أتمت استعدادها للهجوم ألم يقل عبد الناصر أن المعركة ستكون يوم ٥ يونيو، وقالت ذلك المخابرات الحربية يوم ٣ يونيو !

والحقيقة أن القضية لم تكن هي المفاجأة .. بل اللامبالاة .. وإلا فبماذا نفسر بعد ذلك كله الحفل الذي أقامته القوات الجوية في أنشاص، وضم كل قادة القوات وكان الحفل مخططاً له أن يكون قاصراً على الشاي والموسيقى فقط .. ولكنه فجأة تحول إلى حفل ساهر ضم الطريف والمطربات وعدداً من الراقصات .. وقد استمر إلى ساعة متأخرة من الليل

كان هذا الحفل مساء ٤ يونيو وليلة ٥ يونيو وقد ذهب أفراد القوات الجوية مرهقين بعد الحفل الساهر لينامو .. بينما كانت إسرائيل تقوم بتحريك قواتها

ماذا حدث بعد ذلك صباح يوم ٥ يونيو .. اليوم المحدد لقيام الحرب والتالى ضربة إسرائيل الجوية ؟

يصف اللواء عبد الحميد الدغيدي قائد الطيران في سيناء ماحدث صبيحة ٥ يونيو قائلاً : إن قائد الجبهة كان غائباً ، وقائد الجيش كان غائباً، وكل القادة الذين يعلوهم غائبون .. كل هؤلاء كانوا غير موجودين في قياداتهم ، ومراكز عملياتهم لحظة نشوب القتال، وكانت هذه أول حرب من نوعها في تاريخ الحروب قديماً وكل قادتها بعيدون عن مواقعهم ، ولم نقرأ أو نسمع عن شيء كهذا حدث في تاريخ الحروب قبلها وحديثها

■ ■

ويروى أنور السادات أنه عرف من الراديو أن إسرائيل قد بدأت الهجوم وتوجه إلى القيادة ووصلها في الساعة الثالثة عشرة حيث وجد سيارة السفير الروسي تتقدم سيارته .. وعندما دخل القيادة سأله عن الأخبار فقال له أحد الضباط أسقطنا الآن ١٠ طائرة .. ويقول السادات دخلت مكتب عبد الحكيم عامر في دخلته وإذا بشطيع حواليه بعينين زائغتين فقلت له صباح الخير .. فلم يرد .. أخذت التحية قرابة دقيقة .. على الفور أدركت أن في الأمر شيئاً .. سألت بعض الموجودين فقالوا : سلاح

الطيران قد ضرب بأكمله وهو على الأرض . وبعد قليل رأيت جمال عبد الناصر يخرج من الصالون ثم بدأ عامر يلقي باللوم كله على الأمريكان قائلاً إن سلاح الطيران الأمريكي هو الذي ضربنا ، وليست إسرائيل . ورد عبد الناصر : أنا لست مستعداً لتصديق هذا الكلام ، ولا إلى إصدار بيان رسمي بأن أمريكا هي التي اعتدت علينا إلا إذا أثبت لي بجناح طائرة واحدة عليها العلامة الأمريكية.

وكان إصرار عبد الناصر على موقفه هذا قوياً لا يقبل الشك أو التردد ولكنه بعد ذلك عندما أدرك مدى الكارثة تراجع وأصدر بياناً يتهم فيه أمريكا بالعدوان علينا وكان هدفه من هذا تغطية الموقف سياسياً أمام الشعب.

■ ■

وقد حدث انهيار عبد الحكيم عامر عندما علم أنه فقد قواته الجوية وأصبح يتصرف بعصبية شديدة . وكان عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى الذين تركوا السلطة قد تجمعوا وقرروا أن يعرضوا مساعداتهم ، واتصلوا بعامر الذي رحب بهم فذهبوا إلى القيادة حيث حاولوا أن يطلعوا على سير العمليات ، وكان عامر يطمئنهم بأن المعركة تسير في اتجاهها الصحيح ، ولكن الحاضرين وهم عبد اللطيف البغدادي وكمال حسين وحسن إبراهيم ، لاحظوا أن قائد الطيران يتصل كل خمس دقائق بالمشير ، وأحسوا أنه منهار وأنه يبكي ، وكان المشير يطمئنه ويطلب منه أن يضبط أعصابه.

ووفقاً لرواية عبد اللطيف البغدادي فإن قائد الطيران أبلغ المشير أن الأمريكيين هم الذين يقومون بالهجوم ، وأن أحد ضباط الطيران شاهد الطائرات الأمريكية ، وكان هذا الضابط هو حسني مبارك ، واتصل المشير بالطيار حسني مبارك الذي نفى أن تكون الطائرات المهاجمة أمريكية.

ويقول البغدادي أنه عندما كان يتردد على القيادة أثناء الحرب كان يقول لزميله كمال الدين حسين : «تصور أن شمس بدران هو المسئول عندنا والمقابل لموشي ديان عند اليهود» . ويضيف البغدادي : «وكنت أذكر هذا الكلام كلما ذهبنا إلى مكتب

عبدالحكيم ، وكان شمس طوال أيام المعركة موجوداً مع عبد الحكيم فى المكتب ، وينام معه فى سرير واحد فى الغرفة الملحقة بمكتبه. وكان واضحاً أنه جهة بإدارة العمليات الحربية ، ويظهر أنه كان يعلم ذلك من نفسه ، ولذلك لم يكن يعمل شيئاً طوال مدته لأزمة إلا عرض بعض الأوراق الواردة إلى عبد الحكيم وهذا هو كل ما كان يعمله وزير الحربية

وكان القرار الكارثة فى الحرب هو قرار الانسحاب ويجمع العسكريون من مختلف الاتجاهات على أن المشير عامر هو صاحب هذا القرار

وكان الفريق فوزى ، ومعه أنور القاضى وممدوح رجب النهامى قد وضعوا ـ بناء على طلب المشير ـ خطة لانسحاب القوات إلى خط المضايق تتمسك به حتى آخر طلقة وآخر رجل وأن يتم هذا الانسحاب خلال ثلاثة أيام وأربع ليال

ويقول أمين هويدى إن عملية الانسحاب واحدة من مراحل المعركة تماما كالهجوم والدفاع ، ويلجأ إليها القادة لتفادى التورط فى موقف حرج ، ولها حساباتها وأسلوبها ، التى تتدرب عليها القوات فى زمن السلم ، حتى يمكن تطبيقها فى زمن الحرب ، إذا دعت الحاجة إليها ، وهى عملية معقدة خاصة إذا تمت أثناء الاشتباك مع العدو ، ومعنى ذلك فالقوات الكبيرة لا يمكن سحبها فى مدة قصيرة بسبب الحجم الكبير للأفراد والمركبات والمعدات ، وغالبا تنسحب على عدد من الليالى

ولقد وقعت الكارثة نتيجة للانسحاب غير المنظم ، فقد أخذت القوات طريقها إلى الغرب ، وهى محملة على آلاف العربات دون تنظيم أو ضبط لتحركاتها ، وتصادمت القوات التى تتحرك على الطرق العرضية بالقوات التى تتحرك على الطرق الطولية ، فتوقفت التحركات واختنقت الطرق وطلع الصباح (يوم ٧ يونيو) وآلاف العربات وراء بعضها على طرق سيناء فكانت طعاما شهيا لطيران العدو ، وترك الجنود عرباتهم وبدأوا فى سير شاق طويل دون طعام أو ماء فقتل منهم من قتل ومات من مات ، وأسر من أسر ، ووصل الآلاف منهم على الأقدام وهم لا يصدقون ما حدث ويقدر الفريق فوزى أن مائة ألف جندى ظلوا سائرين على أقدامهم لمدة أسبوع حتى وصلوا إلى قراهم

ويرى الفريق مرتجى أن الانسحاب الشامل كان مفاجأة غير سارة لمركز القيادة المتقدم وأنه كان في الإمكان على أسوأ الاحتمالات أن نستمر في المضايق لفترة طويلة قد تصل إلى أسابيع يمكن أثناءها أن تتدخل المحافل الدولية، وهنا سيكون موقفنا أحسن حالاً بكثير ونحن نسيطر على المنطقة الجبلية في سيناء وقناة السويس خارج مرمى نيران مدفعية العدو

ويقول الفريق عبد المحسن مرتجى - في كتابه الفريق مرتجى يروي الحقائق - إنه سأل المشير عامر أثناء زيارته له يوم ٢٠ يوليو أي بعد الحرب عن سبب العدول عن فكرة الدفاع والصمود في المضايق، والأخذ بفكرة الانسحاب التام بما فيها من خطورة على القوات وكان تعليله أنه بعد أن أصبح طيراننا بدون فاعلية وتقدمت القوات الإسرائيلية على المحور الشمالي والمحور الأوسط، اعتقدت أن قواتنا المسلحة على وشك أن تحاصر وتعزل ويقضى عليها تماما. لذلك وجدت أن الانسحاب هو الحل الوحيد لتفادي تدمير قواتنا وأسرها، وإذا كنا سنفقد بعض الأسلحة والمعدات فهذا يمكن تعويضه، أما أن نفقد الأفراد فذلك أمر بالغ الخطورة إذ تجهيز مقاتلين جدد يحتاج إلى سنين طويلة، وفيما يتعلق بالأرض المفقودة فلابد أن تكون لنا معهم جولة أخرى نسترد بها ما احتل من أرضنا بالكامل

وقد رد الفريق مرتجى على المشير بأن المعلومات التي وضعت أمامه لم تكن سليمة لأن الصورة لم تكن قاتمة، وكان من الممكن القيام بمناورة بتعديل بعض أوضاع قواتنا. ويرجع الفريق مرتجى هذا القرار الخاطئ إلى أن أجهزة القيادة العليا لم تهيئ للمشير الجو المناسب الذي يمكنه من اتخاذ القرارات المناسبة، وأن المعلومات كانت تصله بدون تقييم وبدون تعميق، ولم يحاول كبار ضباط أركان الحرب الموجودون في القيادة العليا بما فيهم رئيس هيئة الأركان أن يقدموا للمشير المشورة السليمة!

وهو بذلك يريد أن يلقي المسئولية في التقصير على الفريق فوزي

ويقول شمس بدران في التحقيق معه أن المشير عامر كان يرى أنه لابد من الانسحاب، وأخذ رأي القادة محمد فوزي، وأنور القاضي وغيرهما، واتفقوا

جميعاً على الانسحاب وهكذا تحدث المشير إلى الرئيس ، وأبلغه بذلك ودارت مناقشة وقال له المشير انا ماراجع الى كل ولازم ستلى .

ويقول الفريق صادق ـــ جريدة البيان يونيو ١٩٨٠ ـــ « لم أعلم وأنا مدير المخابرات الحربية بصدور أي أمر إلى القوات بالانسحاب إلا عندما اتصل بي قائد مكتب المشير تليفونيا من منطقة القناة وأبلغني أن القوات تنسحب في اتجاه القناة ، وسبقتها القيادات وتوجد فوضى وحالة ذعر في عمليات الانسحاب ، فاتصلت شخصيا بالمشير وأبلغته بأن مكاتب المخابرات تبلغني عن انسحاب القوات المصرية في اتجاه القناة وقد علمت منه أنه هو الذي أصدر أمره بذلك ، ولما أبديت له خطورة هذا الأمر وذكرته بمعركة سنة ١٩٥٦ ـ وكنت رئيس الأركان للقوات بالقناة هناك وعقب الانسحاب عاد المشير إلى الاتصال بي بعد حوالي نصف ساعة وسألني إذا كان ممكنا إلغاء الأمر ، وكان هذا مستحيلا لأن القيادات تحركت قبل القوات

كما تأكد لي أن الأمر الخاص بالانسحاب لم يبلغ إلى جميع القوات من قياداتها التي انسحبت تاركة قواتها في حالة ضياع ، ونشأت عن ذلك حالة من الفوضى ، كانت إلى جانب قلة العرق السبب الرئيسي في الكارثة ، وسهل على طيران العدو تدمير معظم القوات المنسحبة ، ونتيجة لذلك استشهد عدد كبير من الجنود ولم يتم إسعاف المصابين كما زاد من الخسائر ، فضلا عن وقوع حوالي خمسة آلاف في الأسر ، كما تم تدمير معظم معدات القوات المسلحة أو الاستيلاء عليها

وهكذا يتضح من شهادة الفريق صادق أن المشير عامر هو الذي أصدر أمر الانسحاب ويروي الفريق أول محمد فوزي الطريقة التي صدر بها قرار الانسحاب قائلا " أن المشير طلب منه وكانت حالته النفسية والعصبية منهارة أن يضع خطة لانسحاب القوات من سيناء خلال عشرين دقيقة ، ولم يكن الموقف يسمح بالمناقشة فأسرع الفريق فوزي إلى غرفة العمليات حيث استدعى الفريق أنور القاضي رئيس هيئة الأركان ، واللواء ممدوح التهامي مساعديه بعد أن وضعوا خطة مكتوبة توجها

إلى المشير الذي كان واقفاً خلف مكتبه ، واضعاً إحدى ساقيه على كرسي المكتب ومرتكزاً بثقله على ساقه الموضوعة فوق الكرسي ، وعندما قال للمشير إنهم وضعوا الخطة على أن يتم سحب القوات بعد أربعة أيام رد عليه المشير قائلاً «أربعة أيام إيه يافوزي ؟ أنا أعطيت أمراً بالانسحاب .. خلاص!»

ودخل حجرة نومه بطريقة عصبية وأصدر الأمر إلى قائد قوات العريش بانسحاب قواته، وقام هذا القائد بتنفيذ الأمر بالنسبة إلى شخصه ومرافقيه فقط ، دون أن يخطر القيادات التي تجاوره حتى أن الفريق مرتجى قائد الجبهة عرف بالقرار من القوات المنسحبة

ولم يكن هناك قرار مكتوب أو منظم لعملية الانسحاب حتى أن بعض القوات كانت تنسحب بينما كانت هناك قوات أخرى متجهة إلى الجبهة ، بل إن المشير بعد ذلك أراد أن يدفع بالفرقة الرابعة المدرعة إلى سيناء بعد قرار الانسحاب بأربع وعشرين ساعة، إلا أن قادتها رفضوا رغم التعليمات التي أصدرها إليهم الفريق فوزي والتي حملها إليهم في الإسماعيلية باسم المشير

ويقول الفريق فوزي أن مرتجى رفض واتصل تليفونيا بالمشير الذي اقتنع بعدم جدوى دفع الفرقة الرابعة المدرعة بناء على رأي قادتها مادام لا يصاحبهم غطاء جوي ، وكان قرار الانسحاب هو الذي سبب الكارثة للجيش المصري في هزيمة عام ١٩٦٧

أما أنور السادات فإنه حمل المشير عبد الحكيم عامر مسئولية إصدار قرار الانسحاب وتساءل : «فلماذا وقف عبد الناصر مكتوف اليدين أمام القرار الذي أصدره عامر إلى القوات بالانسحاب غرب القناة ؟ فليس هكذا يكون الانسحاب ، وأي عسكري يعرف أن الذي يُبلغ بقرار الانسحاب هو مدير العمليات الذي عليه بدوره أن يضع الخطة اللازمة والجدول الزمني المناسب لتنفيذ الانسحاب ويعطيه للوحدات لتنسق كل منها انسحابها حسب الجدول والخطة ، ولكن هذا الأمر لم يحدث ولذلك كان أمر الانسحاب الذي أصدره عامر في الحقيقة أمراً بالانتحار»

هذه هي وجهة نظر السادات الذي قال أنه كان قريباً من عبد الناصر ودائم الاتصال به. ويرى عبد المحسن مرتجى أن عبد الناصر كان يعلم بقرار الانسحاب عند صدوره، ووافق عليه. فالمشير أخبره أنه اتخذ القرار بالاتفاق مع الرئيس عبدالناصر، وأنه أخذ رأيه ولا يمكنه أن يتخذ القرار بدون علمه، وأن عبد الناصر أخبره بأن المشير قال له أن هناك مقاتلات جوية أمريكية وإنجليزية قدمت لإسرائيل وأن القوات لو استمرت في مواقعها سيقضى عليها، وعلى ذلك اضطر مرغماً على الموافقة على الانسحاب طالما أنه لايوجد حل آخر، ويقول مرتجى إنه لم يتمكن من تحديد موعد صدور القرار رغم أنه لم يخطر به، ولكن خطأ تتحمله أكثر من جهة، فقد صدرت تعليمات الانسحاب مسرعة من القيادة في الوقت الذي كانت فيه بعض التشكيلات قد صدر إليها قرار تنظيم الانسحاب في ثلاثة أيام ورئيس هيئة العمليات لايعلم، والأوامر تصدر من رئيس هيئة أركان حرب ومن نائب القائد الأعلى مباشرة دون مراعاة التسلسل الطبيعي والقانوني».

ويقول أمين هويدي رداً على كلام الفريق مرتجى «أنه سمع من عبد الناصر أنه لم يتدخل في المعركة أبداً بعد بدء العمليات وأنه ترك الأمور كاملة في أيدي القيادة العامة للقوات المسلحة! وعلى كل حال فإن قرار الانسحاب في حد ذاته لم يكن سبب الكارثة بل كان من صواب اتخاذ مثل هذا القرار، ولكن الذي أدى إلى الكارثة هو التخطيط العام للانسحاب بأن يتم في ١٢ ساعة وبقفزة واحدة إلى غرب القناة، فتحول الإجراء الذي كان يقصد به إنقاذ القوات البرية في سيناء إلى نكسة عسكرية كاملة بأبعادها المؤسفة»

ومن اللافت أن عبد اللطيف البغدادي يذكر حواراً دار بينه وبين المشير قال له المشير خلاله أن عبد الناصر هو الذي اتخذ قرار الانسحاب «فليعد أولاده»

ويواصل البغدادي روايته قائلاً «وكان عبد الناصر قد ذهب إلى القيادة والتقى بعامر وسمع قرار الانسحاب فسأله عن سبب هذا القرار المتعجل، فقال عامر إن الطائرات تصطاد مدرعاتنا وهي في الصحراء المكشوفة ولابد أن ننسحب إلى المناطق الزراعية حتى يمكن إخفاؤها، فقلت دون أن أدري ... دي فضيحة ... ده عار!

فرد بقوله: المسألة ليست مسألة كرامة ولا شهامة، إن المطلوب هو إنقاذ أولادنا والعدو دمر لنا فرقتين. فقلت له: روميل انسحب من الصحراء ... ميل وعبر البحر مرتين دون غطاء جوى والهجوم عليه من ناحيتين، تونس والعلمين، وتجمع من انسحابه وتكتيكه معروف في الدفاع عن مخرجاته دون غطاء جوى له

فرد بأن ذلك كان عندما يجرى مناوراته حتى يصبح خارج مدى طائرات العدو

سألته عن رأى جمال عبد الناصر في الانسحاب فقال: هو الذي اتخذ القرار بهدف إنقاذ أولادنا. ويقول البغدادي: إن عبد الحكيم عامر كان دائم الاتصال بقادته في الجبهة ويصدر إليهم أوامر الانسحاب، ويظهر أنه لم تكن هناك خطة للانسحاب، وكانت أوامره إلى كل من اتصل به بضرورة الانسحاب ليلاً، ومحاولة الوصول إلى غرب قناة السويس قبل طلوع النهار، وترك أسلحتهم الثقيلة والاكتفاء بالخفيفة منها، وأن يسيروا في مجموعات صغيرة متفرقة

وشهادة البغدادي تناقض كل الشهادات التي أدلى بها الذين حضروا المعركة أو عايشوها سواء من أنصار المشير أو من خصومه، فالوحيد الذي قال إن عبد الناصر هو الذي أصدر قرار الانسحاب هو البغدادي، في حين أكد وزير الخارجية محمود رياض أيضاً أن المشير هو الذي أصدر القرار

وقد قال لي البغدادي أخيراً إنه اعتمد في هذه الشهادة على ما سمعه من زكريا محيى الدين. وفضلاً عن ذلك فإن دفاع المشير عن القرار بكل هذا الحماس في تلك الظروف يدل على أنه هو الذي اتخذه

وسوف تظل هزيمة ٥ يونيو موضع دراسات عديدة وسوف يظل الحوار حول المسئولين عنها طويلاً! فإن مسئولية الهزيمة العسكرية لا يمكن أن تلقى على عاتق فرد، فلابد أن لها أسبابها المتشابكة والمعقدة التي تمتزج فيها الأوضاع الداخلية، بالأوضاع الخارجية، بالمسئولية السياسية، ممتزجة بالمسئولية العسكرية. ولقد دُرست أسباب الهزيمة في أكثر من مكان، وأعدت تقارير رسمية كثيرة تحمل مختلف وجهات النظر حول أسبابها، ويطالب الفريق صادق بنشر التقرير الذي أعده لدرشال

زخاروف وزير الدفاع السوفيتي بعد الهزيمة مباشرة لأنه كان يحمل دراسة جادة وموضوعية لكل أسباب الهزيمة.

ويقول أمين هويدي أنه تولى مسئولية وزارة الحربية عقب النكسة مباشرة وأنه كلف الفريق عبد المحسن مرتجى بإعداد دراسة سرية عن أسباب الهزيمة بناء على طلب جمال عبد الناصر، وقد أطلق الفريق مرتجى على مذكرته السرية الاسم الكودي (أمانة) إمعانا في سريتها، وأيضاً كتب الفريق صلاح محسن تقريراً رفع إلى أمين هويدي وزير الحربية حول أسباب الهزيمة.

وبقيت وزارة الحربية في كتمان ما زال محفوظا بها، كل التواريخ المتعلقة بالأحداث التي تمت في تلك الفترة العصيبة. وقامت شعبة البحوث العسكرية بالقوات المسلحة بإعداد مذكرة عن تحليل أسباب النكسة العسكرية. ثم كانت محاكمات التي تولاها السيد حسين الشافعي عقب النكسة لرجال المشير وقد كشفت كثيرا من أسرار تلك الفترة، وكذلك محاكمة قادة الطيران التي أشرف عليها الفريق صلاح الحديدي.. وفي السنوات الأخيرة انسحبت مهمة كتابة التاريخ إلى كل المسئولين الذين عاصروا أحداث النكسة مدنيين وعسكريين.

أي أن هناك دراسات متعددة حول أسباب الهزيمة العسكرية، ولكن رواية المسئولين عن المخابرات تكون مهمة في هذه الدراسة.

يقول صلاح نصر في حديث خاص معي أن أسباب الهزيمة العسكرية تتلخص في:

● أن القوات المصرية لم تكن على استعداد للدخول في حرب شاملة مع إسرائيل وبخاصة بعد معارك الاستنزاف في اليمن، هذا فضلاً عن أن القوات المصرية التي تمت تعبئتها كان ينقصها الإعداد والتدريب، وقد تحركت هذه القوات بسرعة إلى سيناء كي تتخذ مواقع دفاعية لم تُجهز مسبقا.

لقد تمت تعبئة هذه القوات بطريقة عشوائية لخدمة هدف سياسي هو القيام بمظاهرة عسكرية، وتم استدعاء قوات الاحتياط التي لم تستطع أن تتعود على مسرح العمليات في هذا الوقت القصير، أي أنه كانت هناك قوات غير مستعدة

غير معروفة تحتشد في أرض عمليات غريبة عليها ، بينما كان العدو يعرف كل شيء عن أرض العمليات . كما أن قواتنا البرية لم تكن في مستوى القوات الإسرائيلية من ناحية التدريب على القتال الليلي ، فلم يكن في استطاعة قواتنا أن تفي بمتطلبات الحرب الحقيقية ، بينما نجح الإسرائيليون في استيعاب أسس هذه الحرب وقاموا بتطبيقها تطبيقاً سليماً

- تخبط القيادات العسكرية على مختلف مستوياتها في إصدار الأوامر المناسبة في الوقت المناسب ، وذلك بعد بداية المعارك نتيجة انعدام الرؤية أمامها بعد أن تم قطع اتصال القيادات مع تشكيلاتها أو مع قياداتها العليا ، ولذلك كانت الأوامر الصادرة متناقضة ، مما أدى إلى الفوضى والاضطراب الشديد حدثا في القوات المسلحة

- تدخل القيادة العليا في تفاصيل المعارك ، فقد كان مقر القيادة العامة في القاهرة أشبه بسوق عكاظ ، إذ جمع بين من يديرون المعركة ، وبين من جاءوا لمجرد تسقط الأخبار ، ودس أنوفهم فيما لا يعنيهم

فقد كان مكتب القائد العام الذي يدير المعركة يضم لفيفاً كبيراً من الشخصيات المشتركين في الحكم أو التي تركت الحكم منذ سنوات وأعضاء مجلس الثورة القدامى ومعظم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا

والتف الجميع حول عبد الناصر الذي كان يشارك في إدارة المعركة ، وأصبحت المعركة تدار وسط هذا الضجيج وفي ظل هذه الفوضى ، في الوقت الذي كان من المفروض أن تهيئ الفرصة الهادئة لإدارة المعركة

لقد حدث الشيء ذاته سنة ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثي ، حتى اضطر عبدالناصر في ذلك الوقت أن يطرد من لا عمل له من مكتب القائد العام للقوات المسلحة

- أما السبب الرابع فهو أن القوات المسلحة منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو كانت تعتمد على قيادات أمن ، أي قيادات يوثق فيها للحفاظ على أمن الثورة والنظام السياسي ، وحينما بدأ الحشد كان لا بد من تغيير القيادات إلى قيادات عمليات ، وكان القادة

البعد عرباء على الوحدات التي كانوا يقودونها ، ومن ثم انعدم الجانب الإنساني الضروري والذي يوثق العلاقة بين القائد وجنوده.

ومن المسلم به أن ذلك كان له أثر فعال على قيادة هؤلاء القادة الجدد لتشكيلاتهم ، ووحداتهم العسكرية وعلى إدارة المعركة . على أن هذه ليست كل أسباب الهزيمة للقوات البرية ، فهناك عديد من العوامل الانضباطية التي حدثت من ميزانية القوات المسلحة ، ناهيك عن عوامل سياسية عبرت عن الخطة ، وهناك كثير من العوامل التكتيكية ، أو الشخصية أو الفنية، لم أحاول من الخوض في تفاصيلها بل تركتها للعسكريين كي يجتهدوا في مجال البحث والتقصي.

■ ■

ويختلف المسئول عن المخابرات الحربية مع المسئول عن المخابرات العامة في تحديد أسباب الهزيمة، الفريق صادق يضع عددا من النقاط الأخرى كسبب للهزيمة فقال:

١ – لم تكن قيادة القوات المسلحة في أيدي قادة محترفين ذوي علم عسكري أو كفاءة قتالية أو خبرة بالمعارك الحديثة التي تشترك فيها جيوش وفرق ، وتتعاون فيها الأسلحة المختلفة ، كما أن القوات المسلحة المصرية في عام ١٩٦٧ لم تكن في حالة تسمح لها بدخول عمليات حربية جديدة ، فقد استنفدت حرب اليمن – حوالي أربع سنوات – على المستوى القتالي والتدريبي، ولا وجه لمقارنة قوات مصر عام ١٩٦٢ بقوات مصر عام ١٩٦٧ فضلاً عن أن معظم معدات هذه القوات تلفت أو دمرت خلال حرب اليمن ، وكان لهذه الحرب أثر كبير على انحلال القيادات والقوات والروح المعنوية، وكان يجب على القيادة العسكرية إذا كان لديها الشجاعة والوطنية الحقة أن توضح ذلك بجلاء للقيادة السياسية وتضع جميع الحقائق أمامهم قبل الموافقة على إجراء مثل هذا الحشد في مسرح سيناء، وللأسف كانت القيادة العسكرية تخفي الحقيقة دائما عن القيادة السياسية، ولا ننسى أن جزءا كبيرا من القوات المسلحة كان لا يزال يقاتل في اليمن عند

صدور أوامر الحشد، وبدون شك كان الوقت بالنسبة للعدو يعتبر من أنسب الأوقات لتدمير ما تبقى من القوات المصرية المسلحة قبل أن يعاد تنظيمها بعد حرب اليمن الطويلة المدمرة

٢ ـ كانت القوات الجوية بقيادتها غير مستعدة مطلقاً للقتال في ذلك الوقت، وقد وضح ذلك من المعارك الجوية التي دارت وسبقت المعركة ومن سيطرة العدو الجوية، فضلاً عن عدد الطائرات وتسليحها ونوعها وعدد أفراد الطيارين المتميزين كل ذلك كان مؤشراً واضحاً على تخلفنا في الطيران. كذلك المطارات وأوضاعها وأعدادها ومواقعها بالنسبة لنوع طائراتنا وعددها، لم يكن مناسباً للهجوم أو الدفاع أو تلقي الضربة الجوية أولاً، لهذا الدفاع الجوي عن القواعد الجوية لم يكن كافياً بالرغم من أنه أدى واجبه

وكانت القوات الجوية الإسرائيلية مصممة إسرائيل ومصدر قوتها وغرورها، وكنا على العكس تماماً. وكان من الواجب على القيادة العسكرية والسياسية أن تعمل على العناية بقواتنا الجوية.

٣ ـ أسوأ ما في معركة ١٩٦٧ خطة التعبئة فلم تكن سليمة وعلى سبيل المثال وليس الحصر

كانت الوحدات تشكو من وصول الاحتياط بملابسه المدنية إلى أرض المعركة بدون أسلحة لملأ الفرقات كانت الدبابات تدفع للعريش من مخازن شحمها وبدون بطاريات أو ذخيرة أو حتى إبر ضرب النار، أو أي معدات كما دفعت دبابات شيرمان القريبة للمعركة دون ذخيرة

كما كان تشكيل وحدات بالشأة الاحتياطي يتم بدون عدد كاف من الضباط وبدون الأسلحة المعاونة وبالقرب من خط القتال

ووصلت قوات كثيرة إلى سيناء بدون أن تكون لديها معلومات عن مهامها في الخطة

أيضا كانت تدفع إلى الجبهة وحدات من الحرس الوطني دون مهام وكل ذلك يشكل عبئاً قيادياً وإدارياً ومعنوياً على قيادة المعركة وعلى مسرح العمليات بدون انتظار لخطة إمداد أو لتأمينها ، مما جعلها عرضة للتدمير والوقوع في يد العدو

وفي الساعات القليلة قبل المعركة حدثت تغييرات جديدة على مستوى الفرق والتشكيلات والوحدات مما كان له أثر كبير على هذه الوحدات عند بدء الهجوم

ومن أدلة الظروف القاسية أن دفعة كاملة من ضباط الكلية الحربية المستجدين تخرجوا قبل المعركة بأيام ثم أرسلوا إلى منطقة «جبل لبنى» ولم يتم توزيعهم حتى بدأت العمليات مما ضاعف من الخسائر بينهم

ومن الأمثلة على الظروف أيضاً ، دفع اللواء ١٤ مدرع من منطقة «تمادة» إلى منطقة جنوب «رفح» قبل المعركة بيومين لتدعيم المحور الساحلي ، وبعد أن استقر في موقعه الجديد، أعيد قبل العمليات بساعات إلى منطقة «تمادة» ، وتركت منطقة «الناسورة» وجنوب «رفح» و «العريش» مكشوفة دون أي دفاعات مؤثرة بالرغم من أن هذا كان المحور الرئيسي للهجوم

منطقة غزة ورفح لم تعط الاهتمام الكافي من ناحية كثافة القوات وعدد الوحدات وتسليحها مما جعلها تنهار في أول الهجوم. كما أن تغيير الأوضاع حول العريش قبل الهجوم أضعفها.

والقوات الاحتياطية وضعت في أماكن حساسة بالرغم من معرفة القيادة العسكرية عدم كفاءتها القتالية مما أثر على سرعة انهيار الدفاعات

٤ ـ بالرغم من معرفة القيادات كلها باحتمال وتوقع هجوم العدو يوم ٥ يونيو كما تسرب للمخابرات وأكد الرئيس عبد الناصر ، فقد سافر المشير ومعه قيادة القوات الجوية لعمل مؤتمر في سيناء وكان ينتظره بالمطار معظم القيادات عندما بدأت الضربة الجوية ، وقد يكون لعلم العدو بهذه التحركات أثر كبير في اختيار الوقت وميعاد الضربة حين يكون الدفاع الجوي مقيداً !

ثم أضيف إلى ماسبق انتظار قيادات الجبهة للأوامر من القاهرة التي كانت تصدر منها بالمركز جعلها في حالة شلل لمواجهة تطورات الموقف على الجبهة وإذا أضيف لذلك سوء الاتصالات بين القوات وقياداتها لوضح مدى فقدان السيطرة وخاصة عند بداية العمليات.

■ ■

والفريق عبد المحسن مرتجى قائد جبهة سيناء وهو يروى حقائق في كتابه[4] يرجع أسباب الهزيمة إلى عوامل عديدة من قيود على حرية الرأي وكبت لتحريات لم يسلم منها أحد، ومراكز قوى سياسية تتدخل في التخطيط العسكري وتؤثر على القيادة العسكرية المسئولة، وأن الزعامة السياسية اعتمدت على حسن الحظ الذي كثيراً ما وقف إلى جانبه ولم يتخل عنها في جميع الأحداث التي مرت بمصر.

وأن مراكز القوى اتخذت القرار السياسي دون استشارة القادة العسكريين أو مجالس وأجهزة القوات العليا، فضلاً عن أن الغرض السياسي لم يكن واضحاً لديها، ولم تهيئ السياسة والدبلوماسية الجو المناسب للحرب على الصعيد الداخلي أو الخارجي. ومن الناحية العسكرية يرى أنه لا عين على رأس القوات المسلحة من يشغل أكثر من منصب، ويكلف بأكثر من نشاط من الأنشطة الحيوية في الدولة فقد كان ضالعاً في أعمال سياسية ورقابية أبعدته سنوات عن قصد مرسوم أو حسن نية عن ممارسة القيادة العسكرية على أعلى مستوى، في الوقت الذي كان في أشد الاحتياج بحقها لأنه لم يتدرج في المناصب القيادية المختلفة، ونظراً لانشغاله لم يجد لديه الوقت الكافي للدراسة والتعمق وهو هنا يقصد عامر طبعاً.

ويرى الفريق مرتجى أن جهاز المخابرات الحربية طلب منه التركيز على الداخل، وأن القادة من مختلف المستويات تُختار على أساس الولاء وليس الكفاءة، وجهاز هيئة أركان حرب القوات المسلحة حسب العمل يختار لها من لا يسمح تاريخه وخدمته في القوات المسلحة ولا ماضيه أن يحتل رئاستها، وأخيراً يرجع قائد جبهة سيناء الهزيمة إلى التصميم لعدو مبدأ المبادأة باختياره الوقت والمكان المناسبين لضربته ومن يحقق مبدأ المفاجأة يكسب من البداية ٧٠٪ من عناصر النصر!

وكان الفريق مرتجى قد قدم وصفه عن أسباب الهزيمة لعبد الناصر إلا أنه روى هذه الحقائق أخيراً وهو يقارن بين هزيمة يونيو ، ونصر أكتوبر الذي هو نقيض عكس ما حدث في ٦٧ تماماً ، ومن الواضح أنه كقائد عسكري يبعد المسئولية عن العسكريين ويتحدث عن أمور سياسية ويخلط بين مهمة المخابرات العامة والحربية

وفي أوراقه التي لم تنشر يقول المرحوم الشهيد عبد المنعم رياض أن إسرائيل حققت أهدافها في الجولة الثالثة، ويرجع سبب نصر إسرائيل إلى أربعة عوامل

●● التفوق النوعي للقوات المسلحة الإسرائيلية ، علاوة على خفة الحركة العالية لقواتها ، والمرونة الكبرى لأجهزة قيادتها والسيطرة الميدانية الكاملة

●● توفر المعلومات التفصيلية الدقيقة عن القوات المسلحة العربية وأماكن تمركزها على المواجهات الثلاث المحيطة بإسرائيل ، وعن مواقعها وأهدافها ونمط انضباط المساندة فيها، وخاصة عن القوات الجوية المصرية وذلك عن طريق مصادر المخابرات الإسرائيلية والغربية ، واستخدام أحدث الوسائل التكنيكية كالأقمار الصناعية الأمريكية ، وكل ما يستخدم من وسائل بما يسمح بالحصول على كل ما يتغير ويتبدل من معلومات

●● الدعم الخارجي العسكري المستتر والعلني من جانب المعسكر الغربي ، وخاصة أمريكا وألمانيا الغربية ، وكل دول الفلك الغربي ، مما يوفر محافظة إسرائيل بصورة أفضل فرص النجاح ويدرأ عنها خطر تدخل المعسكر الآخر

●● استغلال نقطة الضعف العربي، أبرع استغلال وأهم هذه النقاط التخلف التكنولوجي العسكري وتفشي قدرات القوات المصرية وهبوط كفاءتها القتالية ، وتراكم مفاهيم عسكرية خاطئة لديها عن أساليب معركة الأسلحة المشتركة الحديثة وذلك نتيجة للخدمة الطويلة بمسرح اليمن وضعف القدرة العسكرية في البلاد المجاورة.

وبعد ذلك .. نطرح السؤال الذي مازال موضع خلاف حتى اليوم .. من هو المسئول عن الهزيمة العسكرية .. عبد الناصر .. أم عامر؟!

والانقسام في الرأي حول المسئولية عن الهزيمة العسكرية، قديم ولم يحسم ويبقى مسألة صعبة جداً. ويبدأ من المؤامرات الدولية التي دبرت ضد مصر حيث ثبت أن الحرب كانت مؤامرة معدة بإحكام لإجهاض الثورة المصرية وتحاول أن ترصد المسئولية الداخلية في مصر

إن جانباً من العسكريين وأنصار المشير والذين شاركوا في الحرب وحوكموا يبرئون أنفسهم لأنهم اقتيدوا إلى حرب فرضوا فيها، ولم يكونوا مسئولين عنها ولا مستعدين لها!

وجانباً آخر من العسكريين وأنصار عبد الناصر، والذين شاركوا في حرب الاستنزاف يقررون أن المسئول عن الهزيمة العسكرية هم القادة العسكريون الذين وافقوا على كل الإجراءات التي سبقت الحرب ولم يعترضوا ولو اعترض واحد منهم وقال إنهم غير مستعدين لما خاضت مصر الحرب، ولو أعلنوا حقيقة القوات المسلحة لترددت القيادة السياسية في اتخاذ أي قرار

الفريق الذي يحمل المسئولية لعبد الناصر يقول أنه جر مصر إلى حرب لم تكن مؤهلة لها فاقتصادها متعب، وجيشها في اليمن وإنه كان يقصد بكل ما فعله مجرد مظاهرة عسكرية يحصل بها على كسب سياسي وينتهي الأمر!

■■

وينقسم المحللون العسكريون أيضاً في توزيع المسئولية ومن الذين يرون أن المؤسسة العسكرية معزولة عن الهزيمة يعبر عنهم أمين هويدي قائلاً إن:

أنه لابد أن نفرق بين تعبيرين القيادة السياسية والقائد السياسي فالقيادة السياسية هي مجموع الأفراد الذين يكونون عادة رؤساء مؤسسات أو هيئات أو أفراد ذوي حيثية في البلد ويعاونون القائد السياسي في اتخاذ القرار والمؤسسة العسكرية تكون ممثلة في القيادة السياسية بالقائد العسكري.

فأي قرار سياسي تُدخل القيادة العسكرية مشاركة فيه وهذا ضد ما يقال من أن القيادة السياسية كانت تتخذ قراراتها من وراء ظهر القيادة العسكرية.

والقيادة العسكرية .. لم أي فرد من القيادة العسكرية له حق الاعتراض، ولكنه إذا قبل المهمة فقد وافق عليها، وأصبح مسئولا عنها، وإلا فإن وجد أنه من الصعب عليه أن يوفق بين معتقداته، وبين آراء القيادة السياسية فعليه أن ينسحب أو يستقيل ليفسح الطريق لغيره، ولكن بمجرد أن يقبل المهمة، انتهى الموضوع، وأصبح مسئولا

وفي محاكمة قضية المؤامرة التي دبرها بعض رجال المشير عامر - وكانت جلساتها علنية - قال العقيد محمد حلمي عبد الخالق .. أن المشير عامر قال له أن هناك اعتقاد بين الضباط بأنه مسئول كذلك عن الظروف التي ساعدت على الهزيمة العسكرية، وأن هذه المسئولية هي التي أوجبت استقالته، وأنه يجب القيام بعملية [illegible] للضباط لرفع هذا الاعتقاد الفاسد بينهم بأن يعرف الضباط بأن القوات التي حشدت في سيناء لم تكن بعد قد استكملت كل ما كان يجب عليها استكماله، نتيجة العوامل السياسية بسرعة كسحب البوليس الدولي، وإغلاق خليج العقبة.

وقد رد عليه رئيس المحكمة حسين الشافعي وكشف في رده تفاصيل اجتماعين شهدهما بنفسه فقال .. أن الرئيس جمال عبد الناصر عقد اجتماعا شهده جميع نوابه وعرض عليهم مسألة سحب البوليس الدولي باعتبار أنه حق لمصر - الدولة التي استضافت هذا البوليس - وقد وافق الجميع على أن هذه الخطوة تزيد من احتمالات المواجهة العسكرية من ٥٠٪ إلى ٨٠٪ ونظر إلى المشير عامر فأبدى موافقة كاملة على ما قاله الرئيس من توقع، وأبدى موافقته على التصعيد على أساس أن الموقف العسكري مستعد للزيادة المتوقعة في نسبة احتمالات المواجهة العسكرية إلى ٨٠٪

وقال رئيس المحكمة حسين الشافعي .. أنه فيما يتعلق بإغلاق خليج العقبة فإن الرئيس جمال عبد الناصر عقد اجتماعا آخر شهده جميع نوابه وعرض فيه مسألة إغلاق خليج العقبة كآخر أثر بقي من آثار عدوان ١٩٥٦ يمكن تصفيته وقال الرئيس أن هذا العمل سوف يرفع احتمالات المواجهة العسكرية من ٨٠٪ إلى ١٠٠٪، وأن المشير عامر قال حينذاك بالحرف الواحد برقبتي يا ريس!!

ولو كان للمشير عامر أبدى أقل بادرة فيما يتعلق باستكمال الاستعداد لكانت هذه البادرة هي الرأي الحاسم في الموضوع.

وقد عقد الرئيس اجتماعا آخر، وحدد فيه موعد العدوان على وجه التقريب، وقال إنه سيبدأ بضربة جوية، فرد الفريق صدقي محمود وقال إنه يحتمل أن يبدأ بالضربة الأولى، ورد عليه المشير، وقال له سيخسر حوالي ١٠٪ في الضربة الأولى وقال له عبد الناصر ستكون حتى ٢٠٪.

ولكن أحدا لم يثر قضية الاستعدادات العسكرية، ولا غيرها من القضايا التي أثيرت بعد ذلك.

■ ■

ويضيف الفريق صلاح الحديدي عددا من النقاط الهامة في كتابه الشاهد على حرب ٦٧، بعد أيام قليلة من إعلان حالة الاستعداد صدر قرار مفاجئ، بإنشاء قيادة جديدة تعلو المنطقة العسكرية الشرقية التي كان مقررا لها أن تتولى جميع المسئوليات شرق القناة، وأطلق على هذه القيادة الجديدة القيادة الأمامية للجبهة، وعين قائد القوات البرية عبد المحسن مرتجى، قائدا لها. كما عين معه عدد ضخم من الضباط وأركان الحرب ممثلين للأسلحة الثلاثة. ومن الواضح أن هذه القيادة كلها لم تكن لها صلة سابقة بمسرح العمليات أو خطط الدفاع، بل إن كثيرا من ضباطها كان بعيدا كل البعد عن سيناء جسما وتفكيرا واهتماما، كما أن قائدها لم يسبق له الخدمة في سيناء ولمدة سنوات عديدة مضت قبل عدوان عام ١٩٥٦.

وصدرت الأوامر في مايو بتغيير عدد من القادة لغير أسباب واضحة اللهم إلا إذا كانت الكفاءة قد اقتصرت على الولاء.

مثلا ضابط كبير كان يعمل في عاصمة ألمانيا الغربية لتوفير احتياجات القوات المسلحة من أوروبا كان في زيارة خاصة للقاهرة لقضاء بضعة أيام، فوقعت عليه عيون المسئولين وعينوه قائدا لتشكيل في سيناء ومن سوء الطالع أن يتطلب هذا الأمر تعيين

صديق له لكي يعمل رئيساً لأركان تشكيله وكان يشغل وظيفة تعليمية في القاهرة وأصبح على رأس التشكيل قائد ورئيس أركان لا تربطهما به سابق معرفة

كذلك كثير من الضباط خشوا أن يفوتهم القطار وهم قابعون في مكاتبهم بالقاهرة، فيضيع عليهم شرف المساهمة في هذا النشاط العسكري الكبير الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ استعداد القوات المسلحة أثناء الأزمات الدولية أو العربية الكبيرة التي مرت بها البلاد، فسعوا للانضمام إلى القوات القائمة في سيناء وأجيبت مطالبهم، وهذه كلها من مسئوليات القيادة العسكرية.

■ ■

اللواء عثمان نصار أحد الذين حوكموا في مؤامرة رجال المشير قال في المحكمة أن الجيش المصري لم يكن ذاهباً لحرب حقيقية، حسب تصور أن قيادة الجيش كانت جادة في دخول الحرب. لقد صدرت لي الأوامر بالتحرك إلى سيناء كقائد لفرقة مشاة تتقدمها لواء مدرعاً من مائة دبابة، كانت جميعها غير مزودة بأجهزة اللاسلكي، ومعنى ذلك أنني كقائد سوف أنزل من دبابتي وأجري بين المدرعات وأخبط بيدي على كل دبابة وأقول لمن فيها: اتقدم يا علي .. اتقدم يا محمد .. اضرب يا إسماعيل .. ارجع يا موسى!

وهذه بالتأكيد مسئولية القيادة العسكرية..

■ ■

وكان المشير قد أصدر قراراً بإنشاء قيادة جديدة يقول العسكريون أنه لا نظير لها في معظم جيوش العالم هي قيادة القوات البرية، أعطيت مهمة الإشراف على القوات البرية، وأعفى الفريق محمد فوزي رئيس هيئة الأركان من الإشراف المباشر على التشكيلات والوحدات

ويقول الفريق صلاح الحديدي: أن رئاسة الأركان لم تكن منسجمة في التفكير أو موفقة في السيطرة على القيادات التابعة للقيادة العامة. فقد كان كل فرع من فروعها

ميالاً إلى الاستقلال عن بقية الفروع، عاملاً على عزل نفسه عنها، يعترف المزايا لضباطه عبر المستطاع ولا يعترف إلا شكلاً برئاسة الأركان العامة. وزادت المنافسة حتى أصبحت رئاسة الأركان العامة آخر من يعلم عن الأمور التي تجري داخل الفروع المختلفة، وحاولت قيادة القوات الجوية، والبحرية الاستقلال عن رئاسة الأركان التي أصبحت بلا سلطات حقيقية.

وكان شمس بدران مدير مكتب المشير يتولى منصب وزير الحربية. وكان قد تخصص في الإشراف على الشئون العامة للقوات المسلحة مثل تنقلات الأفراد وترقياتهم وبعثاتهم، والخدمات التي تقدم لهم وارتبط به الضباط حتى أصبح المتصرف في شئون القوات المسلحة.

وقد صدر قرار جمهوري بأن يكون وزير الحربية مسئولاً أمام المشير، وأصدر المشير عامر قراراً حدد فيه اختصاصات الوزير في أن تتبعه أجهزة وزارة الحربية كإدارة الأسرار، والشئون العامة، والتوجيه المعنوي، والقضاء العسكري والمخابرات الحربية. وهي نفس الاختصاصات التي كان يتولاها عندما كان مديراً لمكتب المشير عامر.

وهكذا حتى الآن تشير كل الأدلة حتى آراء العسكريين إلى مسئولية القيادة العسكرية.

وفي كتابه «الضوء على النكسة» يرد أمين هويدي وزير الدولة في ذلك الوقت على الذين يقولون أن الأمر كان مجرد مظاهرة عسكرية، بأن ذلك ليس صحيحاً فمن الناحية المدنية كان مجلس الوزراء قد عقد اجتماعات متتالية ووضع خططاً للدفاع المدني، والتهجير، والخدمات الطبية، والتموين. وأخليت أعداد من المستشفيات واستكملت مخازن المحافظات من الأدوية، وكتبت فصائل الدم في البطاقات. وتم بحث حتى إمكانية نقل المراكب والمصانع التي يمكن أن تتأثر بالمعارك الحربية. وبُحث موقف التأمين من ناحية المواد التموينية. وتم إخلاء كافة التكتلات بميناء الإسكندرية خاصة القابلة للاشتعال. واعطيت أسبقية في خطط الدفاع المدني

بالقاهرة والسويس والإسكندرية وكفر الدوار وبور سعيد والمحلة الكبرى فهل كان ذلك إلا للإحساس الحاد بأن الحرب وشيكة، هذا بالنسبة للقطاع المدني. أما القطاع العسكري فإنه لايصعب أن يثير مثل هذه القضية أيضا. فمنذ الأيام الأولى للأزمة كان الإحساس بقرب القتال موجودا سواء كان ذلك من واقع التوجيهات الصادرة أو من واقع التحركات والتحضيرات التي تمت. ففي يوم ١٤ مايو عقد المشير عامر مؤتمراً في قيادة القوات الجوية - حضره قادة الأفرع وأعطى توجيهاته بحشد قوات في مسرح سيناء تكون قادرة على الدفاع بل وعلى القيام بأعمال هجومية محددة إذا لزم الأمر.

إذن كانت التوجيهات تقضي بحشد القوات في سيناء لتنفيذ الخطة الدفاعية المعدة من قبل، والتي كان اسمها الكودي «قاهر» والقيام بأعمال هجومية!

ولم يحدث اعتراض من أحد. ولو حدث اعتراض لكان بمثابة فرملة لأي إجراءات سياسية في الأيام القليلة القادمة، ولكان ذلك يوضع في اعتبار القيادة السياسية وخاصة أن الاعتراض كان يأتي من أكبر القادة العسكريين.

وفي يوم ١٥ مايو عقد اجتماع في مكتب قائد القوات الجوية وأعطى توجيهاته برفع درجة الاستعداد، كما أمر رئيس الأركان بإعداد تجهيز الطلب الخاص بسحب قوات الطوارئ الدولية، وفي مساء اليوم بدأ مركز القيادة المتقدم في العمل وعين الفريق مرتجي قائداً للجبهة. ولم يحدث اعتراض من أحد. وهكذا فإن رفع درجة الاستعداد كان قبل ٥ يونيو بثلاثة أسابيع. وصدرت التوجيهات بالإعداد لسحب قوات الطوارئ الدولية، ولم يحدث اعتراض من أحد، كما لم يذكر أحد من القادة شيئا عن عدم استعداد القوات المسلحة أو سوء تدريبها بل سارع الجميع بالتنفيذ.

وفي يوم ١٦ مايو أصدر المشير توجيهاته التي نصت على أنه تقرر سحب قوات الطوارئ الدولية. وجاءت توجيهات المشير أن انسحاب القوات الدولية قد يكون مبررا لاحتمال قيام إسرائيل بعمل عسكري خصوصا وقد بدأ ظهور تحركات إسرائيلية في اتجاه حدودنا. وأرسل الفريق فوزي رئيس هيئة أركان الحرب برقية إلى

نفس اليوم للجنرال «ريكي» قائد قوات الطوارئ بناء على توجيهات المشير ، ولم يحدث أي نقاش أو اعتراض . وهذا القرار لم يتم فجأة يوم ١٦ بل بناء على توجيهات المشير يوم ١٥ ولو أن الاجتماعات قبلت لربما ترددت ولم تكن القرارات قد اتخذت، ولو أن هذه الاجتماعات لا تلزم القائد السياسي وإلا كان القائد العسكري هو القائد فعلا، ومع ذلك فإنه لم يحدث اعتراض

ولقد أصبح لي يقين المشير في ذلك اليوم أن إسرائيل ستقوم بالعدوان، وهذه المشاهد الواضحة والطويلة من أنور هويدي تقول إن المسألة لم تكن مجرد مظاهرة عسكرية

■ ■

واللواء عبد الحميد الدغيدي يقول لي : إن المسئول عادة في الحروب هي القيادة العسكرية التي تستلم أمر المعركة من القيادة السياسية وتوافق عليه وتقبله وتقوم بتنفيذه . والقيادة هي عقل القوات المسلحة، وجيش بلا عقل لا يمكن أن ينتصر مهما كانت عدته وعتاده وكفاءة رجاله وعراقة مقاتله مهما كان عدده

ومأساة الحرب في ١٩٦٧ أن المعركة بدأت واستمرت ساعاتها الأولى بلا قيادة فقد كانت القيادة غائبة تماما

ويقول الفريق محمد صادق أن أسباب الهزيمة لا تنصب على شخص واحد ولا على سلاح واحد . ولكن لها أسباب متعددة أكثرها سوءا هو خوف القادة العسكريين المسئولين من مجابهة القيادة بالنصيحة بأن التصرفات التي أدت للمعركة كلها خاطئة . كما أن نظام القيادة العسكرى كان أسوأ من السوء

ويقول الفريق صادق أن القائد العسكرى العام وهو المشير عبد الحكيم عامر ، كان أقرب ما يكون إلى كونه قائدا سياسيا، وليس عسكريا، وكانت القيادة العسكرية متمثلة في عبد الحكيم عامر تستطيع - وكان لها من القوة - أن تلزم القيادة السياسية بعدم الدخول في هذه المغامرة خصوصا بعد أن أرهقت حرب اليمن الجيش المصرى وأوصلت إلى مراكز القيادة في غرف العمليات ضباطا جهلاء، لا يعلمون شيئا عن العلم والفن العسكرى الحديث مما ساعد على سرعة الانهيار.

أي كان تسوية بين ما حدث بعد انتهاء الحرب كان مثيرا وأدى إلى قطيعة بين الصديقين: ناصر وعامر.

• • •

ونشرت الصحف يوم ١١ يونيو باستقالة جميع قادة القوات المسلحة وكان جمال عبد الناصر قد أعلن عدوله عن التنحي يوم ١٠ يونيو !!

ويتردد أنه كان هناك اتفاق بين عبد الناصر وعامر على أن يتنحيا سويا، ولكن لم يثبت أنهما التقيا منذ صدور عبد الناصر للقيادة أثناء الحرب حتى يحدث مثل هذا الاتفاق.

- -

وكان صلاح نصر قد زار عبد الناصر في بيته بعد إذاعة خطاب التنحي على حد روايته لي وفي مكتبه كان عبد الناصر يذرع الحجرة كالطير الجريح الحبيس في القفص، وكان علي أن أقول له شيئا في هذه المحنة محاولا التخفيف عنه، فقلت إن هذه ليست أول هزيمة في التاريخ، فالدول تهزم عسكريا، ولكنها تستطيع أن تستعيد نفسها. وبصوت ملئ بالأسى والألم جاءتني كلمات عبد الناصر:

- دي حكاية محمد علي بتتكرر يا صلاح!

ولكن شمس بدران يقول إن عبد الناصر والمشير قد اتفقا على التنحي وأن يكون زكريا محيي الدين رئيسا للجمهورية لأن عنده خبرة وله اتصالات بالأمريكان.. لأن أمريكا تطلب رأس الرئيس شخصيا (ويقال ما يحرروا البلد أسيب أنا والمشير ويجئ زكريا محيي الدين)

ويقول أنور السادات أن عامر اتصل بالرئيس قبل أن يلقي خطاب التنحي، وطلب أن يعلن تنحيه معه إلا أن عبد الناصر قال له: - «حسبي يا عبد الحكيم أتحمل أمر عملية لوحدي.. أنا باعلن مسئوليتي وبعد ذلك إن كنت عاوز تقدم استقالتك ابقى قدمها». وهذا معناه أنهما لم يتفقا معا على التنحي!

ويقول الفريق عبد المحسن مرتجي: فقد كان من المفروض أن يذيع المشير بيانا

يعلن فيه تنحيه – هذا ما قاله لي المشير وعندما كان الرئيس عبد الناصر يلقي بيانه ذهب المشير إلى مبنى الإذاعة وبعث بورقة لرئيس الجمهورية أثناء تلاوة بيانه طالبا أن يسمح له بإذاعة بيانه هو الآخر فرفض هذا الطلب؛

ويبدو أن هذه الواقعة ليست صحيحة لأن عبد الناصر أذاع البيان من منزله، ولم تكن هناك ضرورة لإرسال مثل هذه الورقة في منتصف الخطاب فكان يمكن الانتظار لدقائق، وقد قال المشاهدات أن عبد الناصر جاءته رسالة عاجلة من السوفييت عرضت عليه وهو يقرأ بيانه يطلبون منه ألا يتنحى.

وكان عبد الناصر قد أعلن في خطاب عودته بعد التنحي بناء على رغبة الجماهير المصرية والعربية الكاسحة أنه سيبقى حتى تنتهي الفترة التي نتمكن فيها جميعا من أن نزيل آثار العدوان، وأن الهزيمة لابد أن تضيف إلى تجربتنا عمقا جديدا، وأن تدفعنا إلى نظرة شاملة فاحصة وواعية على كثير من جوانب عملنا

ويقول محمد حسنين هيكل: أن عبد الناصر كان صادقا تمام الصدق في موضوع التنحي وعندما كتبت خطبة التنحي كانت فيها عبارة: «إنني مستعد لتحمل نصيبي في المسئولية» لكنه عدل هذه العبارة بخط يده لتصبح «إنني مستعد لأن أتحمل المسئولية كلها»، وكان مصمما بالفعل على أن يتنحى. وكان عبد الناصر قد اتصل بي يوم الخميس ٨ يونيو ليلا وحدثني في ما يريد أن يتضمنه الخطاب، وكان رأيه أن يعلن تنحيه لشمس بدران وزير الحربية لأنه تصور أن مشاكل ستحدث بين القيادة السياسية في مصر والقيادة العسكرية وأن مثل هذا الاختيار يجنب البلد أي شقاق بحيث لا تصطدم السلطة المدنية بالسلطة العسكرية، ويحفظ وحدة القيادة لفترة وفي اليوم التالي توجهت إليه ومعي الخطاب وقد تركت مكان الاسم فارغا أي أنني لم أكتب شمس بدران. وهذه الواقعة يعرفها كثير من المسئولين الذين كانوا في موقع السلطة آنذاك. وأعطيت الخطبة لعبد الناصر وقلت له إنني شخصيا غير مقتنع بمسألة التنحي لشمس بدران، لأن ما نواجهه الآن أبعد بكثير من موضوع احتمال اصطدام السلطة العسكرية بالسلطة المدنية. وبعد مناقشة طويلة اقتنع بضرورة أن يكون

الشخص الذي يتنحى له غير شمس بدران .. واستقر رأيه على زكريا محيي الدين على أساس أنه أقدم الباقين من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وليس على أساس آخر وقد تردد أن هذا الاختيار كان لأن زكريا محيي الدين يمكن أن يكون مقبولاً من الغرب، وهذا هراء.. فزكريا محيي الدين من الوطنيين ومن الذين شاركوا في الثورة.

وكانت الجماهير قد احتشدت عقب سماعها خطاب عبد الناصر .. ورأى بعضهم محمد فايق وزير الإعلام في سيارته متجها إلى منزل الرئيس فاعتدوا عليه لأنهم تصوروا أنه زكريا محيي الدين الذي يشبهه، وانطلقت أن حشود الجماهير انتقلت من بلد إلى آخر .. ومن مصر إلى سائر البلدان العربية، ومن البلدان العربية إلى الجاليات العربية في أوربا وأمريكا.

ويقول عبد المحسن مرتجى: إن الرئيس أخبره أنه سأل المشير عمن يصلح ليكون رئيسا للجمهورية بعده فأجابه المشير على الفور: شمس بدران.

وطلب المشير من الرئيس أن يجعل هذا الأمر سرا بينهما وقال الرئيس .. حسب رواية الفريق مرتجى - أن المشير لم يحتفظ بسر الاختيار المبدئي لشمس بدران ليكون رئيسا للجمهورية، وأنه أبلغ شمس في نفس الليلة وعلى ذلك نام شمس بدران وهو يحلم برئاسة الجمهورية التي سيتولاها اعتبارا من مساء يوم ٩ يونيو!

ويبدو أن هذه الشهادة ليست دقيقة لأن عبد الناصر لم يلتق بالمشير.

■ ■

عاد عبد الناصر لموقعه .. وخرجا من استقالة المشير، وقامت أول مظاهرة من رجاله في القوات المسلحة حيث احتشدوا في فناء منزل المشير في حلمية الزيتون، وهم يهتفون: لا قائد إلا المشير.

ويقول الفريق مرتجى أن الضباط تجمعوا وطالبوا بضرورة بقاء الرئيس والمشير.

لكن السادات يقول أن عبد الناصر فوجئ يوم ١١ يونيو بعدد كبير من الضباط في بيته يطلبون منه عودة المشير عامر، وأنه جاءته أخبار أن البوليس الحربي يتحرك من

الشلاق المدرعة في طريقه إلى بيت عبد الناصر ليطالب بعودة عامر، وكان الحرس الجمهوري قد اشترك في المعركة، فأخذ عبد الناصر طبنجته ووضعها بجوار فراشه وجلس ينتظر، وفي هذه الأثناء حاول الاتصال بعامر دون جدوى فاتصل بمحمد فوزي رئيس أركان حرب القوات المسلحة في القيادة الذي أخبره بأن هناك ٦٠٠ ضابط وأربعة فرقاء متجمعون في القيادة ويطالبون بعودة عامر، على الفور أصدر عبد الناصر أمره إلى فوزي بأنه قد عينه قائدا عاما للقوات المسلحة وعليه أن يبلغ الفرقاء الأربعة بأن عبد الناصر قد استغنى عن خدماتهم، ثم يتصرف مع الستمائة ضابط فيصرفهم أو يلقي القبض عليهم.

نفذ فوزي الأوامر وأبلغ عبد الناصر بذلك فطلب منه الحضور لمقابلته ومعه عبد المنعم رياض في مساء نفس اليوم حيث وضعوا الجدول الزمني الذي بمقتضاه يعاد بناء القوات المسلحة، وكان ذلك أول عمل يباشره عبد الناصر بعد عودته!

ويروي الفريق محمد فوزي أنه في هذا اليوم حدث تجمهر من الرتب وعملاء وطلبة القوات الجوية المتطرفون في مقر القيادة وطالبوا بعودة المشير وقد واجهت هذا التجمهر بمفردي وحذرت الضباط لا إقامة إلا للمشير وعلمت بعد ذلك أنهم خرجوا ورابطوا في منزل المشير بأسلحتهم ومدافعهم وعرباتهم وفي الساعة الثانية بعد الظهر اتصل بي عبد الناصر وأخطرني بأنه تم تعييني قائدا عاما للقوات المسلحة، وسألني عن مدى تحملي المسئولية فأجبته بموافقتي على تحمل هذه المسئولية، ثم اتصل بي الرئيس وأخطرني بأنه قبل استقالة القادة الذين قدموا استقالاتهم وهم الفرقاء

سليمان عزت قائد القوات البحرية، محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية، محمد أحمد حليم إمام مساعد المشير، هلال عبد الله هلال مساعد المشير، جمال عفيفي نائب قائد القوات الجوية، وعبد المحسن مرتجى قائد عام الجبهة، أنور القاضي رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة

كما أصدر الرئيس أمره بإحالة عدد من الضباط إلى المعاش وأمر بإعادة

عبدالمنعم أبو زيد إلى السجن. ثم عين الفريق مدكور أبو العز قائدا للقوات الجوية وعبد المنعم رياض رئيسا للأركان. وأمين هويدي وزيرا للحربية.

■ ■

وكان المشير قد انتقل يوم ١٠ يونيو بعد عدول الرئيس عن التنحي إلى منزله في الجيزة حيث يقول لي صلاح نصر في هذا الشأن. في هذه الليلة تجمهر عدد كبير من ضباط القوات المسلحة بمختلف رتبهم بمنزل المشير في شارع الطحاوية بالجيزة وذلك بعد أن سمعوا بعودة عبد الناصر إلى الحكم، وطالبوا بعودة المشير عبد الحكيم عامر إلى مناصبه. وكان المشير عبد الحكيم عامر قد غادر منزله صباح هذا اليوم إلى منزل يملكه في شارع أحمد حشمت بالزمالك كان معدا لزواج ابنة عصام خليل، حتى يبتعد عن مقابلة أي إنسان وبخاصة الضباط كي لا تؤول هذه المقابلات في صورة ما.

«وساد الهرج والمرج منزل عبد الحكيم عامر في الجيزة وبدا الضباط وكأنهم في شبه مظاهرة تطالب بعودة قائدهم وعلا الصخب والضجيج، ولم يستطع أحد إقناعهم، فاتصل بي هاتفيا تابع للمشير يدعى متولي السيد، ورجاني أن أحضر إلى المنزل لأطيب خاطر الضباط وأصرفهم بالحسنى، وسألت متولي عن المشير فذكر لي عنوانه في شارع أحمد حشمت وأعطاني رقم هاتف المنزل الذي يقيم فيه»

«ولم أشأ أن أتدخل في هذا الأمر بنفسي، ذلك أنني آليت على نفسي منذ عدة سنين ألا أتدخل في شئون الجيش، وذلك بعد أن حاول بعض المحيطين بعبد الناصر الدس لي لديه بأنني أتآمر مع بعض ضباط الجيش لأدبر انقلابا عليه»

«واتصلت بعبد الحكيم عامر هاتفيا ورجوته أن يعود إلى منزله ليصرف الضباط، ولكنه ذكر لي أنه سيرسل لهم من يصرفهم وكلف ضباط مكتبه بهذه المهمة، ولكن الضباط رفضوا الانصراف، إلى أن خرج لهم الفريق مصطفى محمود قائد الطيران وأبلغهم أن المشير سيتوجه إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة في صباح اليوم

التالي. ولم يكن هذا يمت إلى الحقيقة بشيء، فلم تكن في نية المشير عامر أن يذهب إلى القيادة، ولكنه اتخذ هذا السبيل حتى ينصرف الضباط من منزله، ولا يزول تجمعهم بأي معنى. ويواصل صلاح نصر قوله لي: وفي صباح اليوم التالي أي يوم ١١ من يونيو توجه الكثير من القادة وعدد كبير من الضباط من مختلف الرتب إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة. ووجدوا الفريق أول محمد فوزي يجلس على مكتب المشير عامر. وثار بعض الضباط على مسلك محمد فوزي، وصاح اللواء عبد الرحمن فهمي غاضبا، وقال إن فوزي يريد اغتصاب منصب المشير عامر، وأثار ذلك سخط أغلب الضباط الذين كانوا في المكتب ووجهوا إليه سبابا لاذعا.

وفي صباح هذا اليوم كان قادة الأسلحة الثلاثة: الجيش والبحرية والطيران وبعض كبار القادة قد اجتمعوا في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، وقدموا استقالاتهم إلى رئيس الجمهورية

وعلم عبد الناصر بما حدث في مقر القيادة العامة، فقبل على الفور استقالة القادة الكبار، وأحال إلى التقاعد الرتب الأخرى، وكانت هذه بمثابة أول حركة تطهير للتخلص من الذين تعاطفوا مع المشير عامر

وأثار الضباط المحتشدون في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة مناقشات ومجادلات، وطالب أغلبهم بضرورة عودة المشير عامر إلى منصبه طالما عاد عبد الناصر إلى الحكم. ووقف بعض الضباط موقف المشاهد بينما تطوعت قلة منهم مدعية بأنها عليمة ببواطن الأمور، لإقناع الحاضرين بأن ما جرى في اليومين السابقين متفق عليه بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر لغرض سياسي، وأن الأمور سترجع إلى ماكانت عليه، وتعود المياه إلى مجاريها

وتعقد الموقف نتيجة حماس سرية المشير عبد الحكيم عامر المعسكرة داخل ثكنات الحلمية، واستقل أفرادها العربات برئاسة الرائد أحمد أبو سار، وتحركوا إلى خارج مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، مرددين الهتاف: ناصر ... عامر

ونقل قائد الشرطة العسكرية هذه الصورة مشوهة إلى عبد الناصر، وأفهمه أن هناك مظاهرة عسكرية قامت بها سرية حرس المشير، واتهمت القيادة العامة للقوات المسلحة كنوع من الضغط على عبد الناصر لعودة المشير عبد الحكيم عامر، مما أغضب عبد الناصر، وقرر نقل ضباط السرية.

واتصل بي عبد الناصر في صباح اليوم التالي، وكان غاضبا وطلب مني أن أبحث هذا الأمر، وأبلغني أنه سيرسل لي قائد الشرطة العسكرية ليعطيني كل المعلومات عن هذا الأمر. وحضر لي في المكتب، واتضح من مناقشته أن الأمر لايتعدى مظاهرة سلمية أراد بها الضباط والجنود أن يعبروا عن شعورهم إزاء إحساسهم بالعلاقة التي تربط بين عبد الناصر وعامر، كما أن العربات التي كانت تقل الجنود لم تقتحم مقر القيادة بل بقي الجنود خارج المبنى.

كانت هذه أول بذور الفتنة بعد انتهاء العمليات الحربية، ووقف إطلاق النار، بذرها من أرادوا الوقيعة بين عبد الناصر وعامر، إذ كانوا يأملون أن الجو سيخلو لهم بعد التخلص من عبد الحكيم عامر. كنت في ذلك اليوم أحس بإرهاق شديد نتيجة العمل الشاق المتواصل في الأيام السابقة، وحاولت أن أحصل على قسط من الراحة، فاعتكفت بالمنزل، وقرابة الساعة الثانية عشرة ظهرا اتصل بي عبد الناصر هاتفيا، وسألني عن المشير عامر، فأخبرته بأنني علمت أنه يقيم في شقة بالزمالك تخص ابنة عصام حسين، وذلك كي لايقابل الضباط الذين كانوا قد تجمعوا في منزله بشارع الطحاوية بالجيزة.

■ ■

ويقول شمس بدران ـ في المحكمة ـ إنه عقب عدول عبد الناصر عن التنحي يوم ١٠ يونيو توجهت مظاهرة من الضباط تهتف «لانريد إلا عامر» شمس وعامر، وكان شيئا معيبا في العسكرية ولكن الضباط كانوا يحبون المشير جدا!! كان الجيش لايريد تنحي المشير، فتجمعوا بالآلاف في مبنى القيادة وفي منزل المشير وأعلنوا الاعتصام، وأنهم سيبقون حتى الصباح إلى أن يتحدث إليهم المشير، واعتصموا بعد

أن وعدهم المشير بالتحدث إليهم في اليوم التالي، وانصرف الضباط، ولكنهم توجهوا في الصباح التالي إلى مبنى القيادة الجديدة في مدينة نصر ينتظرون المشير!

■ ■

وبدأ الضباط يحتشدون في منزل المشير بالحلمية. وتم سحب الحرس الخاص بالمشير. فأحضر المشير حرسا خاصا مسلحا من بلدته أسطال. وتحول منزل المشير إلى ترسانة مسلحة حتى أنه عندما أخرج منه جمعت الأسلحة ١٢ سيارة نقل، حمولة كل منها ٣ طن.

وعندما طُلب صدقي محمود للتحقيق معه في مسئوليته عن النكسة ومحاكمته كقائد للطيران، اتصل بعبد الحكيم عامر، الذي طلب إليه أن يذهب إليه في منزله ليكون في حمايته ولن يجرؤ أحد على استدعائه للتحقيق.

بينما كان منزل المشير عامر يتحول إلى ترسانة عسكرية، ويعتصم به الضباط. كان عبد الناصر قد شكل لجنة لتطهير القوات المسلحة برئاسة زكريا محيي الدين، ولجنة أخرى برئاسته حضرها كل من زكريا محيي الدين ومحمد فوزي قائد عام القوات المسلحة، ومدكور أبو العز قائد الطيران، واللواء فؤاد ذكري قائد القوات البحرية، ووحيد عبد الرحيم كاتم أسرار حربية وصلاح نصر

ويواصل صلاح نصر روايته للأحداث قائلا لي

أن عبد الناصر قال في بدء هذا المؤتمر ما يفيد بأن اللجنة ينبغي أن تكون محايدة بعيدة عن الانتقام، فقد قاد محمد فوزي حملة عنيفة للتخلص من كل من أبدى تعاطفه مع المشير عامر، وتصفية خلافات قديمة.

قال عبد الناصر إننا يجب أن نراعي المصلحة العامة ولا يعني أن اتصال ضباط بشمس بدران يجلب إليهم أي شبهة، فشمس بدران كان مسئولا عن تأمين القوات المسلحة، وكان واجبه أن يتصل بالقيادة

وقرر المشير عامر أن يبتعد عن القاهرة بعد تعيين الفريق محمد فوزي قائدًا عامًا للقوات المسلحة - والحديث مازال لصلاح نصر - فغادر القاهرة إلى قريته أسطال بمحافظة المنيا وصحبه في الرحلة مدير مكتبه السابق ووزيره وصديقه شمس بدران الذي يقول إن الرحلة كانت تهدف إلى التهدئة حتى تهدأ النفوس. ولكن النفوس لم تهدأ، بل لقد ازدادت النار اشتعالاً. وبدأ رجال المشير يسعون إما لعودته أو لعزل عبد الناصر وحاول عبد الناصر احتواء الأزمة

■ ■

عرض عبد الناصر على المشير عامر، في محاولة لاحتواء الأزمة أن يعود كنائب لرئيس الجمهورية، على ألا تكون له علاقة بالقوات المسلحة، ولكن المشير رفض أن يبتعد عن رجاله، وقال لصلاح نصر «هل ترضى لي أن أصبح تشريفاتي لاستقبال القادمين من الخارج وتوديع الضيوف المغادرين ثم أقف مكتوف اليدين بينما هو يطيح بالضباط؟»

ويقول شمس بدران أنه توسط بين عبد الناصر وعامر لكن الرئيس قال له: «إن عبد الحكيم لن يعود إلى الجيش»

وبعد أسبوع واحد في «أسطال» عاد عبد الحكيم عامر إلى القاهرة، وخلال هذا الأسبوع تردد شمس بدران بين القاهرة وأسطال أكثر من مرة في محاولة للتوسط بين ناصر وعامر. ويقول شمس بدران: «كنت أعتبر نفسي أكثر واحد في البلد عني بإتمام هذه التسوية لأنني سبق أن عملتها»

ويقول صلاح نصر: إن عبد الناصر اتصل به عندما عاد عامر من «أسطال»، وسأله عن سبب حضوره وطلب إليه أن يذهب إلى المشير ويخيره بين أحد أمرين: إما الإقامة في الخارج (يوغوسلافيا) أو القبول بمنصب نائب رئيس الجمهورية دون أن تكون له علاقة بالقوات المسلحة. ورفض المشير العرضين قائلاً إنه سيترك القاهرة ويعود إلى «أسطال». وتدخل شقيق عبد الناصر، المتزوج من كريمة المشير، لدى صلاح نصر للتوسط بين أخيه وصهره.. وطلب عبد الناصر بأن يذهب صلاح إلى المشير في أسطال قائلاً له: اذهب إليه، ولكن لا مناقشة في عودته إلى الجيش.

استقل صلاح نصر طائرة حربية إلى المنيا، وحاول إقناع المشير بأن يعود معه، ويلتقي بعبد الناصر لتسوية الأزمة على الأسس التي يراها عبد الناصر لكن المشير رفض. وعاد صلاح نصر بعد أن أخفق في مهمته، وبعد أيام جاء عبد الحكيم عامر إلى القاهرة، وكان ذلك بداية تفاقم الأزمة.

يقول صلاح نصر «إن بعض الضباط الذين أحيلوا إلى التقاعد أقاموا في منزل المشير، فتحدثت إلى المشير في صرفهم حتى لا يزيد من حدة الموقف ولكنه بطبيعته كرجل صعيدي، وجد حرجا في طردهم من بيته وكان على هؤلاء الضباط أن يقدروا الموقف ويتصرفوا من تلقاء أنفسهم حتى ولو كانوا سيتعرضون للاعتقال»

■ ■

ويقول صلاح نصر إنه في تلك الأثناء وقع حادث صغير ترك أثرا كبيرا في نفس المشير عامر، فقد كانت إحدى سيارات المخابرات العامة تراقب جاسوسا أجنبيا في منزل يقع في المنطقة التي يقيم فيها المشير، وكانت السيارة تقف على مقربة من بيت عامر حتى تبقى بعيدة عن منزل الشخص المراقب، وهو أمر طبيعي، فما كان من أحد الضباط المقيمين مع المشير إلا أن اعتقل طاقم المراقبة وأدخله إلى المنزل وأوهم عبد الحكيم عامر أنهم يراقبونه فاتصل بي المشير عامر تليفونيا، ووجدته لأول مرة منذ عرفته زميلا في الكلية الحربية عام ١٩٣٨ غاضبا متأثرا، وهو يقول لي «أنت تراقبني؟» فوجهت لوما إلى عامر لأنه تصور أنني أراقبه. وأنا لا أقول ذلك الآن فقط ففي محكمة الثورة سألني رئيس المحكمة «إنت قلت في التحقيق أنهم لو كانوا طلبوا منك مراقبة عبد الحكيم لرفضت».

فأجبت رئيس المحكمة قائلا: لم أقل هذا. بل قلت لو كانوا طلبوا مني مراقبة المشير عامر لاستقلت، وهناك فرق بين الرفض والاستقالة، ففي حالة الاستقالة هناك غيري ممن يمكن أن يقوم بهذه المهمة.

من أجل ذلك أحزنني جدا أن يشك عبد الحكيم عامر في صديق عمره وفي الوقت الذي كنت أقوم فيه بدور حمامة السلام لتصفية كل الخلافات، وآملا أن تهتز

صداقة المصير في لعبة السياسة، ولم يهدأ المشير، فقد أقدم على تصرفين زادا من حدة الموقف. الأول، أنه طبع المقالة التي سبق أن قدمها إلى عبد الناصر عام ١٩٦٢، ووزعها على أعضاء مجلس الأمة، وبعض الهيئات .. والثاني، أنه اتصل بالسفير السوفيتي تليفونيا، واتهم السوفيت بأنهم مشتركون في مؤامرة دولية ضد مصر مما تسبب في الهزيمة العسكرية، وكان في نيته أن يرسل خطابا رسميا بذلك إلى السفير لنشره في الخارج ولكني أثنيته عن ذلك .. وقد جاء تصرفه بعد الحملة التي شُنت على القوات المسلحة في الداخل ونتيجة لقيام السوفيت بالهجوم في الخارج على الجيش ووصمه بالرجعية والقصور.

وهناك عامل آخر وهم المحيطون بعبد الناصر الذين عملوا على إشعال الفتنة فقد كلف سامي شرف اللواء محمد صادق مدير المخابرات الحربية بالقبض على جلال هريدي قائد قوات الصاعقة، الذي كان يقيم بعد النكسة في منزل المشير بصفة دائمة ونصبوا له كمينا بالقرب من منزل عبد الحكيم عامر، وحاولوا القبض عليه ولكنه نادى بأعلى صوته على زميل له في المنزل هو الضابط المقاتل مختار حسين الذي أسرع إليه مسلحا لينجده وحينما أحست سيارة المخابرات الحربية بذلك أسرعت بالفرار تطاردها طلقات نارية سمعها كل سكان المنطقة التي تطل على النيل، وظن المشير أن هناك هجوما على منزله لتخريجه وقد تسلح بعدها بقنابل يدوية

وبعض المحيطين بعبد الناصر كلفوا المباحث العامة والمخابرات الحربية بمراقبة تحركات المشير عامر، ظنا منهم أن تخريب العلاقة بين عبد الناصر وعامر سيفتح الباب أمامهم وحدهم، وكانت كل هذه الأحداث تدور، وأنا بعيد عنها لملازمتي الفراش إثر سقوطي في مكتبي بأزمة قلبية، وظللت مدة أسبوعين بلا حركة بناء على نصيحة الأطباء، وزارني كل المسئولين ومن بينهم عبد الحكيم أكثر من مرة، ثم خرجت من مكتبي إلى إحدى الاستراحات الحكومية في الزمالك

ويضيف صلاح نصر قائلا: وفي اليوم التالي أي الرابع والعشرين من أغسطس زارني في الاستراحة المشير عامر ويصحبه شمس بدران وكان أول لقاء لي مع

شمس منذ مرضي، وما إن جلس المشير معي، حتى دق جرس الهاتف وكان المتحدث جلال هريدي من منزل المشير يبلغه أن الرئيس عبد الناصر يريده على الهاتف وحاول المشير أن يتصل بعبد الناصر، إلا أنه اعتذر. ثم حضر من أبلغني بأن أمين هويدي قد عين مشرفاً على المخابرات فشرعت في كتابة استقالتي

■ ■

ويواصل صلاح نصر رواية ما حدث قائلاً: «ما إن انتهيت من كتابة استقالتي حتى حضر إليّ في الاستراحة عباس رضوان وقال إن عبد الناصر اتصل به هاتفياً في منزله، وأبلغه أن المشير عنده وأنه أرسل قوة بقيادة الفريق أول محمد فوزي لإخراج الضباط المقيمين في منزل المشير. وقال رضوان للرئيس عبد الناصر: وهل كان من الضروري إرسال هذه القوة؟» فرد عليه بالنص: «عبد الحكيم مش عاوز يسلمهم ويقول يخرجوا واحداً واحداً»

فاقترح عباس رضوان على عبد الناصر أن يعود عبد الحكيم عامر إلى منزله ويتولى هذا الأمر

ولكن عبد الناصر قال له إنهما لم ينتهيا بعد من مناقشة بعض الموضوعات، وطلب منه أن يذهب إلى منزل المشير في الجيزة ويقنع الضباط بأن يسلموا أنفسهم

وكان منزل عباس رضوان قريباً من منزل المشير، فذهب إليهم سيراً على قدميه، ووجد أن المنطقة الممتدة من كوبري الجامعة حتى منزل المشير محاطة بقوات في حجم لواء، وكأن هناك معركة حربية على وشك النشوب

وحينما وصل عباس رضوان إلى منزل المشير وجد الفريق محمد فوزي، ومعه قائد القوة اللواء سليمان مظهر، يتحدث مع الضباط المقيمين داخل المنزل، ولم يكونوا يحملون أصابع اليد ويطلبون منه أن يدخل المنزل لمناقشته

ورأى عباس رضوان الموقف يتطور سريعاً، وقد أقنع الضباط بالخروج بعد أن قال لهم إنه لا يمكننا أن نسمح بأن يلحق أدنى ضرر بأسرة المشير، وأن فوزي سيتعهد

أوامر عبد الناصر، ولهذا ليس هناك سبيل سوى أن يخرجوا. واقتنع الضباط وخرجوا وتم القبض عليهم، وتم تغيير الحرس القديم بحرس جديد. وعاد المشير ليجد أن كل شيء قد انتهى وأنه أصبح سجينا داخل منزله، وفي العاشرة صباحا توجه عباس رضوان إليّ في الاستراحة التي كنت أقيم فيها ليقص عليّ مغامرة الليل. وبعد ذلك روى محمد أحمد أمين رئاسة الجمهورية لصلاح نصر شهادته عن أحداث تلك الليلة في منزل الرئيس قائلا: إنه لاحظ جوا غريبا يحيط بمنزل عبدالناصر، فوزير الداخلية ومدير المباحث العامة ومأمور مصر الجديدة وعدد من ضباط الشرطة كلهم أمام بوابة بيت عبد الناصر، فدخل محمد أحمد على عبدالناصر مسرعا يسأله بلهفة: «هو اللي بيحصل ده يافندم؟»

فقال له عبد الناصر: «النواب جايين دي الوقت.. دخلهم أوضة المكتب والمشير جاي برضه دخله الصالون الكبير، وروح لسامي شرف يقولك التفاصيل».

وحضر نواب رئيس الجمهورية ثم المشير. بينما ذهب محمد أحمد إلى المنزل المقابل حيث يقع مكتب سامي شرف ليجد في حديقة بيت عبد الناصر بعض ضباط الحرس الجمهوري بقيادة اللواء الليثي ناصف. ولم يكن من المعتاد وجودهم مسلحين بالرشاشات الخفيفة، فسأل الليثي ناصف عن السبب فأجابه: «إحنا ضيوف عندكم شوية».

وكان المشير قد ترك مسدسه في سيارته قبل أن يدخل منزل عبد الناصر، وفي مكتب سامي شرف عرف محمد أحمد القصة وعرف أن المشير سوف تحدد إقامته.

■ ■

وفي مواجهة استمرت خمس ساعات بين عبد الناصر وعامر، أحس عبد الحكيم أن عبد الناصر قد أعد كمينا لمحاكمته!!

لقد كان يتصور أن عبد الناصر قد وجه الدعوة إليه ليتناولا طعام العشاء معا، ثم يصحبه إلى الخرطوم لحضور مؤتمر القمة العربي. وقد زاد من اعتقاده هذا أن بعض

للمحيطين به آنذاك بأن عبد الناصر لن يستطيع مواجهة الملوك والرؤساء العرب بعد الهزيمة، ومن المؤكد أنه سوف يصحبه معه لكي تتجه إليه الأنظار ويقع اللوم عليه، ويتحدث هو في تبرير ما حدث!

وعندما دخل منزل عبد الناصر وجد زملاءه أعضاء مجلس الثورة.. فأحس بأن الجو مختلف، وأنها لن تكون جلسة بينهما فقط!

قبلها بيوم واحد كان اللواء عثمان نصار والعقيد جلال هريدي من بين المتحصنين في منزل المشير.. وقد حاولا تشجيع المشير على اتخاذ موقف صلب.. وقال له عثمان نصار: وحياة النبي ما تمكنش الراجل ده منك، ومنا، لأنه لن يتورع عن بهدلتنا والقضاء علينا وعليك، إنه أناني، ولا يحب إلا نفسه!

وسألهم المشير عن طريقة عودته إلى موقعه. فقالوا له: المسألة بسيطة سيادتك تلبس البدلة الكاكي، وتتفضل تذهب لمكتبك بالقيادة، والكل سيكون تمام.. وهز المشير رأسه متسائلا: والكرامة يا ناس؟! كرامة القائد.. إن كان ولابد يجب أن أعود بكرامة رافع رأسي.. ولن يكون ذلك إلا إذا قمنا بأي عمل كبير يرد اعتبارنا وبدون هذا فلن أعود حتى لو اعتقلت أو ذبحت

وتم التفكير في أن تجري عملية اشتباك انتحارية مع إسرائيل، تهلل لها أجهزة الإعلام لتكون هي المناسبة لعودة المشير إلى موقعه!

وأصبحت الخطة كاملة.. وفيما بعد سوف يقوم شمس بدران بإحراقها في حمام منزل المشير ضمن الأوراق المحروقة عندما يرى أنه سوف يتم القبض عليهم

وكانت المعلومات من منزل المشير، وما يحدث فيه، والضباط الذين يحضرونه تصل إلى عبد الناصر ساعة بساعة.. فقد فرضت رقابة على منزل المشير، بعد أن أبلغ عدد من الضباط أن هناك من يتصل بهم لعمل انقلاب

وكان أمر الانقلاب واردًا.. حتى أن ضابطًا من أتباع المشير قال في المحكمة أنه ذهب إليه سكرتيره قائلاً له: لقد كشف أمرنا.. حتى أن صحفيًا كان يركب سيارة تاكسي فقال له السائق إن انقلابًا سوف يحدث بعد غد!

وقيل أن الاتحاد السوفييتي أبلغ عبد الناصر بموعد الانقلاب الذي سيقوم به المشير ورجاله بيد أن ذلك لم يكن صحيحًا! وكان تيتو قد زار القاهرة واجتمع بعبد الناصر في الإسكندرية بعد النكسة، وقال له أنه لابد من مواجهة رجال المشير حتى لاتتسع العملية، ويحدث صراع كبير في وقت تعاني فيه البلاد من الهزيمة والتمزق.

ورأى أن أفضل وسيلة لمواجهة هذا الموقف هو إجهاض المؤامرة واعتقال رجاله قبل أن يقوموا بها.. ولم يكن ذلك سهلاً، بعد أن بذلت محاولات لإخراجهم من منزل المشير أو حتى لإلقاء القبض على بعضهم.. فكان الأمر مستحيلاً لمثل هذه المواجهة تحتاج إلى معركة حربية قد يكون ضحاياها كثيرين.

ووضعت خطة تقوم على أساس تسوية الموقف بين عبد الناصر وعامر، فإذا تمت التسوية، فإنه سوف يلقى القبض على كل من في منزله ويتركون القوات المسلحة، ويحاكمون أيضًا.. أما إذا فشلت المحاولة في تسوية الموقف فإنه سوف تحدد إقامة المشير عبد الحكيم عامر، ويلقى القبض على من في المنزل.. ويكون مصير عامر مرتبطًا بما يسفر عنه التحقيقات التي سيقوم بها المحققون.. وهكذا استدعى عامر للاجتماع بعبد الناصر في منزله.. وكان عامر سعيدًا بهذا اللقاء، فقد أحس أنه وهو في منزله أنه مازال مركز قوته وأن عبد الناصر أرسل يستدعيه للتفاهم معه ويصحبه إلى الخرطوم.. وبذلك يكون قد انتصر.. ويبدو أن عامر لم يحس بما حدث من تفتيش سيارته عند دخوله بيت عبد الناصر، ولكنه عندما دخل حجرة المكتب أيقن أن الموضوع مختلف بعدما رأى زملاءه أعضاء مجلس الثورة.. إذن فعبد الناصر يستدعيه لكي يحاكمه لا ليصالحه.. وكانت هذه الجلسة بمثابة المحاكمة الثانية لعامر

للمحاكمة الأولى كانت خلال فترة مجلس الرئاسة، وبعد تقديم الاستقالة المشهورة. وفي هذه المرة قال له عبد الناصر نفس ما قاله في جلسات سابقة عندما سأله: لماذا تربط نفسك بالقوات المسلحة وبقيادة الجيش؟ هل عندما قمنا بالثورة كان متفقا أن تتولى أنت قيادة الجيش وأتولى أنا رئاسة الجمهورية؟ ثم من الذي اقترح تعيينك قائدا عاما للجيش غير أنا؟ وإذا كان الأمر كذلك، ألم يكن من الطبيعي بعد انفصال سوريا، وموقف الجيش ودوره أن تحاسب على ما جرى!!

وبدأ عبد الناصر يروي قصة العلاقة بينهما. وعرض لكل المؤامرات التي عقدت قبل الحرب، وحماس عامر والقيادات العسكرية للحرب.

وسأله: هل اجتمعتم يا عبد الحكيم. هل قلتم إنكم غير مستعدين؟

وانتقل عبد الناصر إلى الحديث عن أفراد مكتب المشير، سلوكهم العام والخاص.

وسأله: كيف تآمر عليّ يا عبد الحكيم؟؟

ورد عبد الحكيم أنه لم يتآمر على عبد الناصر، وأن العلاقة بينهما أقوى من المسائل، وأنه لم يفكر في هذا الأمر مطلقا!

وسأله عبد الناصر: لماذا أرسلت إلى صدقي محمود تطلب منه أن يكون معكم في الانقلاب.. ؟؟

ونفى عبد الحكيم عامر ولكن ناصر قال له: لقد أرسلت له سكرتيرك محمود الطحاوي.

وقال المشير أن عبد الناصر لو طلب منه ذبح أحد أولاده لذبحه.

وقد استمرت الجلسة خمس ساعات حضرها زكريا والشافعي والسادات، وسجلها سامي شرف من مكتبه، وكان في الصالة وعلى مقربة من الجالسين أمين هويدي ومحمد المصري ومحمد أحمد.

وأثناء هذه الجلسة كانت قد تمت تصفية بيت المشير من أهله، وهم الذين كانوا يخططون للمؤامرة ضد عبد الناصر

في المحكمة قال العقيد محمود طنطاوي رئيس حراسة المشير أنه أوفده لاختبار مشاركة الفريق صدقي محمود في الانقلاب إلا أن صدقي محمود رفض

وعاد إلى المشير ليعلمه رفض الفريق صدقي فكان رد جلال هريدي، "ما كنتش تقدر تجيبه بالقوة" ولكنه لم تكن لديه تعليمات بإحضاره بالقوة، فاكتفى بمقابلة زوجته التي أعلنت له رفضه

وقال: أنه نقل الأسلحة من مخازن الجيش إلى بيت المشير الذي كان به ٨٠ سيارة و ٣٠ موظفا

وقال محمود طنطاوي: إن المشير قد طلب توزيع الأسلحة التي كان قدمها سنة ١٩٦٢ على أفراد الحراسة حول المنزل حتى يمكن أن يقاوموا السياسة.

وقال أحد الضباط الذين تجمعوا حول المشير أثناء المحاكمة إننا كنا حول المشير لأنه قال لنا إنه سيطالب بمعارضة! وكنا لابد أن نبلغ ذلك لكل الضباط

وسأله رئيس المحكمة حسين الشافعي: هل سمع أحد منكم هذه المطالب من المشير وهو في السلطة؟

وقال علي نور الدين النائب العام: أية ديمقراطية هذه التي كان يدعو إليها شمس بدران، وصلاح نصر، هل هي ديمقراطية المخابرات العامة التي انحرفت في عهد صلاح نصر، أم ديمقراطية المباحث الجنائية العسكرية التي كانت تأتمر بأمر شمس بدران.

وقال حلمي عبد الخالق: إن هدف المشير كان الإثارة والبلبلة.

وشرح حسين الشافعي، إن وجود أحزاب يعني أن ننحاز لليمين أو اليسار ونحن في مرحلة بناء، وأننا ملتزمون بميثاق للعمل الوطني.

وكان الحرس الجمهوري قد فتش سيارة المشير عندما دخل لمقابلة جمال عبدالناصر، وتم تجريدها من الأسلحة

وتم تغيير الحارس الخاص للمشير واستبدل بحارس آخر

وكان معروفا سلفا أن المشير سوف يعود إلى منزله محل الإقامة، على أن يتم إخلاء المنزل من كل من فيه من الضباط أثناء وجوده مع عبد الناصر لأن القيام بمثل هذه العملية أثناء وجود المشير في منزله قد يعرض حياته وحياة أسرته للخطر حيث إنه لا يمكن أن يستسلم أمام ضباطه وأهل منزله، وقد يحولونه إلى معركة خاصة بعد أن تحول منزله إلى ترسانة مسلحة

وكان العرابان محمد فوزي وعبد المنعم رياض يقودان معركة تصفية العسكريين في منزل المشير والاستيلاء على ما فيه من أسلحة، والقبض على من فيه أثناء المناقشة الطويلة بين عبد الناصر وعامر بحضور أعضاء مجلس الثورة، وعندما تأكد شمس بدران أنه سيلقى القبض عليهم أحرق حرائق المؤامرة والمنشورات، واتصل بعدد من الضباط يبلغهم أن المشير قد ألقى القبض عليه وأنه لا داعي لتوجههم!

■ ■

وكان قد تحدد يوم ٢٩ أغسطس موعداً للقيام بالمؤامرة تحت اسم «النصر» وهي نفس كلمة السر التي استخدمت عند القيام بثورة يوليو

وكان شعار هذه المؤامرة وحتى يلتف حولها الضباط ضرورة قيام حكم ديمقراطي، وأن الجيش قد ظلم بالحملة عليه، فقد تورط في حرب لم يكن مستعدا لها وحتى يبدو تقضية الديمقراطية واسعة ومطلقة، فقد اتصل المشير بعدد من أعضاء مجلس الأمة، وسلمهم استقالته التي كان قد تقدم بها سنة ١٩٦٢ بعد أن أعيدت كتابتها على ورق «نائب القائد الأعلى» وطلب إليهم توزيعها على نطاق واسع

وقد اتضح أن السيدة برلنتي عبد الحميد هي التي قامت بالطبع في قريتها بواسطة شقيقتها والقي القبض على أعضاء مجلس الأمة الذين وزعوا هذه الاستقالة، بل ووضعوا تحت الحراسة أيضا، وهم خالنا أعضاء مجلس الشعب عن المنيا من رجال المشير وحوارييه والمحيطين به؟ وكان من بينهم عبدالصمد محمد عبدالصمد

وكانت بداية المؤامرة – وفقاً لما اتفقوا عليه – هي القيام بمظاهرة من القوات المسلحة – مثل المظاهرات التي وقعت في ٩ و ١٠ يونيو – تطالب بعودة المشير وتوجه لمنزل عبد الناصر. وقد اتضح من خلال المحاكمة أن المشير كان يقابل الضباط ويلتقي معهم في قرية الكتل المجاورة لمنزله حيث كان يخرج إليهم من الباب السري الخلفي، واتفق معهم على أنه إذا لم يرضخ عبد الناصر لإعادته فلابد من القيام بانقلاب لإرغامه.

وقد اقترح شمس بدران خطف جمال عبد الناصر كما ورد بالتحقيقات.

وقد اعترف أحمد أبو نار أنه طلب تجهيز سرية بمصاحب الحرب.

وقال أحمد المتبولي ضابط شبكة اللاسلكي إنه زود خطة المؤامرة بتقرير كامل بالخرائط لمواقع القوات المسلحة المصرية في منطقة القناة.

وقال عثمان نصار إنه عقد اجتماعاً مع المشير وشمس بدران وجلال هريدي وناقشوا فيه الخطة!

وقال شمس بدران في المحكمة إن عبد الناصر رأى إخراج صدقي محمود وجمال عفيفي من قيادة القوات الجوية عام ١٩٥٧، وقامت أزمة عنيفة في ذلك الوقت، وأن عبد الناصر أراد إخراج جلال هريدي من الصاعقة بعد ما حدث منه في سوريا، ولكن المشير عارض وغضب.

وقال إن كل الاتصالات التي كانت تتم مع جمال عبد الناصر كانت خطة لتغطية خطة الاستيلاء على القيادة، وأن عبد الناصر رأى أن يترك جميع مواليه – عقب الانفصال – مراكزهم ويتحولوا للعمل الشعبي، ولكنه أقنع المشير بألا يترك القوات المسلحة، ونقل إلى الرئيس ضرورة بقاء المشير في القوات المسلحة لتأمينها، وأن المشير صمم على الانتحار بعد إصدار قرار سحب القوات من سيناء.

وقال أحمد عبد الله إنه أقنع المشير بأن يكون الانقلاب يوم ٢٧ بدلاً من ٢٩ لأن التحريات تتعقبه، وأن المشير حدثه في تفاصيل الاستيلاء على القيادة، وأنه قال للمشير إن في مقدوره تحريك رجال الصاعقة ليكونوا تحت تصرف المشير.

وألقى القبض على ٤٣ ضابطا وقدموا لمحكمة خاصة بتهمة محاولة قلب نظام الحكم والاستيلاء على القيادة العامة . وكان على رأس المقبوض عليهم شمس بدران ، وصلاح نصر ، وعباس رضوان الذي نسب إليه الاحتفاظ بالأموال والجنيهات الذهبية في خمسة أكياس كل كيس يحتوى على ألف جنيه ذهب وأنه كان يخفيها في قريته بالغرانية على أساس أن هذه الأموال هي جزء من أدوات المؤامرة . وأنه أخذ أموالا أخرى كانت في خزينة القوات المسلحة ، وذهبت إلى منزل المشير.

وكان موسى صبري قد كتب مقالا تحت عنوان «ذهب .. ذهب .. ذهب» وعندما التقى الرئيس عبد الناصر - في نفس يوم نشر المقال - بالصحفيين العرب الذين كانوا يعقدون مؤتمرهم في القاهرة رد على موسى صبري ، ودافع عن رجال المشير بأنهم ليسوا لصوصا ، وأن الذهب مثل القنبلة أحد أدوات المؤامرة وأسلحتها.

بعدها نقل موسى صبري من جريدة الأخبار إلى جريدة الجمهورية ، باعتبار أن ذلك محاولة للتشهير . وكانت كل المحاكمات علنية تنشر تفاصيل ما يدور فيها بالنص.

■ ■

وكانت خطة المؤامرة — كما اتضح في المحكمة العلنية — قد وضعت على أساس أنه إذا لم يستجب جمال عبد الناصر للضغط نتيجة للمظاهرة العسكرية التي تذهب إليه هاتفة «لا قائد إلا عامر» فإن البديل يكون جاهزا لإعلان نظام جديد يقبله الناس ويقال لهم إننا هزمنا لأنه لا ديمقراطية ولا معارضة للذلك لا بد من حكم ديمقراطي.

أي أنه حتى في هذه اللحظات قبل الحديث عن الديمقراطية له هدف .. وأنهم جاهزون لتبرير المؤامرة إذا لم يوافق عبد الناصر ، وإن وافق فإن الديمقراطية على ما يرام .. وأن النكسة لها أسبابها الأخرى !

وقد كانت بداية الخطة معتمدة في الأساس على فرقة مدرعة في دهشور ، تتحرك تحت مظلة الطيران .. ويتم أيضا الاستيلاء على فرقة ثانية لتأمين القاهرة ، ويتم

الاستيلاء كذلك على البوليس الحربي . وقد وضعت جميع التفصيلات ، وتم الاتصال بجميع الضباط كما تم تعبئة بقية الضباط الذين تم الاتصال بهم إما عن طريق منشورات ــ وهي استقالة المشير القديمة ــ وإما بالإقناع الشخصي

■ ■

وانتهى كل شيء .. واتصل الفريق فوزي بمنزل الرئيس يبلغه أنه قد تم القبض على جميع الذين كانوا في منزل المشير

وكان عبد الناصر قد أطل من النافذة.. فصعد إلى حجرته ومعه عبد الحكيم عامر وحسين الشافعي وزكريا محيي الدين ، وأنور السادات .. وحاول عامر الانتحار بعد أن أحس أنه فقد كل شيء لكن تم إسعافه وصحبه حسين الشافعي إلى منزله

الآن .. المشير عامر .. تخلى عنه رجاله .. قطعت عنه التليفونات .. تغيرت الحراسة .. ليقبض على من أحضرهم من بلده .. أخذت الأسلحة منه

إنه وحيد في بيته .. زال عنه كل النفوذ .. وكل السلطات .. وهو أيضا لا يستطيع أن يغادر منزله .. حيث إقامته محددة داخل منزله.

ولكنه لم يسكت.. بدأ يتحرك عن طريق أولاده الذين يرتبهم لمقابلة بعض الضباط حاملين منه رسائل .. وكان التحقيق قد بدأ .. واعترف العسكريون بالمؤامرة وتحدثوا عن الخطة التي وضعها عامر، والخط السري الذي فتحه في الفيلا ليقوده إلى المنشأة، حيث يجتمع بالضباط وتعليماته وخطط الأمن

ولم يخف رجال المشير شيئا، فقد كان موقفهم واضحا .. إنهم ضد عبد الناصر، ويريدون إعادة المشير إلى مكانه .. أو هم على الأقل متفقون مع المشير .. ويريدون له أن يستمر في موقعه!

بعد ذلك تقرر أن يلقى القبض على المشير، وأن تحدد إقامته بعيدا عن أسرته وكان هذا القرار هو بداية نهاية المشير .. اتخذ القرار يوم ١٣ سبتمبر ١٩٦٧ .. وانتهى المشير بعده بأيام.

٦

الانتحار

السؤال الحائر الذي مازال يتردد حتى الآن. هل انتحر عامر أم قتل؟ الإجابة على السؤال - حتى تكون مقنعة وسليمة - لابد أن نرجع إلى جذور المشكلة، وكل الآراء حولها، قبل أن نحسم الإجابة على السؤال الحائر، ونصل إلى حجة صحيحة

صدرت صحف القاهرة يوم ١٦ سبتمبر ١٩٦٧ وهي تحمل نبأ انتحار المشير عبدالحكيم عامر، بعد أن تناول كمية سامة من مادة مخدرة! وروج البعض كثيرا من الشائعات التي استمرت ووجدت من يصدقها لأسباب لا تخفى على أحد، تقول هذه الشائعات أن المشير لم ينتحر، ولكنه قتل.

وفي أغسطس ١٩٧٥ فتح المستشار محمد الجولي المحامي العام التحقيق من جديد في حادث انتحار عبد الحكيم عامر بناء على شكاوى متعددة، وهي ليست من أسرة المشير لأصحية زوجته وأولاده كانت الشكاوى التي تلقتها النيابة العامة تقول أن المشير قتل. واستمع المحامي العام في التحقيق الذي فتحه من جديد إلى شهادة بعض الشهود، بل وتطوع أحد خبراء السموم بالمركز القومي للبحوث، وأعد تقريرا قال فيه أن المشير قتل، ولم ينتحر!

وانتهى التحقيق إلى الحفظ لعدم الوصول إلى شيء محدد يثبت هذه الادعاءات. وسوف تظل قضية «انتحار» المشير موضع تشكيك البعض رغم أن كل الوقائع، والشواهد، والتقارير، والدراسات، تقول أنه انتحر. ومنها الأحداث التي رواها كل الشهود، والتقرير الذي أعده خبراء الطب الشرعي!

والمنطق - فضلا عن الوقائع - يمكن أن يشير إلى انتحار عبد الحكيم عامر. كما أن أي شخص آخر في موضعه كان لابد أن ينتحر ويتخلص من حياته بعد الهزيمة أو عندما يجد نفسه وقد زال عنه كل شيء، وأصبح محدد الإقامة ومطلوبا للتحقيق وهو من؟ الرجل الثاني. والنائب الأول لرئيس الجمهورية.

إنه عبد الحكيم عامر قائد الجيش، وأقوى شخص في الدولة، ثم هو الرجل الصعيدي الشهم الذي لا تقبل شخصيته أي مساس بها!

ليس غريبا أن يفكر في الانتحار، ويقدم عليه، وهو الذي كان من قبل يفكر في الانتحار بل وحاوله في منزل جمال عبد الناصر على مرأى من زملائه أعضاء مجلس الثورة بل أيضا وعقب الهزيمة العسكرية مباشرة على مرأى من شمس بدران

وكان يمكن أن يقتل عبد الحكيم عامر عندما كان متحصنا برجاله من الضباط والجنود. أما وقد ألقى القبض عليهم جميعا، بل وعليه أيضا، فماذا كانت تشكل خطورته حتى يقتل؟ كان سيحاكم. وإذا كانت لديه أسرار يخشى تسريبها، فقد كان يمكن أن تكون المحاكمة سرية بحجة الحفاظ على أمن القوات المسلحة في تلك الفترة. فكانت تبدو حجة معقولة، وتجد من يدافع عنها، بل ويتحمس لها، وهذا ما حدث بالنسبة لصلاح نصر الذي كانت محاكمته سرية. وفضلا عن ذلك فإن وثيقة السيدة برلنتي الأولى في التحقيق أنه فكر في الانتحار عندما علم أن برلنتي استدعيت للتحقيق وأن سر زواجه منها قد انكشف!

يقول أنور السادات: أنه بعد جلسة المواجهة بين عبد الناصر، وعامر التي حضرها زكريا محيي الدين، وحسين الشافعي أحس عبد الناصر بالإعياء أو خشي أن يتراجع عن قراره فانسحب إلى حجرة نومه، ولحق به زكريا والشافعي.

فوجدت نفسي وجها لوجه مع عامر الذي قال لي إنه ذاهب إلى دورة المياه. صحبته ثم عدنا إلى الصالون، وفاجأني بقوله إنه تناول (سيانور) ليقتحر، ودهشت فأنا أعرف من دراستي أن السيانور إذا مس الفم يموت من يتناوله في أقل من الثانية، ومع ذلك أرسلت في طلب الأطباء لإسعافه وفعلا حضروا، وأسعفوه.

إن فكرة الانتحار كانت تراود المشير عامر سواء أقدم عليها أو أنه كان يرددها على سبيل الضغط. بل إنه عند نقله من منزله كان يهدد أنه لن يخرج من بيته حيا وأنه احتج على نقله وصرح بأنه سوف يتخلص من حياته.

يقول موسى صبري في كتابه "وثائق مايو" الذي ألقى فيه ظلالا متعمدة من الشكوك على انتحار عامر قال بالسم: "أذكر أنني قصدت إلى عصام حسونة وزير العدل حينئذ وسألته عن الإشاعات التي راجت في ذلك الوقت عن مقتل المشير وقال لي عصام حسونة أنه كلف رجال النيابة العامة بكل الوضوح والصراحة أن يحققوا كل صغيرة وكبيرة في هذا الحادث وأن يراعوا وجه الحق والعدل مهما كانت النتائج، وأنه لا رقيب عليهم في عملهم إلا ضمير القاضي. وأكد لي عصام حسونة أيضا أنه لن يسمح، ولا يمكن أن يسمح بتزييف حقائق التاريخ"!

ويقول شمس بدران في التحقيق أنه بعد أن أصدر المشير قرارا أن يتم الانسحاب استنتجت أنه يريد أن ينتحر، بعد أن رأى الموقف العسكري بهذه الصورة مثل قادة التاريخ هانيبال وغيره.

واتصلت بالرئيس عبد الناصر في منزله، ولم أشأ أن أخبره بأن المشير يريد أن ينتحر، وطلبت منه أن يحضر إلى القيادة لأن الموقف يتطلب ذلك.. وقال «أنا أجي ليه.. العملية عملية عبد الحكيم وهو واخد المسألة كلها»

«ولكن الرئيس عبد الناصر حضر عندما أبلغته خوفي من انتحار المشير».

إذن حتى آخر لحظة كان عبد الناصر حريصا على عامر.

مرة ثانية.. فكرة الانتحار إذن كانت واردة عند المشير من قبل، على حد تعبير شمس بدران وهو من أقرب الناس إليه. ولو كان المشير عامر قد انتحر في تلك الفترة، عقب هزيمة جيشه لكان موقفه مختلفا.. ولكنه انتحر بعد ذلك لأن سلطاته سلبت، فهو لم ينتحر لأنه هزم.. ولكنه انتحر لأنه فقد السلطة!

■ ■

ويقول الدكتور ثروت عكاشة في مذكراته أنه في ساعة متأخرة من ليلة الخميس ٨ يونيو اتصل بي المرحوم صلاح نصر مدير المخابرات العامة تليفونيا ليبلغني أن عبدالحكيم عامر قد عقد العزم على الانتحار وهو يرجوني لما يعرفه عما كان بيني وبين عبدالحكيم من ود عميق أن أسرع إليه عسى أن أثنيه عما اعتزمه، وسرعان ما غادرت بيتي قاصدا القيادة العامة للقوات المسلحة حيث كان عبد الحكيم عامر.. وفي الطريق إليه أخذت أقلب الرأي، كيف لي أن أقنع رجلا يدعمه شعوره بالمسؤولية أن يضع مثل هذا الحد لحياته إثر تلك الهزيمة، ورحت أراود نفسي هل أثنيه عما سيفعل استجابة لعاطفة الود أم أدعه يمضي فيما هم به استجابة لما يمليه عليه ضميره؟ ولكن جانب العاطفة كان الأغلب فمضيت إليه وحين بلغت مقر القيادة العامة — وكنا عندئذ في منتصف الليل — لقيت صلاح نصر هناك فلفني وإياه صمت المذهول، وبقينا كذلك دقائق تثقل علينا فيها حتى الدقائق وكأنها أثقال سنوات هرمة، وفيما نحن كذلك

إذا الباب يفتح فجأة ، وإذا وزير الحربية شمس بدران يواجهنا ، ثم يباغتنا بقوله
ويعني بي هذا الوجوم المحزن — وأحب هنا أن أسجل عبارته كما وردت على لسانه
حتى لا أحملها غير محملها — «إحنا اتضربنا جزمة جزمة !» ، ثم تحرك تلك العبارة منا
ساكنا ، فقد كانت النكبة تعصرنا وتلجم ألسنتنا — وحين لم يجد منا من يرد عليه
مضى فأضاف — وهنا أحب أن أسجل أيضا عبارته التي جاءت على لسانه — قائلا
«لمَ أنتم هكذا حيارى ، هل أنتم في مأتم ؟ أطلب لكم قهوة سادة !» وإني
أترك للقارئ الحكم على هذا المنطق.

ويواصل الدكتور ثروت عكاشة شهادته قائلاً: «إنه وبعد هنيهة صحبني أحمد
الصباغ إلى غرفة صغيرة حيث كان عبد الحكيم عامر جالسا يترقب قدره في صمت
رهيب ، ورأيت في عينيه ما هو عازم عليه ، وهنا تملكتني رهبة ، وكدت لا أسلم معه
بما هو مقدم عليه ، وكنت على وشك أن أعتذر عما جئت له ، ولكني لبثت بجواره
حتى مطلع الفجر بعد أن أصرّ على أن يكون هذا مصيره ، فاصطنعتُ أسرّي عنه
وأضرب له مستشهدا من أمثلة من التاريخ شابه ما نحن فيه ، فكنت تارة أذكره بما
أنزلته الأساطيل البريطانية والنمساوية والفرنسية بالأسطول المصري في نوارين
بعد أن توغل إبراهيم باشا بالجيش المصري في الأناضول لأن إرادة القوى الكبرى
تأبى على مصر أن يكون لها نفوذ أو سلطان خارج نطاقها وما أشبه اليوم بالبارحة ، فها
هي ذي القوى العظمى تأبى على مصر أن تحقق أي نصر ، وتارة أخرى أعيد على
سمعه ما كان له هو شخصيا من جولات بطولية في معركة «بيت جبرين» بفلسطين عام
١٩٤٨ وما نال عنها من تقدير ، ثم أعود فأذكره بمواقف حية من الصبر الذي يكفل برده
إلى النصر ، حتى أني رأيت عينيه الجاحظتين تكادان تفصحان عن تصميمه على أن
يترك الحياة ، ولكني ما زلت به أخفف عنه حتى عاوده شبح ابتسامة فاطمأنت نفسي
قليلا ، وقد نال الإرهاق من كلينا ، فتركته مودعا بعد أن رأيته يهوّم برأسه وقد غلبه
النعاس فانطرح على كرسيه واستمعت أثناء عودتي أردد في نفسي أنه ما دامت هذه النية
قد راودت عبد الحكيم فقد كان أهون عليه بدلا من تلك الفعلة التي ينكرها الدين من
أن يثوب إلى رشده قليلا ويتخلى عن هذا المنصب إلى غيره ممن هم يحسنون
توجيهه».

ومرة ثالثة لفكرة الانتحار كانت واردة عند المشير بشهادة الدكتور ثروت عكاشة وأنور السادات مثلاً عندما أبلغه عبد الناصر تليفونياً أن المشير قد انتحر رد عليه قائلاً والله إن كان ده حصل يبقى أحسن قرار اتخذه عبد الحكيم عامر كقائد خسر معركة .. لأني لو كنت مكانه كنت عملت كده يوم ٩ يونيو، لأنه في التقاليد العسكرية أي قائد ينهزم بيعمل كده» على حد رواية السادات في البحث عن الذات

وجاء عبد الناصر من الإسكندرية بصحبة السادات وزكريا والشافعي وعلي صبري ويقول السادات أنه حضر التحقيق وأنه كان ذاهباً لحضور جنازة عامر عندما طلبه عبد الناصر تليفونياً قائلاً «تصور يا أنور عبد الحكيم وأنا وأنت.. احنا الثلاثة أصدقاء لكن تصور يا أنور أن عبد الحكيم يموت وأنا وانت لا ما حدش هايمشي في جنازته هناك، وحنا كمان مش قادرين نمشي في جنازته تصور؟!»

وعقد مجلس الوزراء اجتماعاً برئاسة جمال عبد الناصر استمر ٤ ساعات وبدأ الاجتماع بحديث من جمال عبد الناصر عن حادث انتحار المشير عامر وقال أن علاقته به كانت أكثر من أخ وأن أحداً من إخوته لم يكن قريباً منه مثل ما كان عبدالحكيم عامر وشرح ظروف التطورات التي بدأت بعد النكسة وكيف وصلت الأمور إلى ما انتهت إليه، وعقب الجلسة صرح محمد فايق وزير الإعلام «بأن المجلس استمع في جو من الأسف العميق إلى تقرير من وزير العدل عن حادث انتحار المشير عبد الحكيم عامر، وعن ملابسات هذا الحادث وسير التحقيق فيه»

وكان وزير العدل السيد عصام الدين حسونة يتولى الإشراف على التحقيق الذي انقسم إلى قسمين

الأول تحقيق الطب الشرعي، ويشرف عليه الدكتور عبد الغني سليم البشري وكيل وزارة العدل لشئون الطب الشرعي بمعاونة الدكتور يحيى شريف أستاذ الطب الشرعي بجامعة عين شمس، والدكتور علي عبلاني أستاذ الطب الشرعي بجامعة القاهرة ويتركز حول السم الذي تناوله المشير

والثاني يتولاه النائب العام المستشار محمد عبد السلام يعاونه عدد من وكلاء النيابة ويحوي التحقيق في كل ظروف الحادث ومع كل الذين كان لهم أدنى علاقة به بما فيهم أسرة المشير ورجال حرسه، ورجال المستشفى والاستراحة»

■ ■

أعد خبراء الطب الشرعي تقريراً وقع عليه أربعة من كبار أطباء مصر وهم الدكاترة عبد الغني البشري، يحيى شريف، وعلي عبد النبي، وكمال السيد مصطفى

والتقرير في ٥٢ صفحة وقد قسم إلى ١٢ فصلاً تناولت الإجراءات والظروف والفحوص، والتحاليل، وتقارير المعامل

وجاء في التقرير دراسة وصفية لمادة «الأكونيتين» السامة فهي مادة شبه قلوية، وقد توقف استعمالها مع غيرها من عقاقير الصناعات الطبية في السنوات الخمس الأخيرة إلا أنه يحضر منها بعض المستحضرات لعلاج حالات الروماتيزم، وأخيراً اقتصر استعمالها على بعض الحيوانات بأقسام علم الفسيولوجيا.

وقد ذكرت حالة امرأة أصيبت بالتسمم الحاد بعد تناولها جرعة مقدارها ١٫٧٥ مليجرام من مادة الأكونيتين كما ذكرت حالة أخرى شفي فيها مريض بعد أن تناول ٢,٤ ملليجرام من هذه المادة، ومعظم مراجع الطب الشرعي تقدر الجرعة السامة بمقدار ١-٢ ملليجرام وهناك من يقدرها بمقدار من ٤ إلى ٦ ملليجرام

وتحدث الوفاة خلال ١ إلى ٤ ساعات من تعاطي هذه المادة بالفم وأسرع حالات حدثت فيها الوفاة كانت بعد ثمانية دقائق وهناك حالات تأخر فيها حصول الوفاة إلى ١٢-١٨ ساعة

ومن الحالات التي يمكن فيها تشخيص التسمم بالأكونيتين قبل العلاج يسهل ومن المسلم به أن التعرف على وجود هذا السم بالعينات في أحوال الانتحار أمر عسير، علماً أنه يمكن في بعض الحالات استخلاص الأكونيتين من السوائل العضوية والعينات على البارد لأن الحرارة تفسده.

وقد بحثت اللجنة عن مادة الأكونيتين الموجودة بمصر فانتقلوا إلى الصيدليات الخاصة ومعامل وزارة الصحة والقوات المسلحة. ولقد كان الاستيراد حتى سنة ١٩٦٠ يتم عن طريق مستوردين يسجلون بدفاتر رسمية المواد السامة التي يقومون باستيرادها في سجل خاص، ويصرفون منها للصيدليات بموجب إيصالات، وتقوم الصيدليات بالصرف من هذه الكمية بموجب تذاكر طبية من الطبيب المعالج، وينطبق ذلك على هذه المادة. ولم يكن هناك حصر شامل للسموم حتى قامت المؤسسة العامة للأدوية، فأصبح الأمر محكما. أما بالنسبة للقوات المسلحة فإنها لا تخضع لرقابة الإدارة العامة للصيدلة.

وانتقلت اللجنة إلى الإدارة العامة للصيدلة واطلعت على السجلات فوجدت كيلو جرامين من الأكونيتين استوردا من ألمانيا الغربية في ١٨ مارس ١٩٦٣ وقيدت كيماويات معملية وليست دوائية وقد تم شراء هذه الكمية للمعامل.

أما بالنسبة لإدارة الخدمات الطبية للقوات المسلحة فلا يوجد بالمستودع الطبي إلا ربع كيلو من مادة الأكونيتين لم يصرف منها شيء منذ عام ١٩٦٣، وكانت تصرف للمستشفيات لعمل الضمادة، وأوقف استعمالها.

ووجد بإدارة التموين الطبي بوزارة الصحة نصف جرام ورثت من القصور الملكية عند جردها سنة ١٩٥٣ ولم يستورد التموين الطبي هذه المادة كما لم يتصرف فيها.

وقد تبين للدكتور يحيى شريف أن هذه المادة غير موجودة بقسم الطب الشرعي بكلية طب عين شمس ولا بأقسام الكلية المختلفة وتبين للدكتور علي عبد النبي أنها موجودة بكلية طب قصر العيني.

وانتقل الأطباء إلى الصيدليات في القاهرة فتبين لهم أن هذه المادة غير موجودة ولم تكن موجودة من قبل إلا في نطاق ضيق جدا في صيدلية النيل، وصاحبها نقيب الصيادلة السابق د. عبد الله صدقي وجد ٠,٤ ملليجرام قال إنه عندما اشترى الصيدلية عام ١٩٣٦ كانت بها هذه الكمية، ولم يصرف منها شيئا منذ ذلك الوقت.

وفي صيدلية بليغ بشارع مراد بالجيزة قرر صاحبها دكتور سليم بليغ أن بها حرزا واحدا منذ عام ١٩٦٣ عندما اشتراها ولم يتصرف فيه!!

من أين إذن حصل المشير على هذه المادة التي قرر الأطباء الشرعيون أنها نادرة؟!

قال لي صلاح نصر أن المخابرات العامة أنشئ بها قسم للسموم لمواجهة محاولات إسرائيل دس السم للمسئولين المصريين وذلك بعد أن كشفت مؤامرة لقتل عبد الناصر بالسم عن طريق وضع كمية منه في القهوة بواسطة أحد عمال محلات جروبي وهو يهودي يدعى «بل رينحدي» لأن هذا السم استخدم ضد أحد من المصريين وكانت قد راجت شائعات كثيرة من أشخاص اتهموا المخابرات بالسم!

وقد اعترف مسئول القسم الكيميائي بجهاز المخابرات العامة بأن الجهاز قد استورد هذه المادة من ألمانيا الغربية عام ١٩٦٣ وبقيت هذه السموم في القسم الكيميائي حتى طلب السيد وجيه عبد الله مدير مكتب صلاح نصر منه إعداد ست عبوات من هذه المادة، وست عبوات من مادة أخرى سامة وأرسلها إلى مكتب المدير صلاح نصر وأحد العبوات داخل العبوة العادية لأقراص «الأسبرين» و«الريتالين» وأرسلها إلى مكتب وجيه عبد الله وانقطعت صلته بالموضوع

وقد اعترف صلاح نصر في التحقيق بأنه طلب هذه المادة في تاريخ لا يذكره، وأنه تركها في مكتبه إلى أن مرض وترك مكتبه وقد ضبط الباقي منها، وضبطت ورقات مصمغة بها حبات «الريتالين» وقد ثبت لدى الأطباء الشرعيين أن إحدى هذه الورقات تكمل الورقة المضبوطة على المشير وبها مادة الاكونيتين.

وانتهى الأطباء الشرعيون إلى عدد من النتائج أوردوها في تقريرهم أهمها:

* ثبت من الفحص الطبي أن الجثة خالية تماما من أي أثر إصابة ذات دلالة على وقوع فعل جنائي أو حصول عنف أو مقاومة

* عدم وجود أمراض تؤدي إلى حدوث الوفاة على النحو الذي وقعت به

* أن المظاهر التي أثبتها الفحص الطبي الشرعي تدل على أن الوفاة نشأت عن حالة تسمم أدت إلى هبوط سريع في القلب والدورة الدموية والتنفس.

* أن وجود سم الاكونيتين في الشريط اللاصق الذي عثر عليه لاصقا بالجثة مع ما هو معروف من طبيعة تأثير هذا السم على الجسم يدل على أن حصول الوفاة كان نتيجة التسمم بالاكونيتين.

* أن عدم العثور على الاكونيتين عن طريق التحليل الكيمياوي أمر متوقع ومسلم به علمياً باعتبار أن قدراً بسيطاً منه يصل إلى ملليجرام واحد يكفي لإحداث الوفاة دون أن يظهر له أثر في التحليل

* أنه تأسيساً على ما تقدم في واقعة مضغ السيد المشير ورق السلوفان المحتوي على الأفيون، والذي وجد عالقا به أجزاء صغيرة جداً لورق معدني من نفس النوع الذي أحضرت فيه مادة الاكونيتين التي وجدت على الجثمان، واستمرار ظهور أعراض سمية من وقت إسعاف المشير حتى حصول الوفاة دلالة على استمرار تأثير هذه المادة. وكل ذلك يدل على حصول الوفاة انتحاراً بتناول هذا السم

■ ■

وبدأ النائب العام التحقيق في واقعة انتحار المشير .. استدعى كل الشهود.. وكل الأطباء .. وأسرة المشير .. وبعد التحقيق الذي أشرف عليه وزير العدل، وكل صديقا للمشير عامر

وتحقيق النائب العام يمكن أن يرسم صورة كاملة لواقعة انتحار المشير لماذا حدثت.. ومختلف الآراء حولها

فقد استدعى النائب العام المستشار محمد عبد السلام أفراد أسرة المشير، وكل شهود بساتين وأطباء القوات المسلحة الذين سبق أن عالجوا المشير .. وبدأ يجري تحقيقا واسعا حول الوفاة .. المشير يستمع إلى كل الآراء ويحاول أن يصل إلى الحقيقة!

واقر كل الشهود أن المشير عامر قد انتحر، إلا أولاده فقط

قالت ابنته السيدة نجية زوجة محمد أمين عرب أن والدها لم ينتحر مائة في المائة وإنه أعطي المادة السامة.. وإنه لو كانت نية الانتحار لديه لكانت الفرصة متاحة له في منزله مع أولاده .. وإنه كان على الثقة التي صحبته أن يقظوه ليمنعوه من تناول

يديه ما يصلح بأن يكون أداة للانتحار، وأن من يقيدون حرية شخص يكونون مسئولين عنه وعن حياته.

وقالت ابنته الثانية السيدة آمال زوجة حسين عبد الناصر أخو جمال عبد الناصر أن والدها كان مؤمنا بالله مستعدا للتحمل والكفاح وهي صفات تتنافى ونزعة الانتحار، وأن وجوده في منزله أو في الاستراحة لفرض الإقامة ينفي إمكان حصوله على المادة السامة، وأنه مما يتنافى مع المنطق أن يجيء إخفاء لفافة السامة بلصقها على جسمه بعد أن أخذت الفرصة منها بحيازتها.. كما أنه من غير المقبول أن تظل هذه المادة اللاصقة على جسمه وهو معتاد الاستحمام يوميا، وأن المسئولين عن حراسته هم المسئولون عن وفاته بالسم أيا كانت طريقة تناوله!

وقال النائب العام في تقريره: إن أقوالهما صدرت عن عاطفة الأبوة من جهة وبعض الصدمة من جهة أخرى فحرصتا أن تصفاه بالإيمان والشجاعة وأن تنفيا عنه التهرب من المسئولية.

كما أنه من الطبيعي أن تلح عليه فكرة الانتحار من مدة سابقة مع توقعه لمزيد من إجراءات تقييد حريته، وبديهي أن يهيئ نفسه لتنفيذ فكرته عند تحقق مرجيه، وذلك بوضعه مادة سامة تكون في متناول يده في لفافة من أقرب الأماكن إليه، وليس أقطع في مطابقة ذلك للواقع مما صارح به المشير صهره رائد طيار حسين عبد الناصر في محاولته السابقة للانتحار في يوم ٢٥ من أغسطس عندما استدعى إلى منزله، وعلم باتجاه النية إلى اعتقاله.

وهو ذات المسلك الذي سلكه لأسباب وفي ظروف مماثلة يوم ١٣ سبتمبر وهو ما يفسر ما دل عليه فحص الشريط اللاصق الحاوي للمادة السامة على جسده من استقراره في موضعه زمنا تكرر خلاله نزعه وإعادة تثبيته.

وأنه لا غرابة في حرص المشير على الاحتفاظ بباقي اللفافة السامة بعد تناول قدر منها مادامت فكرة الانتحار مسيطرة عليه، وذلك لمعاودة استخدام هذه اللفافة إن لم تؤت المحاولة ثمرتها المرجوة لإسعافه بالعلاج أو لغير ذلك من الأسباب، وأخيراً لأنه

مما يتحقق ما أثارته كريمة الليثي من شبهات وتتعلق بصحة ماحدث عليه ظروف الحال، سلسل الوقائع وتصرفات الليثي وأقواله ومدبات الحادث والفحص الطبي الشرعي، وتقارير التحليل من وقوع الحادث انتحارا وكذلك ما أثارته السيدة نجية ذاتها من أنه كانت أول من اتجه اعتقاده إلى أن المادة التي وضعها في فمه عند مبارحته المنزل كانت مادة سامة لما اقتطاعها لن يحيب بالآخرين لسرعة إسعافه

وكان الفريق محمد نوري قد سئل في التحقيق لماذا لم يقم بتفتيش الليثي عن مادة سامة ، فقال «إنني اكتفيت بتجريد الاتصال بجسمه من الخارج للتحقق من أنه لم يكن يحمل سلاحا ناريا أو جسما صلبا»!

كما أن ابنة الليثي كانت قد أشارت في معرض شكواها أنه لا يمكن أن ينتحر لأنه طلب كتبا وآلة حلاقة كهربائية أرسلتها إليه صبيحة يوم انتحاره فلا يستطيع أن يكون سينتحر إذا كان قد طلب هذه الأشياء

وقالت النيابة أنه فضلا عن عدم قيام ما يشير إلى أن إرسالها كان بناء على طلبه، وخاصة أنه كان يوضع في حالة حذر وهبوط ، فقد شهد الفريق أول محمد فوزي أن إرسال آلة الحلاقة الكهربائية إنما كان بأمر منه مخافة استعمال الليثي الشفرة العادية وذلك فإنه ليس في شيء من هذا ما يشير ما هو ثابت من تناول الليثي للمادة السامة بقصد الانتحار

هكذا قرر النائب العام المستشار محمد عبد السلام، والذي أصدر فيما بعد كتابا هاجم فيه عبد الناصر أطلق عليه اسم «سنوات عصيبة» ومع ذلك فقد قال فيه أن الليثي مات منتحرا.

وكانت النيابة قد أخطرت بعد أربع ساعات من وقوع حادث الانتحار! ويعلو أن الساعات قد استغرقت في الاتصال بكل الجهات المسئولة والمختصة والإعداد لما يمكن أن تقوم به هذه الجهات وعقد اجتماع دعا إليه وزير العدل في منزله لترتيب قواعد التحقيق وهو الاجتماع الذي أكد فيه ضرورة التزام حياد التام

وتحقيق النائب العام انتهى إلى أنه مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبد الحكيم عامر قد تناول بنفسه عن نية وإرادة مادة سامة بقصد الانتحار، وهو ما لا جريمة فيه قانوناً، لذلك نأمر أن تقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إدارياً.

ولكن أقوال الشهود أمام النيابة العامة في التحقيق يمكن أن ترسم الصورة كاملة.

* شهد العميد سعد زغلول عبد الكريم قائد الشرطة العسكرية بأنه تقابل والفريق أول محمد فوزي والفريق رياض عند منزل المشير بالجيزة وطلب منه أولهما أن يصعد لاصطحاب المشير وتنفيذ أمر النقل، يدخل المشير في الإنفعال لهذا الأمر وطلب أن يصعد إليه الفريق أول فوزي بنفسه غير أن الأخير رفض.

ثم صعد الفريق رياض وراح بدوره يحاول إقناع المشير بالنزول معهم دون إثارة متاعب حول تنفيذ أمر يعلم هو نفسه باعتباره رجلاً عسكرياً أنه لابد من تنفيذه.

وقد لاحظ الشاهد حينذاك أن المشير يلوك في فمه شيئاً. ثم خرج الفريق رياض ورجع بعد برهة مصمماً على أن يصحب المشير إلى خارج منزله.

وقد انشغل العميد سعد زغلول حينها باتخاذ الاحتياطات لمنع محاولة استعمال القوة من أي من أهل المنزل وخاصة وأنه سبق العثور على أسلحة وذخائر عند تفتيشه في وقت سابق. وقد فوجيء الشاهد بالفريق رياض يصيح بأن المشير خدعه وأنه ابتلع شيئاً وأنه يجب نقله إلى المستشفى فوراً

وأعقب ذلك دخول أفراد أسرة المشير إلى الحجرة وقد اختلط بعضهم أنه قد حدث اعتداء ورفع المشير عصاه في وجه الفريق رياض الذي عاتبه على ذلك وقبل رأسه لاسترضائه وإقناعه بالنزول معه

وقد اضطر الضباط الحاضرون أخيراً إلى محاولة أخذ المشير إلى الخارج لكنه سار بعد ذلك على قدميه ولما رفض ركوب سيارة الإسعاف جيء له بسيارة عادية ركبها

* وشهد العميد محمد سعيد الماحي أنه كان معيناً للخدمة في حراسة منزل المشير وفي يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر ١٩٦٧ طلب الفريق أول محمد فوزي منه ومن العميد سعد زغلول أن يطلبا من المشير أن يخرج من منزله للتحقيق معه في مكان آخر فلما قابلاه في حجرة الجلوس أبى أن يخرج معهما طالباً أن يأتي إليه في منزله من يريد التحقيق معه وقال إنه لن يغادر المنزل تحت أي ظرف من الظروف

وانصرف العميد سعد زغلول لإبلاغ تلك الأقوال وعاد بعد برهة ومعه الفريق عبد المنعم رياض الذي راح بدوره يلح على المشير بقبول الخروج معه غير أن المشير أصر على موقفه فانصرف الفريق رياض.

ثم عاد قائلاً أن المشير أنهى الأمر بالخروج من المنزل وعند ذلك رابطت حلة مواقف خاصة بعد أن أقبل بعض أفراد أسرة المشير

وعلى أثر ذلك لاحظ الشاهد أن المشير يمضغ شيئاً في فمه فشك في أن يكون قد تناول شيئاً بقصد التخلص من حياته.

فاندفع إلى الخارج حيث أخبر الفريق أول محمد فوزي طالباً استدعاء طبيب.

وفي طريق عودته شاهد المشير آتياً من داخل المنزل مع بعض أفراد أسرته ولما رفض المشير ركوب سيارة الإسعاف أمر له بسيارة أخرى ركبها ومعه الفريق رياض وبعض الضباط

وانصرف الجميع بينما عاد هو إلى المنزل بحثاً عن أسلحة كانت بعض التحريات قد دلت على وجودها فيه- وقد أسفر التفتيش عن العثور على حوالي ستين قطعة من مختلف الأنواع وكذا بعض الذخيرة في حجرة نوم المشير وحجرة مكتبه وحجرات أولاده الصغار

* وشهد المقدم إبراهيم محمود سلامة الضابط بإدارة المخابرات الحربية أنه كُلف بتفتيش منزل السيد المشير بعد نقله منه- وتوجه إلى هناك حيث أجرى تفتيش المنزل فعثر على كمية من الأسلحة سلمها للجهات المختصة- وأضاف أنه لم يعاصر أياً من الوقائع التي حدثت وليس لديه ثمة معلومات تفيد التحقيقات في الحادث.

* وشهد العميد محمد الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري أن الفريق أول محمد فوزي اتصل به يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ وأبلغه بأنه قد صدرت تعليمات بنقل المشير من منزله بالجيزة إلى استراحة أعدت له بناحية الهرم.

وأن ذلك سيتم الساعة ٢ بعد ظهر اليوم ذاته فأرسل قوة إلى منزل المشير ومكث في مكتبه فلما كانت الساعة ٣م اتصل به الفريق رياض وأخبره أن المشير قد تناول شيئا ما وأن حياته تستلزم نقله إلى المستشفى وطلب إليه الاتصال بمستشفى المعادي للقوات المسلحة لاستقباله ففعل — وظل يتابع ما حصل حتى علم بخروج المشير من المستشفى في حالة صحية حسنة ووصوله إلى الاستراحة واستطرد يقول أنه كان قد تلقى رسالة من مستشفى المعادي بأن التحليل أظهر نتيجة إيجابية بالنسبة لمادة الأفيون فاتصل بطبيب الاستراحة وأنبأه بذلك حتى تجرى إجراءات العلاج مطابقة للنتيجة السالفة.

وفي مساء يوم الخميس مر بالاستراحة للاطمئنان على السيد المشير فوجده نائما وفهم من الطبيب المقيم أن حالته طبيعية من حيث ضغط الدم والنبض والتنفس، ولما كانت الساعة ٦,١٠ م اتصل به النقيب عبد الرءوف حقاقة، وأنبأه بأن صحة المشير في تدهور فبادر العميد الليثي بالاتصال بمستشفى المعادي وطلب إرسال سيارة تحمل إخصائي لعلاج المشير غير أنه وصل بعد أن كان قد فارق الحياة وأبدى معتقده بأن المشير قد انتحر متخلصاً من الموقف الذي وجد نفسه فيه.

* وشهد النقيب محمد نبيل إبراهيم أنه كان ضمن مجموعة الضباط التي أمرت بالتوجه إلى منزل السيد المشير بالجيزة لاصطحابه إلى الاستراحة التي أعدت لإقامته بناحية المريوطية بالهرم — وأنه كان مع زملائه بالبهو الخارجي بينما كان الفريق رياض والعميد سعد زغلول مع المشير في حجرة جلوس داخلية وسمع الفريق رياض يصيح بالمشير بعبارات لوم وفهم بعد ذلك أن المشير ابتلع شيئاً بقصد الانتحار وحدث بعد ذلك هرج واضطراب شاركت فيه أسرة المشير التي اندفع بعض أفرادها إلى حجرة الجلوس ثم أعقب ذلك صدور أمر من الفريق رياض إلى الضباط باقتياد المشير الذي كان يصيح بأنه لن يغادر المنزل غير أنه أمكن أخيراً اقتياده إلى الخارج

حيث ركب السيارة وجلس جواره الفريق رياض بينما جلس الشاهد إلى جانبه من الناحية الأخرى، وفي مقعد السيارة الأمامي جلس النقيب عبد الرءوف حتاتة وضابط من الشرطة العسكرية تبين أنه الرائد محمد عصمت مصطفى.

وفي الطريق لاحظ أن المشير يضع في فمه شيئاً كما لاحظ ذلك أيضاً الفريق رياض فطلب من المشير أن يخرج ما في فمه متسائلاً عن كنهه فرد المشير بأنه شيء يعرفه رجال المخابرات.

ثم رضخ لمحاولات إخراج اللفافة التي في فمه فأخرجها على دفعتين وهي مادة تشبه اللادن الأصفر في ورق سولفان وإن كان لايعرف نوعها

وبعد ذلك استطرد المشير في حديثه قائلاً إنه لايمكن القبض عليه أو اعتقاله وعبر عن ذلك بعبارة بالإنجليزية تفيد معنى عدم تحقيق الهدف ثم عاد يقول إنهم حاولوا اعتقاله مرة سابقة غير أنه حاول الانتحار حينذاك والسعي وأنه سيكرر الأمر ثانياً

وأضاف الشاهد إنه صحب المشير إلى المستشفى ثم إلى استراحة المريوطية بعد إتمام إجراءات إسعافه.

● وجاءت أقوال النقيب عبد الرءوف حتاتة مشابهة للأقوال السابقة وأكد أن المشير لما وصل إلى مستشفى المعادي اعترض على إجراءات إسعافه

وعندما تنبأ بشدة قال قائد المستشفى اللواء طبيب مرتجى بأنه لم يعد هناك خطر على حياته لوه المشير مصدقا بأن ذلك لسوا خير مسعه

وتلى ذلك أن ترك المستشفى مع الفريق أول محمد فوزي وباقي الحاضرين إلى استراحة المريوطية

ويستطرد الشاهد إنه كُلف بعد ذلك بحراسة الاستراحة في صباح اليوم التالي فتوجه إلى هناك حيث وجد المشير مستغرقاً في النوم وواضح شحوب وجهه فاستفسر من الطبيب إبراهيم البطاطا أحد الطبيبين اللذين كانا يتوليان رعاية المشير عن صحته

فأجاب بأنها حسنة وإن كان متعباً كثيراً.

وبعد الظهر لاحظ أن الطبيب يجري له عملية تنفس بأنبوبة الأوكسجين فطلب أخرى من مستشفى المعادي غير أن حالة المشير ازدادت تدهوراً رغم جميع محاولات إنقاذه وقضى نحبه.

وأبدى اعتقاده بأن المشير كان مصراً على التخلص من حياته وأضاف أنه سبق له أن حاول ذلك في منزل السيد رئيس الجمهورية ليلة القبض على أولئك الذين كانوا في منزل المشير

وشهد اللواء طبيب محمد عبد الحميد مرتجي قائد مستشفى القوات المسلحة بالمعادي أن الرائد طبيب حسن عبد الحي أحمد فتحي طبيب النوبة بالمستشفى اتصل به تليفونياً الساعة ٣,٣٠ من مساء الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ وأخبره بأن الفريق أول فوزي موجود بصحبة المشير فتوجه إلى هناك حيث أخبره الفريق أول فوزي بأن المشير تناول مادة سامة وأنها ليست أول مرة

ثم توجه إلى حيث يوجد المشير فوجد معه الفريق رياض والعميد طبيب الشاذلي والرائد طبيب حسن عبد الحي والرائد طبيب أحمد عبدالله

واستفسر من المشير الذي أخبره بأنه تناول بعض حبوب الإسبرين غير أن الفريق رياض ذكر له أنه أخرج من فم المشير مادة كان يخفيها في ورقة سلوفان فرد بوجوب تحليلها.

وأنه حاول إقناع المشير بعمل غسيل لمعدته فرفض وراح يحاول إضاعة الوقت وبعد محاولات مع المشير لإقناعه بضرورة إفراغ ما في جوفه لأخذ عينة للتحليل تقيأ..

وأخذت عينة من القيء لتحليلها في المستشفى ثم المعامل المركزية. وطمأن الشاهد المشير إلى أنه لن يموت وأنه قد يشعر فقط ببعض التعب ووصف المشير هذا النبأ بأنه أسوأ ما سمع

ثم راح الأطباء يقيسون نبضه وضغط دمه واطمأنوا إلى حالته حتى إذا كانت الساعة الخامسة مساء أصر الفريق أول فوزي على مغادرة المستشفى وفي الساعة ٧م اتصل به الملازم طبيب عبد المنعم عثمان وأخبره أن التحليل أظهر أثراً لمادة الأفيون فبادر بالاتصال بالعميد الليثي وأبلغه بذلك.

ثم اتصل بالفريق أول فوزي الذي طلب إرسال النتيجة إليه. وفي الساعة ٩ من مساء اليوم التالي طلب إليه إرسال صورة أخرى من تقرير التحليل. وأضاف أن المشير غادر المستشفى في حالة صحية جيدة وأنه لم يحرر تقريراً رسمياً بالمستشفى عن حالة المشير لأن وجوده كان له وضعه الخاص.

وشهد الرائد طبيب حسن عبد الحي أحمد فحي أنه استدعى الساعة ٤ من مساء يوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ لإسعاف حالة عاجلة بالطابق الخامس فصعد إليه حيث وجد المشير وسمع من بعض مرافقيه باحتمال تناوله مادة سامة فوقع الكشف الطبي عليه. وقد شمل ذلك الصدر والقلب والبطن والوجه والرقبة والذراعين والظهر، وقد قام بقياس النبض والضغط والكشف على الجهاز الهضمي والعصبي.

وأضاف عند مناقشته أنه لم يصل في فحصه إلى موضع الشريط اللاصق أسفل البطن فوق العانة وقرر أن حالة المشير الصحية كانت جيدة وعند سؤاله أجاب بأنه إنما تناول بعض أقراص الأسبرين وقد رفض عمل غسيل لمعدته ولكنه ارتضى تناول بعض محلول ملحي، وقد تقيأ فعلا وأخذت عينة لتحليلها

ولم تخرج أقوال العميد طبيب عبد المنعم القللي عن الرواية السالفة الذكر وأبدى اعتقاده بأن المشير كان راغباً في التخلص من حياته إذ كان يرفض جميع محاولات إسعافه وتلكأ بشكل واضح في تناول المحلول الملحي. وأكد بدوره أن حالة المشير العامة كانت جيدة.

وجاءت أقوال الرائد طبيب أحمد محمود عبد الله مطابقة لما سلف، مقرراً أن المشير رفض كل المحاولات التي بُذلت لعمل غسيل لمعدته أو أخذ حقنة لتخديره، وقد تمكن من أن يتقيأ وأخذت العينة للتحليل وأكد أن حالة المشير كانت تبدو طبيعية وردد العميد طبيب محمود عبد الرازق حسين نفس التعبير وإن أضاف أنه قابل الفريق أول فوزي وهو متجه في طريقه للمشاركة في إسعاف المشير حين أبلغ بالأمر وأبدى اعتقاده بأن المشير كان في حالة صحية عادية وقت أن غادر المستشفى

وقرر العميد طبيب إبراهيم صادق أنه استدعى إلى المستشفى لأمر عاجل وهام في الساعة ٤ من مساء يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ غير أنه وصل الساعة ٥,١٥ وكان المشير قد حضر وسمع بما حدث وهو لا يخرج عن التفصيلات السابقة

وجاءت أقوال الرقيب متطوع صفاء حرب محمد والملازم ثريا صالح عبد العاطي والمساعد فني زينب عبد الكريم الكاملي وهن من اللاتي ساعدن في إجراء الإسعافات التي أجراها الأطباء للسيد المشير مطابقة للروايات السالفة الذكر بالنسبة لبعض الوقائع ومخالفة تماما بعيد بالنسبة للبعض الآخر.

وقد قدمت إدارة المستشفى تقريرا طبيا خاصا بحالة السيد المشير وقع عليه من الأطباء السالفي الذكر كل من الرائد أحمد عبد الله والرائد حسن عبد الحي والمقدم محمد عبد المنعم عثمان القللي والعميد محمود عبد الرازق جاء فيه

« أن السيد المشير حضر إلى المستشفى حوالي الساعة ٤ م مساء يوم ١٣/ ٩/ ١٩٦٧ لإسعافه من احتمال تناول مادة سامة وقد تبين من الكشف الطبي عليه أن حالته العامة جيدة ونبضه من ١٠٠ إلى ١١٠ في الدقيقة منتظم وممتلئ وضغط الدم ١٢٠/ ٩٠ والرئتان سليمتان والقلب سليم ودرجة الوعي، والتنبه كاملة، والقوة العضلية، والإحساس سليمان، والحدقتان طبيعيتان والانعكاسات العصبية سليمة، والجهاز الهضمي سليم ولا توجد أعراض إسهال أو مغص أو قيء، وقد تقرر علاجه باعتبار الحالة اشتباه تسمم بمادة مجهولة بإحداث قيء بصفة مستعجلة، وإجراء غسيل للمعدة وتحليل الإفرازات غير أن المشير رفض إجراء غسيل المعدة، وتناول نصف كوب من محلول مقيء ثم تقيأ بإرادته وفي الساعة الخامسة أعيد الكشف عليه حيث وجد في نفس الحالة السابقة فغادر الجناح سيراً على قدميه ولم يحرر له أوراق علاج بالمستشفى نظرا لطبيعة الظروف وقصر مدة وجوده بها »

وبالنسبة لواقعة إجراء تحليل القيء للمشير في المستشفى وكذا تحليل المادة المشروعة التي ابتلعها في السيارة في الطريق إلى المستشفى فقد قدمت إدارة المستشفى تقريرا مؤرخا في ١٣/ ٩/ ١٩٦٧ جاء فيه أنه بفحص عينة القيء الخاصة

بالمعدة بالمشير وجدت سلبية للسموميات وللمهبطات وللمعادن بينما وجدت ورقة السلوفان المصبوغة إيجابية للأفيون

كما قدم النقيب صيدلي يسري أبوالنجب محمد والمقدم كيميائي المكلف صلاح عبد المحسن تقريرين عن إجراءات التحليل التي تمت، وقد تناولت التحقيقات وقائع أخذ العينات وإجراء التحليلات

حيث سئل الرائد صلاح نظيم إبراهيم ضابط أمن مستشفى المعادي الذي قرر أن أحد أفراد حرس المشير الذين صاحبوه إلى المستشفى سلمه ورقة سلوفان مطوية طلب سرعة تحليلها فاصطحبه الدكتور سليمان مدني المنوب بالعمل فنصح بأن يجري التحليل في المعامل الرئيسية حيث تتوافر الإمكانيات فتوجها سويا إلى الدكتور محمد عبد المنعم عثمان وهناك انصرف تاركا العينة معهما

وقرر المقدم طبيب محمد عبد المنعم عثمان المختص بمعامل المستشفى أنه وجد المادة التي لفظها المشير من فمه تتكون من ورقتين من السلوفان وأرسل كبراهما إلى المعامل المركزية مع كمية من القيء لتحليلها بينما احتفظ بقيتهما ليجري تحليلها مع باقي القيء بمعرفة معامل المستشفى

وفي حوالي الساعة ٦ من مساء نفس اليوم اتصل به الرائد طبيب هشام عيسى من المعامل الرئيسية وأخبره بأن العينة أعطت نتيجة إيجابية للأفيون   دون أن يحدد له ما إذا كان المقصود هي ورقة السلوفان أم القيء

وفي الساعة ٨,٣٠ م، أبلغه المقدم طبيب زغلول عبد الحميد حسين رئيس قسم المعامل أن عينة القيء هي التي أعطت نتيجة للأفيون واستطرد يقول أن الرائد طبيب سليمان مدني قام بتحليل القيء فجاءت النتيجة سلبية بالنسبة للمعادن الثقيلة ومهدئات الأعصاب

كذلك علم من المقدم طبيب زغلول عبد الحميد رئيس قسم المعامل الطبية المركزية أن عينة القيء التي أرسلت للمعامل لم يعثر بها على أي مادة يشتبه فيها زيادة في

التأكد طلب كمية أخرى أرسلت إليه غير أنه لم يخطر بنتيجة تحليلها أما بالنسبة للعينة المفحوصة التي حللت بمعامل مستشفى فقد عجز الرائد طبيب سليمان محمد عن التوصل إلى نتيجة بشأنها لصغر حجمها وعدم إجراء التجارب عليها

■ ■

وفي مرحلة أخرى من مراحل التحقيق سئل أولئك الذين أحاطوا بالمشير في ساعاته الأخيرة قبل وفاته باستراحة المريوطية وهم الطبيبان اللذان باشرا بالتناوب رعايته وعلاجه الرائد طبيب إبراهيم علي البطاطة والنقيب طبيب مصطفى بيومي حسين والممرض العريف مجند أحمد محمد لطفي البيومي والممرض منصور أحمد علي وموظف الأمن محمد صبري حسني.

شهد النقيب طبيب مصطفى بيومي حسين أنه تلقى أمرا في الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ بالاستعداد للخروج مع عربة الإسعاف فتحرك معها حيث وصل إلى منزل المشير بالجيزة حوالي الساعة الثانية بعد الظهر وأثناء انتظاره جاءه أحد الضباط فأخبره أن المشير قد ابتلع شيئا ما فأخذ بعض الأدوات الطبية اللازمة لإسعافه غير أنه رأى المشير يخرج من المنزل رافضا ركوب سيارة الإسعاف وركب سيارة أخرى جانبية مع الفريق عبد المنعم رياض توجهت إلى المستشفى وتبعها الشاهد في سيارة الإسعاف.

وهناك عاصر وقائع محاولات إسعاف المشير وأعقب ذلك مغادرة المشير للمستشفى في رفقة الفريق أول محمد فوزي والفريق عبد المنعم رياض وباقي المجموعة المصاحبة له حتى استراحة المريوطية حيث كلف بأن يبيت ليلته فيها مع المشير لرعايته طبيا

وقد أجرى له مقاس الضغط والنبض وكانا طبيعيين فلما طمأنه إلى ذلك أبدى عدم رضائه عن تحسن حالته

وذكر له أنه ابتلع مادة السيانور فلما تشكك الشاهد في ذلك باعتبار أن تلك المادة تحدث أثرا سريعا لا يتفق مع حالة المشير المستقرة أصر على ادعائه

غير أن الطبيب مصطفى تلقى مكالمة تليفونية من العميد الليثي أخبره فيها بأنه علم من المستشفى أن التحليل أظهر أن المادة التي ابتلعها المشير كانت أفيونا

واستطرد يقول إنه قبل ظهر ليلة القتيل حضر [illegible] على غرفة المشير لقياس الضغط والنبض وكان يشكو من السعال والقيء وكان يعالجه بالمهدئات المناسبة كما أعطاه جرعة من دواء للسعال كان المشير يستعمله وكان قد أحضره له من منزله

ولما اشتكى من أن طعم الشراب لاذع فسره الطبيب الشاهد بأن ذلك نتيجة وجود قرحة في سقف حلقه وأجرى له إثر ذلك علاجا بلمس

ثم استمر الحال كذلك دون تغير في حالة المشير الصحية حتى الساعة العاشرة صباحا حين حضر الرائد طبيب إبراهيم البطاطا وتسلم منه نوبته في الإشراف الطبي على المشير وأضاف أنه – أي المشير – لم يتناول في تلك الفترة سوى بعض السوائل، وأبدى اعتقاده أخيرا بأن المشير كان عاقدا العزم على التخلص من حياته وأنه صرح بما يفيد ذلك أكثر من مرة أثناء وجوده بالمستشفى، ونفى أن يكون قد لاحظ وجود الشريط اللاصق أسفل بطن المشير مقررا أنه لم يكشف عن ملابسه في هذا الموضع

وشهد الرائد طبيب إبراهيم علي البطاطا أنه تسلم النوبة في الاستراحة الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ وقد شرح له زميله حالة المشير وتطوراتها وطمأنه إلى أن الحالة تتجه إلى التحسن ووصف له إجراءات العلاج التي اتبعها

وقد باشر الرائد طبيب بدوره رعاية المشير الذي كان يبدو في حالة صحية جيدة ولما كان لم يتناول غذاءه نظرا لاستمرار حالة القيء فقد رأى تغذيته عن طريق محلول جلوكوز في الوريد.

وفي الساعة الرابعة مساء نادى عليه المشير يشكو من ألم في أسنانه فأعد له العلاج المناسب فورا كما أعطاه حقنة مسكنة من النوفالجين، فلما كانت الساعة الخامسة

مساء دخل حجرته فوجده ساكناً وكان ضغط دمه ونبضه طبيعيين، وبعد السادسة بقليل دخل على المشير حيث وجده راقداً على الفراش في حالة غيبوبة ونبضه ضعيف فسارع بإعطائه حقنة "كورامين" وحقنة "المينوفلين" كما أجرى له تنفساً بالأكسجين وتنفساً صناعياً ولم يجد ذلك كله حيث تحققت وفاة السيد المشير حوالي الساعة ٦,٤٠ مساء.

واستطرد الشاهد إلى القول بأن المشير لم يعلق بأية عبارات على الدقائق التي سبقت وفاته، وإنما كان قد ذكر له أثناء إعطائه الجلوكوز أنه لا فائدة من وراء تلك الرعاية، وإن كان الشاهد لم يفهم من ذلك – في حينه – نية المشير في التخلص من حياته.

وقرر منصور أحمد على المرجى أنه كلف بالتوجه إلى الاستراحة لخدمة ضيف موجود بها، وعندئذ وجد المشير المستفسر منه عما يطلب من طعام فرد بأنه لا يرغب في شيء وأعرض عما قدم له ثم قدم له عصير ليمون فأخذ القليل منه كما كان يقدم له في بعض الأحيان عصير جوافة مما يحبها في العصر وقبل غروب يوم الخميس شعر به يدخل الحمام ويتقيأ عنيفاً حيث طلب المشير بعض الماء ليغتسل فحمل له الماء في حجرته ليغتسل ثم جفف يديه ورقد على السرير وسمع صوت شخيره، فاستعان بالدكتور إبراهيم البطاطة الذي أسرع بمحاولة إنقاذ المشير دون جدوى وأكد أن المشير لم يذكر طيلة هذه الدقائق عبارات تشير لاستهتاره بالتغاضي في حالته الصحية وإنما اكتفى بذكر عبارة أنه يشعر بالتعب

وقد تبين من مطالعة دفتر الأحوال الخاص بمجريات الأمور داخل الاستراحة أن السيد المشير وصل في الساعة ٥,٣٠ مساء يوم ١٣/ ٩/ ١٩٦٧

وفي يوم ١٤/ ٩/ ١٩٦٧ أثبت أن السيد المشير دخل في حالة غيبوبة خطرة في الساعة ٦,١٠ مساء وأن جميع الإسعافات تجرى له ويلازمه الدكتور إبراهيم على البطاطة.

وفي الساعة ٦,٣٠ بدئ في عمل تنفس صناعي له

وفي الساعة ٦,٣٥ توفي السيد المشير إلى رحمة الله.

وفي الساعة ٧,٤٥ مساء حضر الفريق أول محمد فوزي والعميد محمد الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري.

وفي آخر مراحل التحقيق وحينما سمحت ظروف الحال سئل أفراد أسرة المشير عن معلوماتهم.

وانتهى تقرير الطب الشرعي إلى النتائج السابقة وقال أيضا: « أنه قد تبين من أقوال الشهود من رجال إدارة المخابرات العامة ومن فحص السجلات في التحقيق الذي أجري بناء على بلاغ وزير الحربية وبإشراف حالي على هذه الإدارة تبين أن السيد صلاح محمد نصر المدير السابق لها قد تسلم في العاشر من إبريل سنة ١٩٦٧ وبناء على أمره ستة ملليجرام من مادة «الاكونيتين» السامة معبأة بمقادير متساوية في ست عبوات من المعدة أصلا لوضع حبات «الريتالين» في الأوراق بمعرفتها الخاصة.

ولم ينف السيد صلاح نصر واقعة طلب مادة سامة وقرر أنه إنما طلب في تاريخ لا يذكره مادة سيانور أو سيانيد البوتاسيوم وأنه تسلم مادة سامة لم يتحقق من نوعها

ولم يدر كيفية تعبئتها وجهل مصيرها بقوله أنه وضعها في مكتبه وظلت فيه بحالتها إلى أن مرض في ١٣ من يوليو وانتقل من مكتبه في ٢٣ منه ثم أعفي من منصبه في ٢٦ من أغسطس.

وقد ضبط الباقي من هذه المادة وتبين أنه يزن ٣,٩٦٧٢ جرام وثبت من التحليل أنه من مادة «الاكونيتين».

كما ضبطت ورقات مغلفة بها حبات «الريتالين» وثبت من التقرير الطبي الشرعي أن إحدى هذه الورقات تكمل الورقة المضبوطة على الجثمان وبها مادة الاكونيتين.

وبعد فليس ثمة ما يحول دون القول بمعاودة المشير استعجالاً للنهاية فتناول قدراً آخر من المادة السامة التي كان يحتفظ بها على جسده في نحو السادسة من بعد ظهر يوم ١٤ من سبتمبر الأمر الذي قد يفسر حالة الانهيار المفاجئ التي أصيب بها وانتهت بوفاته.

وبما أن وحدة المادة السامة «الأكونيتين» التي كانت في حوزة السيد صلاح نصر والمادة التي تناولها المشير عبد الحكيم عامر وترجيح كل منهما أنها مادة «سيانور» حسب ما قاله أولهما في التحقيق، وردده الثاني أمام الشهود مع إشارته إلى أنها مادة يعرفها جيداً رجال المخابرات ثم تطابق طريقة تخبئتها في مواضع حساسة «البلاستر» في الأوراق ملصقها الخاصة وما ثبت من أن ورقة منها ضبطت في إدارة المخابرات تكمل الورقة الموجودة على جثمان المشير، كل ذلك يشير بقوة إلى أنه إنما حصل على تلك المادة من الإدارة العامة للمخابرات.

وعصام الدين حسونة وزير العدل في تلك الفترة كتب مذكراته أخيراً تناول فيها قضية انتحار عامر بالتفصيل الشديد ثم قال:

إنه بجلسة ١٠/ ١/ ١٩٦٧ — أي في نفس يوم صدور قرار النائب العام، كان من واجبي أن أخطر به مجلس الوزراء وغني عن البيان أن قرار النائب العام هو قرار قضائي لا يملك مجلس الوزراء إحداث أي تغيير، أو حذف أو تبديل في حرف واحد من حروفه.

وقد أخطرت المجلس مجرد إخطار — هذا واجبي السياسي كوزير للعدل بأسباب القرار ومنطوقه وأوضحت للمجلس لماذا استغرق التحقيق الفترة التي استغرقها من ١٤/ ٩/ ١٩٦٧ إلى ١٠/ ١٠/ ١٩٦٧ — أي نحو شهر كامل — وذلك برغم تلهف الرأي العام، وبعض جهات الحكومة، على الانتهاء من التحقيق ومكاشفة الرأي العام — محلياً وعالمياً — بما ينتهي إليه النائب العام.

قلت للمجلس: أود أن أجلو للمجلس الموقر الجواب عن سؤال طالما تردد ملحا: لماذا استغرق التحقيق كل هذه الفترة؟

لقد كنت أدرك تلهف الرأي العام - المحلي والعالمي - على الوقوف في أقرب وقت ممكن على حقائق الحادث. كما كنت أدرك وأشعر أيضا أن جانبا من الرأي، هنا وهناك، بدأ يتصور أن إجراءات التحقيق تسير في طريق غير طبيعي. كما تنامى إلى ما سببه - هذا التصور - من تأويلات وإشاعات!

أدركت ذلك كله، ولكني مع ذلك حرصت كل الحرص وأولاه، على ألا يكون لاتجاهات الرأي العام، وبوادره، وضغوطه، أدنى أثر على أن يستوفي التحقيق حقه الكامل دقة وشمولا وسلامة. بل إنني رفضت أي رجاء أبلغ إلي - ولو كان منسوبا للرئيس نفسه - باستعجال النيابة العامة في إنهاء تحقيقاتها، بل وأكشف لكم الآن أنني شخصيا قد طلبت من النيابة العامة ألا تترك نقطة من نقط التحقيق، أو شاهدا، أو واقعة، أو تحليلا فنيا دون تحقيق كامل.

ويضيف عصام الدين حسونة أنه عندما عرض قرار النائب العام على مجلس الوزراء، ولم يخطر ببال أحد أن يناقش القرار، فذلك أمر يعرف المجلس أنه يخرج عن حدود اختصاصه، وإنما الذي عرض كان موضوع ما ينشر وما لا ينشر من قرارات التقرير في أجهزة الإعلام. عرض هذا الأمر السيد محمد فائق وزير الإرشاد القومي، وهو أمر من صميم اختصاصه. ومن حق مجلس الوزراء أن يناقشه فيه من حيث الملاءمة السياسية.

وقد انقسم الرأي بين أعضاء المجلس.

كان من رأيي - من الناحية السياسية - إذاعة التقرير كاملا بغير حذف شيء وذلك لأسباب:

فالقرار متكامل وتجزئته من شأنها مسخه، فضلا عن صعوبة التجزئة.

- والتقرير يعطي صورة صادقة على حرص النيابة العامة على سلامة التحقيقات وإثباتها لكل الشبهات التي أثيرت

والقرار يرد بالقطع على الشبهات التي يتناقلها الرأي العام

وكان من رأي بعض أعضاء المجلس أنه لا وجه لنشر كل ما جاء عن التشريح ولا للاتهامات والشبهات التي جاءت في أقوال بعض أفراد أسرة المشير لأنه تستغله بعض التيارات السياسية لإحداث البلبلة في الرأي العام

وقد تغلب الرأي الثاني بحجب الفقرات الخاصة بالتشريح، وأقوال الشهود الذين وجهوا بعض الشبهات إلى واقعة الانتحار من النشر. وأذكر أن الرئيس أخبرني في منزله – وهو أمر لم يعرفه مجلس الوزراء – أن الأستاذ محمد حسنين هيكل هو الذي سيتولى مهمة بحث ما ينشر من فقرات القرار على وسائل الإعلام. فلما بدت على ملامحي أمارات الدهشة وتساءلت وهل يعلم السيد محمد فائق وزير الإرشاد القومي بذلك؟ قال لي «هيكل هو وحده القادر على القيام بهذه المهمة». واستطرد يصف صلته بهيكل «إن هيكل هو الوحيد القادر على أن يترجم أفكاري إن قد أحدثت فيها لساعة كاملة في كلمات مركزة قليلة دقيقة لا تزيد على سطر أو سطرين».

وفي مساء ذات اليوم ١٠/ ١٠/ ١٩٦٧ زارني الأستاذ محمد حسنين هيكل في منزلي وتسلم مني صورة من قرار النيابة وتولى المهمة التي عهد بها إليه الرئيس وأعطى تعليماته بشأنها إلى مندوب الأهرام. وفي المساء اجتمع السيد وزير الإرشاد القومي بمندوبي الصحف ومن بينهم مندوب الأهرام. وأبلغهم اليوم ما انتهى إليه الرأي بشأن ما ينشر من فقرات القرار!

وكان الرئيس، لا يتردد في الاستجابة إلى طلبي اللقاء به لعرض ما لدي من أمور سياسية أو أمور تتعلق بعمل وزارة العدل. ولم أكن أطلب اللقاء به إلا إذا اقتضت الضرورات هذا اللقاء. وكانت تحقيقات حادث وفاة المشير توجب علي أن أعرض عليه مراحل التحقيق أولاً بأول.

وخلال اللقاءات التي تمت بالرئيس في منزله كان يبدو كسير النفس محزونًا وقد ارتسمت على ملامحه مشاعر الأسى والأسف. وانعكست الحالة النفسية على حالته

الصحية. قال لي - بعد أن وصفت له بالتفصيل مكان الحادث -: «أنت لا تعرف مدى عمق صداقتي بعبد الحكيم. إن شبحه لا يزال يملأ كل ركن من أركان منزلي. لقد تآخينا، ونحن شباب صغار.. وتصاهرنا. تزوج أخي حسين بابنته آمال. وسمى كل منا أولاده باسم الآخر. عندي عبد الحكيم.. وعنده جمال. عشنا أكثر من أخوين. لم يخطر يومًا ببال أحدنا أن ينتهي الأمر بنا إلى ما حدث»، ثم استطرد يقول في نبرات حزينة «كان عبد الحكيم أقدر مني على كسب الضباط. كان الضباط يأنسون إليه ويحبونه. كان دائم السهر معهم إما في بيته أو في بيوتهم. أما أنا فقلما دعوتهم إلى جلسات خاصة بمنزلي، أو قبلت الدعوة في منازلهم. كان هناك حاجز بيني وبينهم..».

ويقول وزير العدل عصام الدين حسونة في لقاء آخر روى لي الرئيس ما حدث - قبل وفاة المشير - وإبان احتدام الصراع بين الرجلين. قال: «أخبرني العسكريون أن وفدًا من ضباط القوات المسلحة حضروا إلى منزلي يطلبون مقابلتي للحديث في مسألة المشير. فطلبت الفريق فوزي وأمرته أن يقول لهم (أنا مش الحضيبي بتوعكم..) وأمرته أن يقبض عليهم إن لم ينصرفوا فورًا، ثم زاد «الجيش وحش، ترويضه صعب».

وعندما أعربت له عن عدم ارتياحي لسلوك الفريق فوزي في استراحة المريوطية أثناء تحقيق الحادث، وقلت له «إن سلوك الفريق فوزي لم يكن متفقًا مع مركزه كقائد عام للقوات المسلحة، وإن اتفق مع سلوك رجال الشرطة»، علق على ملاحظاتي بقوله «إنت لا تعرف كيف قاسى فوزي من عبد الحكيم ورجاله!».

وعندما نقلت إلى الرئيس طلب السيد صلاح نصر مدير المخابرات العامة الإذن له بلقائه، وأفضيت له بنص كلمات صلاح «حتى لا يضطر إلى إفشاء أسرار ليس من صالح الدولة إفشاؤها» قال: «عاوز يشوفني؟ طالب مقابلتي كمان. أنا مش مستعد - عاطفيًا - أن أقابلهم. وأشوفهم في هذه الحالة».

ويروي المستشار عصام الدين حسونة شهادته التي كتبها في مذكراته قائلا

هذه وقائع حادث وفاة المشير عبد الحكيم عامر، بسطت ما دقّ، وجلّ منها، وكشفت ما ظهر، وبطن منها

ومع ذلك لا يزال الناس لا يملون ملاحقتي بالسؤال الذي ألح على خواطرهم منذ ليلة الرابع عشر من سبتمبر ١٩٦٧ هل انتحر عبد الحكيم عامر أم قتل ؟

والجواب أن الشهود الذين حضروا الساعات الأخيرة للمشير، من صباح يوم الثالث عشر إلى مساء يوم الرابع عشر، قد انعقد إجماعهم على أن المشير قد انتحر لم يشذ عن هذا الإجماع غير كريمتيه السيدتين نجيبة وآمال، اللتين استبعدتا إقدام أبيهما على الانتحار، استنادا إلى ما تعرفانه عنه من إيمان بالله، وشجاعة وتصد للتحديات

وكذلك جاءت تقارير الأطباء الشرعيين الدكتور عبد الغني البشري كبير الأطباء الشرعيين بوزارة العدل، والدكتور كمال مصطفى كبير المفتشين الفنيين بمصلحة الطب الشرعي والأستاذ الدكتور حسن عبد الغني أستاذ الطب الشرعي بجامعة القاهرة، والأستاذ الدكتور يحيى شريف أستاذ الطب الشرعي بجامعة عين شمس جاءت تلك التقارير تؤكد صدق ما قرره الشهود عن انتحار عبد الحكيم عامر

وعلى أقوال الشهود، وتقرير الأطباء الشرعيين أقام النائب العام محمد عبد السلام قراره الصادر في ١٠ من أكتوبر ١٩٦٧ الذي انتهى فيه إلى الأمر بحفظ الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريا تأسيسا على أن الثابت أن المشير عبد الحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينة وإرادة مادة سامة بقصد الانتحار وهو في منزله وبين أهله في يوم ١٣ من سبتمبر ١٩٦٧، قضى بسببها نحبه في اليوم التالي وهو ما لا جريمة فيه قانونا

ويقول عصام الدين حسونة إنه بعد أن استقر السادات في الحكم التقى به المهندس حسن عامر مصادفة وروى وقائع هذا اللقاء قائلا:

بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر في مطلع السبعينات، وبعد أن استقر الحكم للرئيس محمد أنور السادات، التقيت - بمصادفة - بالمهندس حسن عامر شقيق المشير، وكنا أمارس رياضة المشي على كوبري قصر النيل، فوقف يحييني في ود وحرارة، كنت لم أره منذ وفاة المشير. قال لي: «إن آل عامر لا ينسون لك مواقفك معهم». ثم بادرني بالسؤال: «إننا نشعر أن المشير لم ينتحر والله قُتل فهل يمكن أن يعاد التحقيق في الحادث؟». قلت: «إن القضية قضية شهود، وقد قرر هؤلاء الشهود على سبيل القطع أن الوفاة تمت انتحاراً، وأيدهم في ذلك صفوة الأطباء الشرعيين في مصر. فهل عندك ما يفيد أن شهود الحادث مستعدون - اليوم - للعدول عن أقوالهم؟». أجاب: «لا». قلت: «هل استشرت أحداً من رجال الحكم الجديد؟». قال: «نعم استشرت السادات[1] وقد شجعني على طلب إعادة التحقيق».

قلت: «في حالة الوفاة بالسم، لا يفرق بين القتل والانتحار شيء. فالصورتان لا تختلفان من حيث الآثار المادية. ففي الحالتين يتناول الضحية السم بيده عامداً أو مخدوعاً، أو مكرهاً».

«أما الوفاة بعيار نارى، أو بآلة حادة، فما أيسر أن يكشف المحقق - قبل الطبيب الشرعي - إن كانت الوفاة قتلاً أم انتحاراً، لأن الآثار المادية بين الصورتين مختلفة جد مختلفة!

ثم أضفت: «إن الشهود الذين رافقوا المشير في الساعات الأخيرة، هم وحدهم الذين يعرفون - بعد الله - إن كانت الوفاة انتحاراً أم اغتيالاً».

■ ■

وهكذا كانت نهاية المشير بالانتحار بما لا يقبل أي مجال للشك، ووضعت خاتمة درامية لهذه العلاقة الفريدة والمعقدة بين الرجل الأول، والرجل الثاني: بين عبدالناصر وعامر.

---

(1) كان السادات وراء بداية الحملة على أن مصر قد ولم يعد ... حكم عبدالناصر، رغم أنه قرر في كتابه البحث عن الذات أنه انتصر

ولكن الأمور لم تنته عند هذا الحد .. سوف يظل الحديث طويلا في هذه المأساة المبهمة التي شهدتها مصر .. ولن يحسم تقرير الطبيب الشرعي .. ولا تقرير النيابة ولا شهادة الشهود الأمر لأن البعض يريد التشكيك لأسباب ليست موضوعية ..

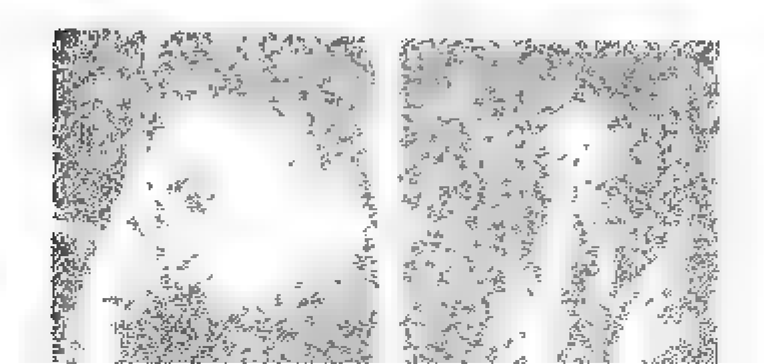
فهناك من سيظلون مصرين على أن عامر قتل .. وهناك من سيظلون مصرين على أنه انتحر .. وهؤلاء هم الذين يملكون الوثائق والحقيقة

وسوف تظل قصة هذه الدراما المبهمة باقية في التاريخ .. كما أن عامر الرجل والإنسان .. والقائد المحبوب .. سيظل يمثل كمأساة حقيقية .. رجل تسبب هو ومن حوله في كوارث تحملت الأمة المصرية كلها عبئها ، كالطبع وأقسى ما تكون النتائج .. وعلى المستوى الشخصي فإن عامر بطيبته وأخلاقياته .. وشهامته .. أضاعه الذين كانوا من حوله .. وكم أضاعوا من قبله ومعه .. !

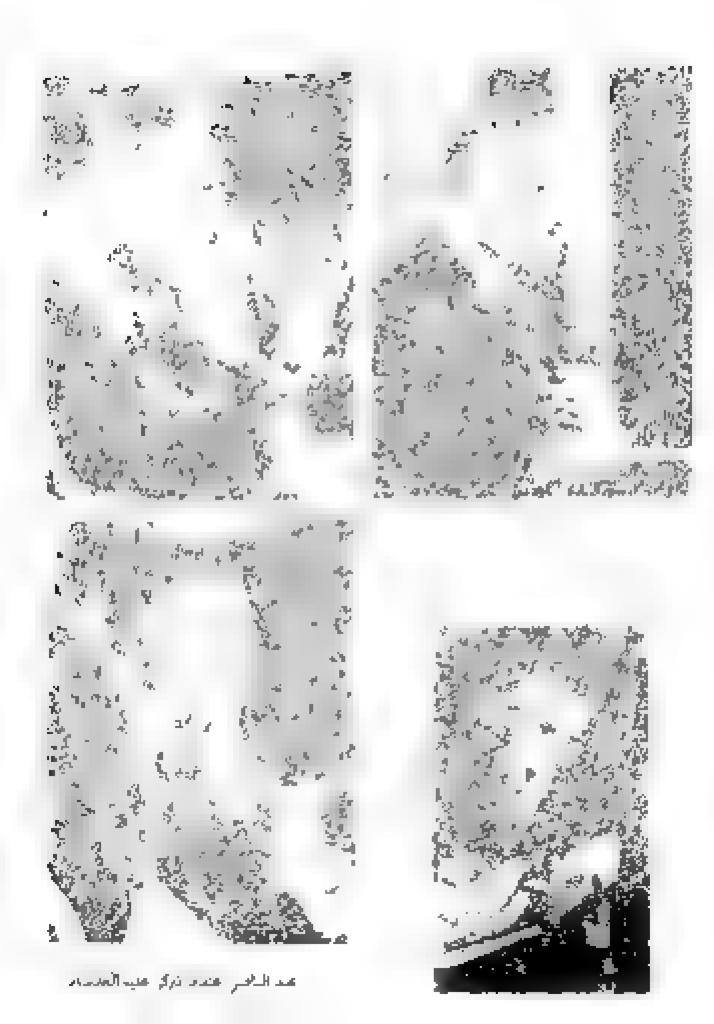
وهكذا سقطت المؤسسة العسكرية.

وبدأت المؤسسة السياسية لأول مرة منذ بداية ثورة يوليو تحكم

عبد الله إمام







عبد الناصر عندما زار [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

السيد الرئيس جمال عبد الناصر

بعد السلام عليكم ورحمة الله

أرى من الواجب وأزمتنا الراهنة بالخصوص أن أكتب إليك معبرا عن رأيي مخلصا في الاتجاهات الأخيرة

بعد عشر سنوات من الثورة ، وبعد أكثر من عشرين سنة صلة بيني وبينك لا يمكنني أن أتركك وأتحمل المسئولية العامة دون أن أبين لك رأيي في [illegible] كما كان [illegible] دائما

إنني أعتقد أن الانسجام والتفاهم بين المجموعة التي تتولى الحكم أمر ضروري [illegible] ومن قبل ذلك الثقة السائدة بين أفراد هذه المجموعة ، وقد وجدت في الفترة الأخيرة أن الأسلوب الغالب هو المناورات السياسية [illegible] من [illegible] [illegible] ما لا أطيق من أساليب التآمر السياسي ، والذي لم أكن [illegible] في [illegible] أو [illegible] [illegible] والمنطق يدل على ذلك ... والنتيجة التي وصلنا إليها [illegible] على [illegible] ، ولا يستطيع هذا الأسلوب أن [illegible] [illegible] لا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] من [illegible] لا [illegible] [illegible] ما [illegible] لا [illegible] مع المصلحة العامة [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] السياسي ، [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

الذي أريد أن [illegible] [illegible] بخصوص نظام الحكم في المستقبل ، [illegible] أن التنظيم السياسي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ذلك اللجنة [illegible] للاتحاد ، [illegible] في ذلك اللجنة التنفيذية العليا - [illegible] [illegible] اللجان العليا بدون انتخابات حقيقية [illegible] [illegible] [illegible] كبرى في التنظيم الديمقراطي للاتحاد .

وإن ما يجب أن [illegible] إليه الآن هو [illegible] الديمقراطية [illegible] بعد عشر سنوات من الثورة - وإنني لا [illegible] بعد كل هذه الفترة ، [illegible] أن [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الجماهير [illegible] دون [illegible] [illegible] [illegible] من [illegible] الديمقراطية بالروح التي [illegible] بها الميثاق .

صفحة من نص استقالة عبد الحكيم عامر

محكمة الثورة

مكتب التحقيق والادعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير
عن موقف المتهمين في قضية انحراف
جهاز المخابرات العامة

أولاً تم اعتقال المتهم صلاح محمد نصر بقرار الاتهام في قضية انحراف جهاز المخابرات العامة بتاريخ ١٩/٢/١٩٦٨ .

وقد تناول التحقيق تحديد موقف افراد المخابرات العامة الذين ساهموا مع صلاح نصر في ارتكاب الجرائم المختلفة التي انحرف اليها خلالها جهاز المخابرات .

بعدد ٢٣ الافراد الذين تم حبسهم للتحقيق هم :

١ - حسن زكي عليــش	رئيس هيئة الامن القومي سابقــا
٢ - احمد يسري الجزار	نائب رئيس هيئة الامن القومي سابقا
٣ - محمود جمال الدين حسانى	رئيس ادارة العمليات بهيئة الامن القومي سابقا
٤ - محمد صفوت الشريف	رئيس حلقة عمليات بهيئة الامن القومي ومشرف على قسم المندوبين سابقا
٥ - محمود كامل عبد العزيز عرفى	ضابط النشاط العملي بقسم المندوبين سابقا
٦ - سيد محمد عبد المنعم القاضى	مدير العلاقات العامة بمكتب رئيس المخابرات العامة سابقا
٧ - علي احمد شمس	سكرتير خاص رئيس المخابرات العامة سابقا
٨ - مجدي كامل عباس الغسال	شريك متهم من هيئة الاتصالات
٩ - كمال عبد العزيز	خارجي - متقاعد من وزارة الحربية

أيها الإخوة

لقد تعودنا معاً في أوقات النصر وفي أوقات المحنة في الساعات الحلوة وفي الساعات المرة أن نجلس معاً وأن نتحدث بقلوب مفتوحة وأن نتصارح بالحقائق مؤمنين أنه من هذا الطريق وحده نستطيع دائماً أن نجد اتجاهنا السليم مهما كانت الظروف عصيبة ومهما كان الضوء خافتاً

ولا نستطيع أن نخفي على أنفسنا أننا واجهنا نكسة خطيرة خلال الأيام الأخيرة لكنني واثق أننا جميعاً نستطيع وفي مدة قصيرة أن نجتاز موقفنا الصعب وإن كنا نحتاج في ذلك إلى كثير من الصبر والحكمة والشجاعة الأدبية ومقدرة العمل المتفانية

لكننا أيها الإخوة نحتاج قبل ذلك إلى نظرة على ما وقع لكي نتتبع التطورات وخط سيرها في وصولها إلى ما وصلت إليه

إننا نعرف جميعاً كيف بدأت الأزمة في الشرق الأوسط في النصف الأول من مايو الماضي

غزو سوريا

كانت هناك خطة من العدو لغزو سوريا وكانت تصريحات ساسته وقادته العسكريين كلها تقول بذلك صراحة وكانت الأدلة متوافرة على وجود التدبير

كانت مصادر إخواننا السوريين قاطعة في ذلك وكانت معلوماتنا الوثيقة تؤكده بل وأبلغنا أصدقاؤنا في الاتحاد السوفييتي بإخطار الوفد البرلماني الذي كان يزور موسكو في مطلع الشهر الماضي بأن هناك قصداً مبيتاً ضد سوريا

ولقد وجدنا واجباً علينا أن لا نقبل ذلك ساكتين وفضلاً عن أن ذلك واجب الأخوة العربية فهو أيضاً واجب الأمن الوطني فإن البادئ بسوريا سوف يثني بمصر

ولقد تحركت قواتنا المسلحة إلى حدودنا بكفاءة شهد بها العدو قبل الصديق وتداعت من أثر ذلك خطوات عديدة منها انسحاب قوات الطوارئ الدولية ثم عودة قواتنا إلى موقع شرم الشيخ المتحكم في مضايق تيران والتي كان العدو الإسرائيلي يستعملها كأثر من آثار العدوان الثلاثي الذي وقع علينا سنة ١٩٥٦

ولقد كان مرور علم العدو أمام قواتنا أمراً لا يحتمل فضلاً عن دواع أخرى تتصل بأعز أماني الأمة العربية

حسابات دقيقة

ولقد كانت الحسابات الدقيقة لقوة العدو تظهر أمامنا أن قواتنا المسلحة بما بلغته من مستوى في المعدات وفي التدريب قادرة على رده وعلى ردعه وكنا ندرك أن احتمال الصراع بالقوة المسلحة قائم وقبلنا بالمخاطرة

وكانت أمامنا عوامل عديدة وطنية وعربية ودولية بينها رسالة من الرئيس الأمريكي ليندون جونسون سلمت إلى سفيرنا في واشنطن يوم ٢٦ مايو تطالب إلينا ضبط النفس وأن لا نكون البادئين بإطلاق النار وإلا فإننا سوف نواجه نتائج خطيرة

بيان تنحي عبد الناصر يوم ٩ يونيو ١٩٦٧

رئيس مكتب التحقيق والادعاء بمحكمة الثورة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٧ بتشكيل المحكمة

وبعد الاطلاع على أمر رئيس الجمهورية بإحالة الوقائع الخاصة بقضية محاولة قلب نظام الحكم بالاستيلاء على قيادة القوات المسلحة، إلى محكمة الثورة

وعلى التحقيقات التي تمت في القضية

يتهم مكتب التحقيق كلا من

١	- شمس الدين علي بدران	وزير الحربية سابقا
٢	- عباس عبد الوهاب رضوان	أمين مساعد بالاتحاد الاشتراكي
٣	- صلاح محمد نصر	رئيس المخابرات العامة سابقا
٤	- مقدم متقاعد جلال محمود هريدي	ضابط سابق بقوات الصاعقة
٥	- لواء متقاعد عثمان محمود نصار	ضابط سابق بالقوات المسلحة
٦	مقدم أحمد عبد الله علي إسماعيل	ضابط بقوات الصاعقة
٧	- مقدم طيار محمد شمس عبد الحليم زكي	قائد قاعدة جوية
٨	- رائد متقاعد حسن عبد الله معطر	ضابط سابق بقوات الصاعقة
٩	- عميد مصطفى علي عبد الخالق	ضابط بالقوات المسلحة
١٠	رائد طيار محمد حسيب عبد العزيز المصري	ضابط بالقوات الجوية
١١	- رائد مجدي سعيد علي مصطفى	ضابط بقوات الصاعقة
١٢	- نقيب محمود محمد فتحي الزيني	ضابط بقوات الصاعقة
١٣	- لواء متقاعد أحمد فؤاد عبد اللطيف علوي	ضابط سابق بالقوات المسلحة
١٤	- عميد طيار متقاعد محمد أمين السيد لبيب	ضابط سابق بالقوات المسلحة
١٥	عقيد متقاعد أمين عبد العال يوسف	ضابط سابق بالقوات المسلحة
١٦	عقيد متقاعد جمال الدين محمود حسني توفيق	ضابط سابق بالقوات المسلحة
١٧	لواء سعد محمد عثمان	ضابط سابق بالقوات المسلحة
١٨	مقدم أحمد علي إبراهيم	ضابط سابق بالقوات المسلحة

١٩	ملازم محمد محمد عطا الله الجنيدي	ضابط سابق بالقوات المسلحة
٢٠	- مقدم كمال الدين محمد عبد جعفر	ضابط سابق بالقوات المسلحة
٢١	- نقيب اسماعيل محمود حمدى	ضابط سابق بالقوات المسلحة
٢٢	عقيد طيار علوى عبد العظيم المصرى	ضابط بالقوات الجوية
٢٣	رائد طيار عبد الخالق مجدى أحمد حسن	ضابط بالقوات الجوية
٢٤	- رائد طيار حشمت محمد فريد جمعة	ضابط بالقوات الجوية
٢٥	رائد طيار أحمد عبد الرحمن مصر	ضابط بالقوات الجوية
٢٦	رائد عبد السلام موسى محمود	ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
٢٧	- نقيب فاروق ابراهيم يحيى	ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
٢٨	- رائد أحمد محمد عزبان	ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
٢٩	- رائد أحمد محمد عطا الله الجنيدي	ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
٣٠	- نقيب محمد عبد الله سيد أحمد	ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
٣١	- نقيب مختار حسين عبد الغفار	ضابط بقوات الصاعقة
٣٢	- رائد محمد عبد اللطيف البسيوني	ضابط بقوات الصاعقة
٣٣	- رائد سمير حسين علي يوسف	ضابط بقوات الصاعقة
٣٤	- نقيب جمال اسماعيل حسن جابر	ضابط بقوات الصاعقة
٣٥	- رائد فاروق شكرى عبد السلام	ضابط بقوات الصاعقة
٣٦	- رائد محمد سمير محمود فهمى	ضابط بقوات الصاعقة
٣٧	- نقيب على حمدى من مطيس	ضابط بقوات الصاعقة
٣٨	- ملازم أول شريف عصام حسين محمد حسين	ضابط بقوات الصاعقة
٣٩	- نقيب عبد الله محمد شرقاوى	ضابط بقوات الصاعقة
	نقيب على محمد شوقى عز محمد شحاتة	ضابط بقوات الصاعقة
٤٠	- نقيب فاروق محمد عبد الحميد على	ضابط بالقوات المسلحة
٤١	ملازم السيد محمود جبر محمد عباس	ضابط بالقوات المسلحة
٤٣	- نقيب محمود أحمد حنفى	ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
٤٤	- رائد طيار عبد علي علي	ضابط بالقوات الجوية
٤٥	رائد طيار صبا عربد شكرى	ضابط بالقوات الجوية
٤٦	نقيب مصطفى ابراهيم شحاتة	ضابط بالقوات الجوية
٤٧	رائد محمد محمد شحاتة عزاز	ضابط بالقوات الصاعقة
٤٨	- نقيب حسن محمد عزت السرجانى	ضابط بالقوات المسلحة
٤٩	- رائد شريف حسن ابراهيم محفوظ	ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
٥٠	مساعد سيد مطاوع أحمد	من افراد القوات المسلحة
٥١	- مقدم متقاعد يحيى محمد مكي صالح	ضابط سابق بالقوات المسلحة
٥٢	- نقيب محمود ابراهيم على الشوكاني	ضابط بالقوات المسلحة
٥٣	- ملازم أول محمود محمد الاسكندرانى	ضابط بالقوات المسلحة
٥٤	- رائد محمود صدقى ربيع	ضابط بالقوات المسلحة
٥٥	رقيب اول حسن يوسف حسن	من افراد القوات المسلحة

أصدرت محكمة الثورة أحكامها في المؤامرة في ٢٦ أغسطس ١٩٦٨ كالتالي

١ - شمس الدين علي بدران - الأشغال الشاقة المؤبدة
٢ - عباس عبد الوهاب رضوان - الأشغال الشاقة مؤبدة وإلزامه مع المتهم صلاح نصر متضامنين برد مبلغ عشرة آلاف وأربعمائة جنيه إلى خزانة الدولة
٣ - صلاح محمد نصر - الأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه برد مبلغ عشرة آلاف وأربعمائة جنيه للخزينة والأشغال الشاقة ١٥ سنة في القضية الثانية ويغرمه ٢٥ جنيه
٤ - مقدم مظلات جلال محمود هريدي - الأشغال الشاقة المؤبدة
٥ - لواء متقاعد عثمان محمود نصار - الأشغال الشاقة المؤبدة
٦ - مقدم أحمد عبد الله بن إسماعيل - الأشغال الشاقة ١٥ سنة
٧ - عقيد طيار محمد محسن عبد الحليم زكي - الأشغال الشاقة ١٥ سنة
٨ - لواء متقاعد حسين عبد الله سكر - الأشغال الشاقة ٨ سنوات
٩ - عقيد محمد حلمي عبد الخالق - الأشغال الشاقة ٦ سنوات
١٠ - رائد طيار محمد منيب الحسامي - الأشغال الشاقة ٧ سنوات
١١ - رائد عادل محمد عثمان مصطفى - الأشغال الشاقة ٦ سنوات
١٢ - نقيب محمود حشمت أنيس الديري - الأشغال الشاقة ٥ سنوات
١٣ - لواء متقاعد أحمد فؤاد عبد الصمد علوي - الأشغال الشاقة ٥ سنوات
١٤ - عميد طيار متقاعد محمد أيوب - انقضاء الدعوى لوفاته
١٥ - عميد متقاعد أنيس عبد العال يوسف - الأشغال الشاقة ٥ سنوات
١٦ - عقيد متقاعد جمال الدين الدريني - الأشغال الشاقة ٥ سنوات
١٧ - لواء سعد محمد عثمان - الأشغال الشاقة ٦ سنوات
١٨ - مقدم أحمد حلمي إبراهيم - السجن ٣ سنوات
١٩ - مقدم محمد محمد جاد الله الجوهري - الأشغال الشاقة ٥ سنوات
٢٠ - مقدم كمال الدين محمد جعفر - براءة
٢١ - نقيب إسماعيل محمود حمدي - السجن ٣ سنوات
٢٢ - عقيد طيار علي عبد الحليم المصري - الأشغال الشاقة ٧ سنوات
٢٣ - رائد طيار عبد الكامل حسني أحمد حسن - السجن ٣ سنوات
٢٤ - رائد طيار حشمت فريد مصطفى - براءة
٢٥ - رائد طيار أحمد عبد الرحمن نصر - الحبس مع الشغل سنة واحدة
٢٦ - رائد عبد السلام فهمي محمود - الأشغال الشاقة ٦ سنوات
٢٧ - نقيب فاروق إبراهيم يحيى - الأشغال الشاقة ٥ سنوات
٢٨ - رائد أحمد محمد أبو بكر - الأشغال الشاقة ١٠ سنوات

نص الأحكام في المؤامرة

٢٩ - رائد أحمد محمد جاب الله الجهيني السجن ٢ سنوات
٣٠ - نقيب محمد فتح الله حبيب أحمد - الأشغال الشاقة ٥ سنوات
٣١ - نقيب مختار حسني أحمد عمار - الأشغال الشاقة ٧ سنوات
٣٢ رائد محمد عبد اللطيف السيسي السجن ٣ سنوات
٣٣ رائد سمير حسني علي يوسف - براءة
٣٤ - نقيب جمال إسماعيل حسين جابر - براءة بخطاب لعدم حضوره الرقعة
٣٥ رائد طريق شكري عبد السلام - السجن ٣ سنوات
٣٦ رائد محمد منير محمود فهمي السجن ٢ سنوات
٣٧ - نقيب علي عثمان سليمان - براءة
٣٨ ملازم أول شرف بسام حسني - السجن ٣ سنوات
٣٩ - طبيب عبد الله محمد المنفلوطي - براءة
٤٠ - طبيب علي محمد شوقي علي شحاته السجن ٢ سنوات
٤١ - نقيب فاروق محمد عبد الحميد علي الأشغال الشاقة ٥ سنوات
٤٢ - ملازم السيد محمد عمر محمد عباس - الحبس مع الشغل سنة
٤٣ - طبيب محمود أحمد منفلوطي براءة
٤٤ رائد خيري عمر حلمي علي - براءة
٤٥ - رائد طيار عادل فريد شكري - براءة
٤٦ - نقيب مصطفى إبراهيم شحاته الحبس مع الشغل سنة
٤٧ - رائد محمد محمد شحاته غراب - براءة
٤٨ - نقيب حسن محمد عزت السرجاني - براءة
٤٩ - رائد شريف حسن إبراهيم محفوظ براءة
٥٠ مساعد سيد مطاوع أحمد - الحبس مع الشغل سنة
٥١ مساعد مقاتل يحيى محمد زكي صالح - براءة
٥٢ نقيب محمود إبراهيم الشرقاوي - الطرد من الخدمة في القوات المسلحة
٥٣ ملازم أول محمود محمد الإسكندراني - الطرد من الخدمة في القوات المسلحة
٥٤ - رائد محمود حسن ربيع الطرد من الخدمة في القوات المسلحة
٥٥ - نقيب كمال حسن يوسف حسن - براءة

وتصدق من الرئيس جمال عبد الناصر في ١٢/ ٨/ ١٩٦٨

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون

وعلى قانون العقوبات،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية.

وعلى قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦

قرر القانون الآتي

مادة ١

تشكل محكمة خاصة تسمى محكمة الثورة وتختص هذه المحكمة بالفصل فيما يحيله إليها رئيس الجمهورية من الدعاوى المتعلقة بارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الكتاب الثاني من قانون العقوبات أو في قانون الأحكام العسكرية أو أية جريمة تمس سلامة الدولة داخليا أو خارجيا أيا كان القانون الذي ينص عليها، وكذلك الأفعال التي تعتبر ضد المبادئ التي قامت عليها الثورة

مادة ٢

تشكل محكمة الثورة بقرار من رئيس الجمهورية

ويكون تشكيلها من عضوين ويجوز تعيين أعضاء احتياطيين..

وتشكل المحكمة من دائرة أو أكثر

مادة ٣

لا تتقيد المحكمة فيما تباشره من إجراءات التحقيق والمحاكمة إلا بما يرد في قرار تشكيلها ويكون لها كافة الاختصاصات المخولة لمحاكم الجنايات والمحاكم العسكرية

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
سكرتارية الرئيس للمعلومات

٤٠ 1968/1/6 سري للغاية

السيد / محمد عصام الدين حسونه
وزير العدل

إشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ٢٩ / س م ج بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٩ المرفق به مذكرة السيد عبد الرحمن الشرقاوي محامي دفاع شقيقه الدكتور عبد المنعم الشرقاوي [illegible] تعذيب [illegible] للمحاكمة أمام القضاء العسكري في القضية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ [illegible] عليها .

أتشرف بالإحاطة بأن سيادة الرئيس قد أمر بالآتي :

- تحويل القضية إلى محكمة الثورة برئاسة السيد أمين هويدي .
- يبلغ السيد علي نور الدين
- تلغى جميع الإجراءات التي اتخذت نتيجة لقضية الشرقاوي ، [illegible] السيد أمين هويدي .

رجاء التفضل بالعلم ، والتنبيه بعمل اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

سكرتير الرئيس للمعلومات
[illegible]

صورة للسيد أمين هويدي وزير الحربية والمشرف على المخابرات العامة
صورة للسيد علي نور الدين رئيس مكتب [illegible] والأحكام بمحكمة الثورة

بلاغ بتعذيب المحامي عبد الرحمن الشرقاوي

الفهرس

١ - بداية جديدة في قصة قديمة ٥
٢ - الصداقة ١٩
٣ - الخلاف ٤١
٤ - الانقلاب الصامت ٨١
٥ - الزواج الثاني للمشير ١٠١
٦ - الهزيمة ١٣٧
٧ - الانتحار ١٩٥
٨ - الوثائق ٢٢٦

عربية للطباعة والنشر

٧ - ١٠ شارع السلام - أرض اللواء - المهندسين

تليفون : [illegible]



ناصر وعامر

هذا الكتاب يناقش واحدة من اهم قضايا العالم الثالث كله ، من خلال التجربة العملية في مصر ، قصة الرجل الأول و الرجل الثاني ، الرئيس جمال عبد الناصر ، ونائبه المشير عبد الحكيم عامر ، الصداقة الحميمة والعلاقات العميقة ، والصراع الخفي بين المؤسسة العسكرية والتنظيمات المدنية منذ بداية ثورة يوليو ، ويتعرض الكتاب للزواج الثاني للمشير ، وكل ما أثير حول حياته الخاصة ، كما يكشف كثيرا من الاسرار حول حرب السويس ، وهزيمة يونيو .

ويناقش الكتاب بموضوعية ، الخلافات بين ناصر وعامر بعد النكسة ، والاتصالات التي دارت في الكواليس للوصول الى حلول للأزمة ، واخيرا يستعرض مختلف الآراء والوثائق حول حادث انتحار المشير عامر ، لذلك فان هذا الكتاب بما يتضمنه من معلومات ووثائق يعتبر مرجعا هاما لجميع المهتمين بمتابعة أحداث هذه الفترة ، وبتاريخ مصر عموما .

الناشر

دار الخيال - القاهرة